

مجموعه شاکر

# التبلیح الاسلامی

التبلیح المعاصر

شرقی إفريقيا

الكتب الاسلامی

www.alkottob.com



www.alkottob.com

# التبليغ الإسلامي

- ١٦ -

## التبليغ المعاصر

شرفي إفريقي

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربهِ إلى يوم الدين. أما بعد :

فإن الصلات بين جزيرة العرب وشرقي إفريقيا كانت قوية قبل الإسلام غير أنها لم تكن راسخة الجذور حيث كانت تقوم على المادة إذ التجارة هي وسيلة الصلة، وما يقوم على المادة تنقسم عراه منذ أول خلاف يقع أو أي تعارض بالمصالح يحدث. وقد كان سكان شرقي إفريقيا ينظرون إلى العرب نظرتهم إلى التجار لا يقدمون إلى بلادهم إلا لمصلحتهم، وأنهم يتزعجون منهم ما هو لهم، ويشرون على حسابهم، فكانت نظرتهم إليهم نظرة الشك والريب، وهذه النظرة لا يمكن أن تبقى طويلاً، فأقلّ حوادث يمكن أن يحو كل أثر. وإذا احتفظت اللغات الإفريقية بعدد غير قليل من الكلمات العربية فمرّة ذلك إلى أن لغة الأقوي تسيطر، ولهجة التاجر نعم. وإذا كان هذا الاحتفاظ قد استمر بل زاد كثيراً فيما بعد فذاك يعود إلى انتشار الإسلام في شرقي إفريقيا.

لم يمض وقت طويل حتى داهم الأحباش جنوبي الجزيرة العربية واحتلّوها رغم العلاقات القوية بين المنطقتين، ورغم الصلات المادية المتينة بين الطرفين. ولقد كان هذا الهجوم والاحتلال بدافع وتحريض من الروم الذين يرتبطون مع الأحباش برابطة الدين، وهكذا فقد زال كل أثر للمادة عندما وجدت رابطة العقيدة. وقد فكّر قائد الأحباش إبرهة في غزو مكة وأعدّ العدة اللازمة وسار إلى وجهته التي قرّر أن يوليها لكن الله تعالى رده

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب. ١١ / ٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠

دمشق : ص.ب. ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عسقلان : ص.ب. ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥

خاتياً، وأهلكه وجنّده. ولو كان عدد سكان شرقي إفريقيا كبيراً يسمح لهم بالحروب والانتساح لانتقلوا نحو الجزيرة العربية يحاولون اقتحامها كما اقتحمها الأحباش. وعلى هذا فقد تغيّرت هذه النظرة بعد الإسلام إذ تغيّرت نفسية التجار العرب بعد أن دانوا بالإسلام، كما تبدّلت نفسية سكان شرقي إفريقيا بعد أن رأوا سلوك التجار المسلمين واختلافهم عما كانوا عليه سابقاً، وكما تبدّلت الطبيعة العربية بعد إسلامها تبدّلوا هم كذلك بعد إسلامهم إذ صقل هذا الدين الجديد نفسية أبنائه من أي جنس كانوا، ومن أي لون، ومهما كانت الصفات التي يحملونها حيث غدت كلها إنسانية.

كان انتشار الإسلام مرافقاً للفتح الذي اتجه نحو الشمال حيث وُجدت التحدّيات، وحيث وقفت في وجهه أقوى دول تلك الأيام وعمما: دولة الروم ودولة الفرس، ولذا كان المدّ الإسلامي الأول في الأقاليم التي تتبع تلك الدولتين فعمّ الإسلام الشام، والعراق، وإيران، ومصر، وامتدّ في الشمال الإفريقي، وأجزاء من تركيا، وأواسط آسيا في بلاد ما وراء النهر، وفي الهند.

وشاء الله أن تتوقّف الفتوحات لأسباب داخلية أهمها: انصراف الناس إلى الدنيا، وتنافسهم عليها، وترك الجهاد بعد أن سكن من كان أمامهم، وزالت التحدّيات التي كانت سابقاً في وجههم، فأخذوا إلى الأرض، وانطلق كل في مسعاه منهم من يريد الدنيا، ومنهم من يريد الآخرة.

تابع الدين يريدون الآخرة جهدهم في نشر الإسلام، وكانت التجارة وسيلة لهم، فانطلقوا مع القوافل دعاءً، أو امنهوا التجارة وعدّوها طريقة للاتصال بالآخرين، وكانت معاملتهم، وكانت أمانتهم، وكان سلوكهم وسيلة محيية لسكان المناطق التي تصل إليها القوافل للتوجّه نحو الإسلام. وكان أسلوبهم في الدعوة، وكانت طبيعة الإسلام التي تتسجم مع القسوة البشرية، كان كل هذا سبباً لاعتناق الناس الإسلام.

اتجهت قوافل التجار، وسار معها الدعوة نحو جنوب شرقي آسيا، إذ

كانت هذه المنطقة المفتوحة أمامهم إذ أن شمالي آسيا مناطق باردة، مليئة بالغابات، وتكاد تكون خالية من السكان فلا فائدة كبيرة من التجارة فيها، وليس هناك من مجالٍ واسعٍ للدعوة والعمل لنشر الإسلام، كما أن المسلمين في بلاد ما وراء النهر قد غطوا تلك الجهة فانطلقوا يتاجرون بالفراء ويقومون بواجب الدعوة، وفي الغرب أوروبا، في الشمال حيث تفت النصرية مغلقة أبوابها أمام المسلمين خائفة من صلة أبنائها بالمسلمين، فقد كانت الكنيسة على يقين من أن الأوربيين إذا اتصلوا بالمسلمين وهم في تفوقهم القتالي، وسبقهم الحضاري، وتقدّمهم العلمي، ونضجهم في المعرفة والوعي لا بدّ من أن يعتنقوا الإسلام لذا فقد سدّت في وجههم كل طرق الاتصال، ومنها التجارة، والرحلة، وحيث أبنائها عنهم. وأما في الجنوب فقد وصل المسلمون إلى سواحل المحيط الأطلسي، ولم يعلموا بعد ما وراء المياه، وأما باقي إفريقيا فصحارى وغابات لا تحتاج إلى قوافل تجارية كبيرة ولا إلى قوافل من الدعاة، وقد غطّى تجار شمالي إفريقيا المسلمون هذه الجهة، وعبروا الصحراء، ووصلوا إلى إفريقيا السوداء، وأدوا دورهم بالدعوة ونشر الإسلام.

لم يبق أمام الدعاة والتجار المسلمين من بلاد العرب ومناطق فارس المشرقة على الخليج العربي سوى التوجّه إلى شواطئ المحيط الهندي فانطلقت السفن الإسلامية من سواحل بلاد العرب الجنوبية، ومن سواحل الخليج العربي الشرقية والغربية نحو جنوب شرقي آسيا، وتركزت وزادها سواحل شرقي إفريقيا، ولم يكن ذلك التمييز بين شواطئ المحيط الهندي الشرقية والغربية إلا لغرض المناطق الشرقية، وكثرة سكانها، ولتفرغ الغربية منها وقلة أهلها، لذا كان التوجّه الواسع نحو جنوب شرقي آسيا على حين عاشت مناطق شرقي إفريقيا في الظلّ نسياً.

انطلق بعض التجار نحو شرقي إفريقيا، كما سار بعض الدعاة، واتجه كذلك بعض الفارين من وجه الدولة لأسباب كثيرة، وكان عملهم ناجحاً غير أنه كان محدوداً بمناطق ضيقة، ومحصورة على السواحل تقريباً،

والجزر الصغيرة القريبة من الشواطئ، وذلك لفلة السكان، وصعوبة التوغّل إلى الداخل بسبب الغابات في الجنوب أو الجبال في الشمال، أو قفر المناطق في الوسط، ومع ذلك فقد عمّ الإسلام الجهات التي وصل إليها التجار في أي جزء من تلك الأجزاء.

تمتدّ هذه المناطق التي تحدّث عنها في شرقي إفريقيا من خط العرض ١٨ شمالاً عند الحدود السودانية - الحبشية على ساحل البحر الأحمر على أساس أن السواحل التي تقع شمال هذا الخط هي سواحل السودان ومصر، وتقع ضمن الأجزاء التي تحدّثنا عنها في الجزء الثالث عشر من هذا الكتاب، وتمتد على بقية سواحل البحر الأحمر الجنوبية، ثم على شواطئ خليج عدن، فسواحل المحيط الهندي حتى خط العرض ٢٠ جنوباً حيث أقيم ميناء (سفالة) آخر موقع وصل إليه المسلمون جنوباً على تلك السواحل، ويزيد طول هذه المناطق من الشمال إلى الجنوب على أربعة آلاف وخمسمائة كيلومتر.

ليست هذه المناطق واحدة في انتشار الإسلام، وإقامة الإمارات، ونسبة المسلمين اليوم، لكنها تختلف بين منطقتين وأخرى حسب طبيعة أرضها، وظروف مناخها، ونوع نباتاتها، وعقيدة سكانها، إذ تمتدّ الجبال خلف الساحل في الشمال، وتنتشر الصحارى حتى الشاطئ في الأجزاء الشمالية، ويدين السكان بالنصرانية فيها، على حين تنخفض الأرض بعد السواحل في الجنوب، وتنتشر النباتات والأشجار الاستوائية ولا يعرف السكان سوى الوثنية، ويقلّ القاطنون في هذه الجهات كلها تقريباً عدا الجهات الجبلية الشمالية حيث يزيدون قليلاً وترتفع كثافتهم نسبياً. وعندما دخل الإسلام إلى هذه المناطق انتشر على الجهات الساحلية في الشمال، وتوقّف عند أقدام الجبال حيث تحصّنت النصرانية، وأمدتها أوروبا بالدعم، وتوغّل المسلمون إلى الداخل في النواحي الصومالية حتى عمّت عقيدتهم الأهالي جميعهم. أما المناطق التي تقع جنوب خط الاستواء فقد ساد الإسلام الجهات الساحلية والجزر القريبة منها، ولم يتعمّق نحو الداخل

لكثافة الغابة، وصعوبة المواصلات، وقلّة السكان، وبدائيتهم، وتلقوهم على أنفسهم، وطبيعتهم في امتلاء نفوسهم بالشك والريبة من كل غريب، وهذا ما حال دون الاحتكاك بهم، وصعوبة الاتصال بهم، حيث حصروا أنفسهم بالغابة، وعلى هذا يمكننا ملاحظة ثلاث مناطق متباينة في هذه الأجزاء من شرقي إفريقيا.

١ - القسم الشمالي: ويشمل الحبشة، ويمتدّ من خط عرض ١٣ شمالاً تقريباً عند انتهاء البلاد الصومالية وحتى خط العرض ١٨ شمالاً حيث تبدأ البلاد السودانية.

انتشر الإسلام في الأجزاء الساحلية من هذا القسم نتيجة الدعوة إذ انتقل عدد من الدعاة في صدر الإسلام إلى هذه المنطقة غير أن كنيسة الحبشة قد أثارت أتباعها، وحرّضتهم على الوقوف في وجه المسلمين، فاجتمع قطاع الطرق والنصوص، وانقضوا على العلماء المسلمين فقتلوه، ومثّلوا بهم، وبقي الصراع في مدينة (مصوع)، ولما رأّت الكنيسة تغلب أتباعها، وانصرف المسلمين إلى الجهاد في الجهات الشمالية، وانتشالهم ببعض مشكلاتهم الداخلية قرّرت الهجوم، وفتح جبهة جديدة على المسلمين لضربهم في القلب نتيجة قربها من مكة والمدينة قواعد الإسلام الأولى، ومركز انطلاقه، ومهوى أئمة أهله، فشجعت بعض القراصنة قسطوا على مدينة (جدة)، وغنموا السفن الراسية هناك، ونهبوا أموالاً كثيرة، وكان الهدف من ذلك أن يبدبّ الذعر في صفوف المسلمين، ويعتوا بجزء من جيوش الجهاد إلى ناحية (جدة) فيخف الضغط عن الجبهة الرومية، إلا أن ردّ الفعل كان قوياً إذ استولى المسلمون على جزر (دعلك)، فكانت قاعدة لهم للانطلاق إلى السواحل الإفريقية فانتشر الإسلام، وعمّ، وبني التجار العرب مدينة (هرر)، ولم تستطع الكنيسة ورجالها من القيام بأي ردّ فعل بسبب الهلع الذي وقع في قلوب أتباعها من المسلمين، ثم انتقلت أعداد من المسلمين من أرض العرب إلى العدة الإفريقية، وكان لهم دورهم في الدعوة، وعمّ الإسلام المنطقة الساحلية المعروفة باسم أريتريا، وانفصل

هذا الجزء من الحبشة عقدياً واجتماعياً، كما امتدّ الإسلام جنوباً، ونأست إمارات إسلامية، وكان الصراع عنيفاً بين الإسلام والتصرانية، وخضعت المنطقة الإسلامية في الحبشة إلى الخلافة العباسية، وإلى المماليك، ثم إلى الخلافة العثمانية، وإن أصبح هذا الخوض فيما بعد شعورياً.

وضعف أمر المسلمين عامةً، ومنه أمر السلطنات الإسلامية في شرقي الحبشة وجنوبها، وتمكنت المملكة التصرانية الحبشة في الجبال من السيطرة على بعض هذه السلطنات، فلقتهم تحت جناحها، ورفضت عليهم أحكامها، رغم كثرة المسلمين، ولما أصبح الاحتكاك بين المسلمين والتصرانية يصفنتهم أتباع مملكة واحدة أخذ بعض الأقباط يعتقدون الإسلام على أنه دين الفطرة، وعشي ملوك الحبشة من هذه الطائفة إذ كثرت عدد الذين أسلموا من الأقباط حديثاً فاتخذوا وسيلة الضغط على المسلمين كي يخنعوا، والعقوبات الصارمة على الذين يعتقدون الإسلام، فأخذ الناس إلى الأرض وخاصة أنهم الفقراء إذ أن إريتريا وإن كانت في شرقي القارة إلا أن البحر الأحمر لا أثر له حتى لتعدّ القارة كأنها متصلة بآسيا وهذا ما يجعل إريتريا أقرب إلى الصحراء.

وزاد أمر المسلمين ضعفاً وتوالت عليهم المصائب في المشرق، وفي المغرب، وفي الأندلس، وقوي أمر الصليبية الأوربية، وفكّرت المملكة التصرانية الحبشية بغزو المماليك في مصر من جهتها لتؤدّي دورها الصليبي، غير أن مشروعاتها قد فشل. وطرد التصرانية الإسبان والبرتغاليون المسلمين من الأندلس، وانطلقوا يلاحقونهم، ووصل البرتغاليون إلى أقصى الجنوب الإفريقي، والتفّوا حول القارة، واتجهوا نحو الشمال مع السواحل الإفريقية الشرقية، وكسّات صحبات المساعدة للصليبيين، والترحيب بالبرتغاليين، وطلب الدعم من القادمين، وكانت المساعدات بين الأقباط التصرانية وبين البرتغاليين الصليبيين.

وقوي نفوذ الاستعمار الصليبي في الشرق، واحتضن دولة الحبشة التصرانية، ولم يتدخل أراضيها، وإنما ساعدتها على إزلال المسلمين الحاضرين لها، ورسم لها المخططات، وكان التعاون بين مختلف الدول الاستعمارية وبين مملكة الحبشة حتى أعطوها نصيبها من الصومال عندما اقتسموها فيما بينهم، ونتيجة ضغط التصرانية الأقباط على رعاياهم المسلمين، والحديث عنهم أنهم أقلية دار في حلد الكثير من الناس أن أكثرية سكان الحبشة من التصرانية، بل كانوا على يقين من ذلك بناء على إحصاءات الأمم المتحدة التي تقدّمتها لها الدولة صاحبة العلامة، أي إحصاءات الحبشة أو ما تزعمه هي وغيرها من الدول التي تحكمها أقلية نصرانية وتبناه الأمم المتحدة التي تدير حسب مخطط الدول التصرانية الكبرى، أي تؤدّد هذا، وتعدّه صحيحاً، ويأخذ العالم عنها، ويعتبره ثقة. وتعدّ دولة الحبشة الوحيدة ذات الأكثرية المسلمة في هذا القسم.

٢ - القسم الأوسط: ويشمل الصومال، ويمتدّ من جنوب خط الاستواء بقليل من خط عرض ١° جنوباً إلى خط عرض ١٣° شمالاً، حيث تبدأ المناطق الأريترية. ويعدّ هذا القسم فقيراً إذ هو أقرب إلى الصحراء لأن الرياح الموسمية الصيفية تغيّر اتجاهها عندما تجتاز خط الاستواء فيصح اتجاهها من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي أي مسابرة لخط الساحل الصومالي بعد أن كان اتجاهها من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي قبل أن تجتاز خط الاستواء. وإن مسابرة هذه الرياح لاتجاه الساحل تجعله لا يستفيد منها أي شيء؛ إذ لا يتلقّى شيئاً ولا يُصيه شيء من حولتها يختار الماء فتتشر لذلك الصحراء حتى خط الساحل، وهذا ما يجعل المنطقة فقيرة على حين أن المناطق الواقعة في مثل هذه العروض في شرقي القارات تكون ذات أمطار صيفية موسمية غزيرة، وإن كانت تزداد غنى نسبياً في الجهات الداخلية إذ تتلقى شيئاً من الأمطار نتيجة الارتفاع. وهذا الفرق جعلها مفتوحةً فأمكن للدعاة المسلمين الولوج إلى الداخل والاحتكاك

بالسكان، والتأثير عليهم، ونقلهم من الوثنية إلى الإسلام. وقامت بعض الإمارات الإسلامية على الساحل أيضاً، كما أن أعداداً من أبناء الصومال قد انتقلوا إلى ديار الإسلام للعمل هناك، وخاصة في جنوبي بلاد العراق، ونتيجة هذا كله عم الإسلام جهات الصومال كلها، بل تكاد تخلو من أي عبقرة سوى الإسلام.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون كان حلقهم على أهل الصومال كبيراً لأنهم جميعاً من المسلمين، فقسموه فيما بينهم، فكان إنكشرا جزء، ولقرنسا جزء، ولإيطاليا آخر، وأعطوا قسماً للحشة بصفحتها دولة نصرانية، وآخر لكينيا حيث يظل المسلمون فيها نسياناً، وهذه الأقسام التي أعطيت للحشة ولكينيا تبقى تحت سيطرتهم فيما لو خرج المستعمرون من أرض الصومال، وبذلك يبقى مقسماً، وفي الوقت نفسه تبقى دولة الصومال ضعيفة، ومن ناحية ثانية تظل مناطق نزاع بين دول المنطقة يحلها المستعمرون الصليبيون في الوقت الذي يشاؤون، ويشرونه في الزمن المناسب لهم حينما يريدون.

وفي منطقة الصومال اليوم دولتان إسلاميتان هما: الصومال وجيبوتي.

٣- القسم الجنوبي: ويشمل سواحل طويلة تمتد من جنوب خط الاستواء من خط عرض ١٦ جنوباً تقريبا حتى خط العرض ٢٠ جنوباً حيث توقف ارتداد المسلمين إلى جنوب ذلك الخط لعدم وجود السكان هناك في تلك الأيام، واقتصر نزول المسلمين على مساحات ضيقة من السهل الساحلي، وعلى الجزر القريبة من الشاطئ، حيث لم يبلغ المسلمون إلى الداخل حيث تتوقف مهمتهم إذ لا تجارة، ولا دعوة فليس هناك من مواصلات، وليس هناك من سكان يتبادلون معهم، فالمواصلات معدومة ولا يمكن شقها لانتشار الغابة، والسكان يخافون من الغرب، فيختفون داخل غاباتهم، لا يريدون صلة، ولا يحتاجون إلى شيء لتكون تجارة أو عقابفة.

وإن تركز المسلمين في مناطق ضيقة من السهل الساحلي والجزر

القريبة منه جعل أعدادهم قليلة رغم أن الإسلام قد عم، وغالباً ما يكون السكان جميعهم من المسلمين. لكن هذا من ناحية ثانية قد جعل إماراتهم ضعيفة لقلة عدد سكانها، وبالتالي فإن قواتها ضعيفة لا تستطيع رد الأقرباء عنها. فلما طلع عليهم المستعمرون الصليبيون البرتغاليون لم يستطيعوا الثبات أمامهم، فاحتلوا شرقي إفريقيا، ودنوا ما شُيد منها، وعجزوا ما عبروا، وأفسدوا، وجاروا، غير أنهم لم يتعمقوا إلى الداخل أيضاً فبقيت جنودهم ظاهرة على السطح مما سهّل الاتصالهم وإفادهم بعيداً عندما تعاون العثمانيون والعماليون ضدّهم ودعمتهم إنكشرا لتحل محلّ البرتغاليين.

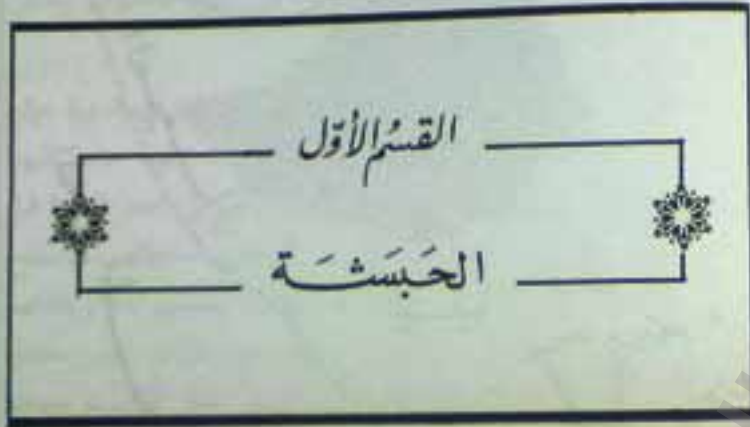
وجاء العثمانيون إلى شرقي إفريقيا، ولاحقوا الخط السابق الذي وقع فيه المسلمون السابقون لهم فعملوا على الولوج إلى داخل إفريقيا فانتشر الإسلام على طول الطرق التي سلكوها إلى الداخل، وفي الجهات التي حظّ التجار رحلتهم فيها، وهذا ما جعل الإسلام محدوداً بالمناطق الساحلية والجزر القريبة منها، وبعض جهات الداخل.

وتوجد في هذا القسم اليوم دولتان إسلاميتان هما: تنزانيا، وجزر القمر، وما بقي فأفليات.

٤- ويمكن إضافة دول أخرى إلى شرقي إفريقيا ومنها: تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى رغم أنهما من دول وسط إفريقيا، وهما إلى غربي إفريقيا أقرب منهما إلى شرقها، وخاصة أنهما كانتا تتبعان الاستعمار الفرنسي الذي له النفوذ الكبير في غربي القارة، ويحاول جبر هاتين المنطقتين إلى جهات غربي القارة وربطهما هناك، هذا من وجهة النظر السياسية وبالمقابل فإن هناك صلات مع شرقي القارة لا يمكن إغفالها، وفي محاولة لتوازن الأجزاء وجدنا وضعهما في شرقي القارة، وكذلك فإن العنوان كان يحمل اسم شرقي إفريقيا ووسطها.







www.alkottob.com

## لمحة عن الحبشة قبل إلغاء الخلافة

الحبشة هو الاسم التاريخي، واليوم يُطلق عليها اسم «إثيوبيا»، وهو ما تُعرف به دولياً، ولكن تاريخنا لا يعرفها إلا باسم «الحبشة» لذا أفضل المحافظة عليه كي يفتنر الاسم بالأرض، وكفي يبقى محفوظاً بلهجن الشئ.

والحبشة هي المركز الثاني في الأرض الذي وصلت إليه دعوة خاتم النبيين محمد بن عبدالله، عليه أفضل الصلاة والسلام، حيث هاجر إليها عدد من الصحابة، ورضوان الله عليهم، في شهر رجب من العام الثامن قبل الهجرة، وبعثوا في مدينة (مصوح)، وأحسن النجاشي استقبالهم، واستمع إليهم، وصدّقهم، وردّ وفد قريش الذي جاء يطلب تسليمهم له، وإعادتهم إلى مكة، وقد أسلم النجاشي يومذاك، واختلف مع بطارفته الذين حقدوا على المسلمين حسداً من عندهم أنفسهم، واستمرّ حقد الكنييسة بعدها يزداد، وتشحن الأحداث التي تشهدنا ساحات القتال بين المسلمين والروم النصارى، إذ يغيب رجال الكنييسة نصر المسلمين، وهزيمة أبناء عقيدتهم النصارى.

ولما تقدّم المسلمون في أرض الروم، ولم يعد بإمكان الروم الثبات في ميادين الحرب أمام المسلمين قاموا يُحرّضون الأحباش على التحرك من جانبهم عسى أن يخفّ الضغط عليهم، ووجد الأحباش الفرصة مناسبة للأحداث التي وقعت في المجتمع الإسلامي من فرقة في الكلمة، وخلاف في الرأي فقاموا يريدون إثارة الفرغ لدى المسلمين الأمنيين البعيدين عن



المصور رقم [٢]

المعارك، فشجعوا بعض الفراعنة الأحباش على الإغارة على جدة، فقاموا بالسطو عليها، وتدمير السفن الراسية هناك، وقتلوا من استطاعوا قتله، ونهبوا أموالاً كثيرة، ولادوا بالفرار تحت جنح الظلام، وذلك عام ٨٣ هـ أيام عبد الملك بن مروان الذي أرسل حملة استولت على جزر (دهلك)، وجعلتها قاعدة لها، إذ أقامت فيها حامية لرد أي عدوان، فدبّ الرعب في نفوس الأحباش، ولم يحرّكوا ساكناً، ولم يبقوا أمام التجار المسلمين الذين استطاعوا نقل الإسلام بما قاموا من دعوة له في العلوة الإفريقية، فانتشر الإسلام في أريتريا وشرقي الحبشة، وامتد جنوباً، ولم يمت القرن الهجري الأول حتى كان التجار المسلمون قد بنوا مدينة (هرر) التي غدت مركزاً إسلامياً، ولم تخضع في تاريخها لسلطان الدولة الأمهرية حتى عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) عندما احتلها (منليك الثاني) بالقوة التي بعثها إليها بليافة ابن عمه (رأس مكثن) والد (هيلا سيلاسي).

وفي بداية عهد الدولة العباسية انتقلت أعداد من المسلمين إلى إقليم أريتريا، وقاموا بتدورهم بالدعوة فازتعت نسبة المسلمين في ذلك الإقليم وغدوا أكثرية، وانفصل أهلهم شعورياً عن سكان باقي الحبشة، وتأسست السلطنة المخزومية عام ٢٨٣ هـ في شرق مقاطعة (شوا)، وقامت تعمل على نشر الإسلام في (شوا) و(مروسى) و(سيداو). وخضع إقليم أريتريا للدولة العباسية، وأُعرف بإقليم (باضع)، وهو اسم مدينة قديمة تقع جنوب (مصوع)، ثم تبع دولة المعاليك في مصر، فالخلافة العثمانية، وأصبح يرتبط بمكة المكرمة، ثم غدا ولاية مستقلة، يُعرف باسم ولاية (حيش) وتبعها مدينة جدة. أما مملكة الحبشة فكانت منزلة في الداخل، تحكّمها الأسرة السليمانية، إذ تدّعي الانساب إلى سيدنا سليمان بن داود، عليهما السلام، واستمرّ حكم هذه الأسرة حتى عام ٥٣٠ هـ، حيث تلازمت أسرة (زاجوي) على السلطة، وتمكّنت من تسلّمها، وادعت الانساب إلى سيدنا موسى بن عمران عليه السلام، وجهدت هذه الأسرة الجهد في نشر النصرانية، فأقامت الكتائب، وشيّدت الأديرة، ولكن حكمها لم يدم طويلاً،

إذ تمكّنت الأسرة السليمانية أن تستعيد الحكم عام ٦٦٨ هـ. كانت المملكة النصرانية في الحبشة تسمّ رعاياها من المسلمين خسفاً، وتتخذ الوسائل كلها لإذلالهم وقهرهم، ولا تتوانى في قتلهم، ولم يكن أمام المسلمين هناك من وسيلة سوى الاستجداء بإخوانهم المسلمين في ديار الإسلام، إن استطاعوا أن يوصلوا صوتهم إليهم. ففي القرن الثالث الهجري استجد مسلمو الحبشة بسلطان مصر ابن طولون، وطلب بطريك مصر من بطريك الحبشة كفت الأذى عن المسلمين، غير أن ملك الحبشة ازداد إصراراً على أذاهم وإمعاناً بقتلهم، كما هذّب يقطع مياه نهر النيل.

وفي القرن الرابع الهجري انقسمت مملكة الحبشة النصرانية المعروفة باسم مملكة (أكسوم) إلى قسمين ساحلي يحكمه المسلمون، وداخلي يحكمه النصارى. وفيه الإمارة (الأمهرية) التي ضمت مناطق: تحرة، بيجمدر، فوجام، وجزءاً من الالغا، وآخر من شوا، ويسكن هذا الجزء الأخير الأمهريون، والحالا. وفي هذه العدة كان الإسلام ينتشر في الأجزاء الشرقية والجنوبية من الحبشة حتى عمّ جزر دهلك، والدناقل، والصومال، وهرر، وسيداو. ونشأت سلطنة (إيفات) الإسلامية في شرق (شوا)، وأخذت على عاتقها نشر الإسلام، والحصر نفوذ الأسرة الأمهرية النصرانية في الهضبة.

وفي القرن الخامس نشأت عدة إمارات إسلامية في شرقي الحبشة وجنوبها، ووقع النزاع بينها، فاستغلّ النصارى هذا النزاع، فأخضعوا بعضها، ومنها إمارة (هادية) التي أُجبرت على دفع أتاوة للمملكة النصرانية مع فتاة يرتضها الملك لنفسه كل عام. ومن هذه الإمارات إيفات، غذل، مروسى، هادية، عرباتي، شارخة، يالي، شوا، داوارو. وكانت سلطنة (إيفات) أقوى الإمارات الإسلامية، لكن أخذ الضعف يدبّ فيها منذ عام ٧١٧ هـ حيث جرى خلاف على الحكم، واستمرّ ذلك حتى القرن التاسع، وشعر الأحباش النصارى بغوهم، حتى قرروا القيام بحرب صليبية لإزالة

سلطنة المماليك في مصر حيث كانت تمثل دولة الخلافة آنذاك، غير أنهم فشلوا في منعهم لعدم إمكاناتهم تنفيذ ذلك.

وفي القرن العاشر وصل المستعمرون الصليبيون البرتغاليون إلى المنطقة بعد أن التفوا حول القارة الإفريقية، وانتصروا على المماليك أصحاب النفوذ البحري في تلك الجهات. واستطاع البرتغاليون الاستيلاء على مدينة (زِيلَع) وحرقها، وشعرت ملكة الحبشة (التي) بنشوة النصر الصليبي، فتحرّكت، وأرسلت رسالة إلى ملك البرتغال عمانوئيل تقول فيها: وبسم الله، والسلام على عمانوئيل سيد البحر، وقاهر المسلمين الفساة الكفرة، تحياتي إليكم، ودعواتي لكم، لقد وصل إلى صامعنا أن سلطان مصر جهز جيشاً ضخماً ليضرب قواتكم، ويأثر من الهزائم التي ألحقها به قوادكم في الهند، ونحن على استعداد لمقاومة هجمات الكفرة بإرسال أكبر عددٍ من جنودنا في البحر الأحمر، وإلى مكة، أو جزيرة باب المندب، وإذا أردتم نسيئها إلى جدة أو الطور، وذلك لتفسي قضاةً تاماً على جرتومة الكفر، ولعله قد أن الوقت لتحقيق النبوة القائلة بظهور ملكٍ نصراني يستطيع في وقتٍ قصيرٍ أن يبيد الأمم الإسلامية المتسيرة. ولما كانت ممتلكاتنا متوتّرة في الداخل، وبعدة عن البحر الذي ليس لنا فيه قوة أو سلطان فإن الاتفاق معكم ضروري إذ أنكم أهل بأسٍ شديدٍ في الحرب البحرية<sup>(١)</sup>.

وهذا التحالف النصراني بين الأحياش والبرتغاليين قد شجع الأحياش للقيام بهجومٍ واسعٍ على السلطنات الإسلامية في شرق الحبشة، كما أنه شجع البرتغاليين لتوسعة دائرة نفوذهم في المشرق، ومحاوية المسلمين ما داموا قد وجدوا لهم أوتاناً من النصارى من أهل المشرق.

احتلت الحبشة أهبام ملكها (دنجل) عام ٩٢٧ هـ سلطنة عدل الإسلامية بعد مقتل حاكم زيلع الأمير محفوظ قائد جيوش السلطنة، ونقلت

(١) علاقة الدولة المملوكية بالدول الإفريقية - حامد عمار

السلطنة العاصمة من زيلع إلى هرر. وفي العام نفسه أرسلت البرتغال بعثةً إلى أديس ابابا، وأخذ المنصرون الكاثوليك ينددون إلى الحبشة، وبقي البرتغاليون في الحبشة مدة ست سنوات، ثم غادروها عام ٩٣٤ هـ، وبدا أخذت الحبشة تخرج من عزلتها التي كانت عليها.

كانت الخلافة الإسلامية قد آلت إلى الدولة العثمانية بعد دخولها مصر عام ٩٢٣ هـ، فسيطرت على البحر الأحمر، وأُنت استولواً فيه، جعلت قاعدته مدينة زيلع فتزوّ ذلك عزيمة المسلمين، وقاموا بها جموع الأحياش النصارى، واستعادت سلطنة عدل مجدها، فطست إليها الصومال، والدناقل، وأسلم أهالي بالي، وشارعه، وإيفات، فطلت الحبشة من أوروبا عامةً، ومن البرتغال خاصةً المساعدة، وعرضت أن تكون كنيسة الحبشة تابعةً للكنيسة الكاثوليكية في روم مع الاحتفاظ بالملعب الأرثوذكسي وذلك عام ٩٤٢ هـ. وبناءً على ذلك جاء جيش أوربي برتغالي، ونزل في مصوع عام ٩٤٩ هـ بقيادة (كريستوفر دي غاما) ابن (فاسكودي غاما) الملاح المعروف الذي الصّف حول إفريقيا، والصليبي المشهور، غير أن هذا الجيش قد هُزم أمام جيش سلطنة عدل، وقُتل قائده. ولم ينج من الجيش البرتغالي إلا من تمكن من الفرار، فالتحقت فلول هذا الجيش بقوات الحبشة.

وكانت اليمن قد مدّت سلطنة (عدل) بقوة عندما دعمت البرتغال الحبشة فاستطاع الإمام أحمد بن إبراهيم سلطان (عدل) فتح مقاطعة تجرة عام ٩٤٥ - ٩٤٧ هـ، واستنقته قبائل (ويلو).

وجاءت قوة برتغالية إلى الحبشة، ودعمت اليمن (عدل) عام ٩٥٠ هـ، وجرت معركة رهيبة بين الطرفين عام ٩٥٢ هـ، وسط بلاد مملكة الحبشة النصرانية قرب بحيرة (تانا)، استشهد فيها الإمام أحمد بن إبراهيم، وهُزم جيشه، وضعف أمر المسلمين.

وهاجمت (هرر) الأحياش النصارى عام ٩٦٧ هـ، فقتل ملك الحبشة، ولكن تراجع المسلمون حتى أحلوا المناطق الجبلية كلها. وكذلك

ضعف شأن النصارى، وجاء شعب الجالا من الجنوب، وكان يداًياً فدمرو  
المناطق التي مرَّ عليها، ثم استقرَّ في جنوب (شوا)، فاحتكَّ بالمسلمين،  
وأخذ أتاؤه يدخلون في دين الله.

وأغار الوثنيون من (جالا) على مدينة حرر، فعقد الأمير عثمان معهم  
معاهدة بحجة أنهم أخذوا يدخلون في الإسلام، وأن المعاهدة معهم قد  
جعلهم يعتقدون الإسلام بعد الاحتكاك بأهله، ووجود السلم معهم، غير أن  
بعض الناس لم يقبلوا هذا الكلام، ووقع الخلاف، ولما اشتدَّ ضغط شعب  
(الجالا) نقلت العاصمة من حرر إلى (العوصا)، ومع ذلك استمرَّ الجهاد  
ضدَّ الأمهريين النصارى حكام الحبشة. ووقع الخلاف بين الإمارات  
الإسلامية.

وكذلك وقع الخلاف في بلاد الأمهرة إذ اختلف الأحياس الأرتودكس  
مع البرتغاليين والمنصرين الكاثوليك، فطرد الأحياس البرتغاليين. ومن ناحية  
ثانية فإن الخلاف بين الأقاليم كان قد وقع، وحصل النزاع، والذي ينصر  
من الأمراء يأخذ لقبه لقب (نجاشي)، وكثيراً ما كان يوجد في البلاد أكثر  
من نجاشي، ففي عام ١٢٢٩ هـ وجد ستة ملوك يحكمون الحبشة،  
واستمرت الفوضى حتى وحَّد إمارات الحبشة الإمبراطور تيودور الثاني  
١٢٧٢ - ١٢٨٥ هـ. وكانت الحبشة في هذه المدة كلها والتي زادت على  
ثلاثة قرون في معزلة عن العالم، ونعيش في مرحلة من الضعف والتأخر،  
وتسيطر على شرقي إفريقيا، وهذا ما جعل أمراء المسلمين في تلك المنطقة  
في حالة من الخلاف والنزاع فيما بينهم، وليس باستطاعتهم أيضاً أن يقوموا  
بالحجوم على أرض مملكة الحبشة النصرية، وإن كانت قد وقعت بعض  
مظاهر الخلاف والصراع أو التفاهم وعدم النزاع.

أحيا الأمير داود بن علي إمارة حرر عام ١٠٥٧ هـ، واشتدَّ الخلاف  
بين الأحياس والبرتغاليين حول تحويل الكنيسة الحبشية إلى الكاثوليكية.  
وهذا ما جعل الإمبراطور الحبشي (فاسيلدس) يعقد معاهدة مع أمراء

المسلمين في (سواكن) و(مصوع) و(زبلع) وذلك بعد طرد البرتغاليين من  
الحبشة. وبسبب وقف القتال بين المسلمين والنصارى فقد أعيد الإسلام  
ينتشر بين الأمهريين النصارى، وبين الجالا الوثنيين، فعمل الإمبراطور  
(يوحنا بن فاسيلدس) عام ١٠٧٨ هـ على الحد من انتشار الإسلام بإيجاد  
صلاة قوية، عن طريق المصاهرة بين النصارى والوثنيين، فزوّج (أيباسو  
الأول) أمير الأمهرة من (برزابة) بنت أحد أمراء الجالا، لكن هذا لم يقد  
شيئاً إذ بقي الإسلام ينتشر بين أفراد القريطين.

وفي منتصف القرن الثاني عشر الهجري بدأت قبائل (الجالا) تزحف  
نحو الشمال تحت ضغط القبائل الصومالية وتستقر في الهضبة في بلاد  
الأمهرة، وكان بعض أمثاتها يعتنق الإسلام، ويزعم حركتها نحو الشمال  
أحدهم، وهو الأمير علي، فكانت هذه الحركة تقدماً إسلامياً في منطقة  
النصارى أكثر من أن تكون تفلحاً من أجل الرعي. ووقف أمير الأمهرة  
(كاسا) الذي تلقب باسم (تيودور) (١١٩٠ - ١٢٧٢ هـ) الزحف، وتمكن من  
أسر أمير (الجالا) المسلم الأمير علي، وعرض عليه النصرانية أو الموت،  
ففضل الموت، وعندما عرض على السيف كزروا عليه العرض، فأبى أن  
يعود في الكفر ثانية بعد أن أنجاه الله منه، وأصرَّ على الشهادة حسب كلمته  
الأخيرة التي ألفاها قبل أن يحزَّ السيف رأسه. ومع ذلك فقد حكم  
المسلمون منطقة (بجندو)، وكان حاكمها (علي بن عمن) الذي تلقب  
بالإمام، وذلك عام ١١٨٩ هـ، وكان آخر الأمراء عليها (علي بن الولا).  
وفي عام ١٢٧٢ هـ استولى على أمر الإمارة الأمهرية أحد قطاع الطرق، وقد  
تسمَّى باسم (تيودور الثاني)، واستطاع أن يُوحد مناطق النصارى تحت  
سلطانه، واستمرَّ حكمه حتى عام ١٢٨٥ هـ. كما سبق أن ذكرنا.

وفي عام ١٢٨٣ هـ تنازلت الدولة العثمانية عن أريتريا والصومال إلى  
والها على مصر إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، وكان يحبَّ التوسُّع  
فأخذ يرسل الحملات من مصر إلى سواحل البحر الأحمر والصومال، وهذا  
ما أدخل الخوف إلى نفوس الأحياس النصارى مرة ثانية بسبب وصول تلك

الجيوش إلى تلك الجهات إذ توقعوا عودة انتشار الإسلام، ولكن النفوذ المصري لم يدم طويلاً في هذه المنطقة حيث احتلت بريطانيا مصر بعد حركة أحد عربها، وامتد نفوذها إلى السودان فشعر النصارى الأحباش بالراحة إذ اطمأنوا على وجود البريطانيين في السودان، واعتقدوا أن ظهورهم أصبح محمياً، وسجدون الدعم من الإنكليز ما داموا نصارى غير أن الحركة المهدية تمكنت من إحراز النصر، وسيطرت على السودان عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) بل فكّرت بمتابعة سيرها إلى مصر، وإنقاذها من البريطانيين، وهاجر إلى السودان بعض المسلمين المضطهدين الذين احتلت الجيئة ديارهم، وكان على رأسهم الإمام المجاهد طلحة، وعملوا تحت لواء المهدي، وهذا ما أقلق الأحباش النصارى حتى فكر الإمبراطور بغزو السودان، وزحف بجيوشه نحوها، غير أن فشل، وقُتل عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

سحبت بريطانيا القوات المصرية من السودان وشرقي إفريقيا لتدافع بها عن أرضها - كما زعمت - والواقع أنها تركت فراخاً سياسياً في شرقي إفريقيا، فتضامنت المنطقة الدول الكبرى، وأعطت الحبشة جزءاً من القسمة بصفتها دولة نصرانية، وكانت منطلق (الأوغادين) من الصومال هو نصب الحبشة لثوى، ولتُحكم قبضتها على المنطقة، ولتتمكّن من السيطرة على المسلمين. ومن ناحية ثانية أعادت بريطانيا احتلال السودان من جديد، وأحست مملكة الحبشة النصرانية بالسعادة حيث قوي النفوذ الصليبي تماماً في المنطقة، فالسودان من الغرب تسيطر عليه إنكلترا، والصومال من الشرق قُسم بين الدول الأوربية النصرانية، وحُصر المسلمون بين الأحباش النصارى في الغرب، والمستعمرين الصليبيين في الشرق والجنوب.

ولم يقرب المستعمرون الصليبيون من أرض الحبشة بصفتها دولة نصرانية غير أن إيطاليا قد دخلت الساحة عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، واحتلت أريتريا، وبقيت فيها حتى عام ١٣٦٠ هـ عندما هزمت في الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا، ودخل الحلفاء أريتريا.

دخلت إيطاليا الساحة متأخرة بعد أن وحدت بلادها، وكانت الدول الأوربية في هذه الأثناء تنظّم أرض إفريقيا، فمرغت أن تحصل على نصيبها. فاشترت شركة إيطالية ميناء (عصب) من أحد الأمراء المحليين عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٨ م)، ثم تنازلت عنه للحكومة الإيطالية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) فاحتلت احتلالاً عسكرياً بعد ثلاث سنوات بتشجيع من إنكلترا التي ترغب في منافسة فرنسا التي استقرت في (تاجورة)، ثم توسّعت إيطاليا في أريتريا، وبقيت فيها حتى الحرب العالمية الثانية. ولم ترغب إنكلترا هي نفسها أن تحتل أريتريا كي لا تُثير فرنسا عليها الكتيبة لذا شجعت إيطاليا التي أعلنت أنها ما قامت باحتلال إلا مناطق للمسلمين، وأملت من حصر المسلمين في شرقي الحبشة، بينها وبين مملكة الحبشة حتى يهجروا أرضهم أو يقبلوا الديانة النصرانية عقيدة لهم.

أخذت إيطاليا تُشجّع المتنافسين على الحكم، وتثير النزاع بينهم، وتمكّن (منليك الثاني) من الوصول إلى حكم الحبشة، وأعلن نفسه إمبراطوراً عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م)، فعلقت إيطاليا معه معاهدة، ثم اختلفت معه، وشجعت المنافسين له في إقليم (نجرة)، وفكّرت باحتلال الحبشة دون النظر إلى الكتيبة ورأيها، غير أنها هُزمت هزيمة منكرة في معركة (عدوه) عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، ولكنها بقيت في إقليم أريتريا.

أخضعت إيطاليا منطقة (الأوغادين) من الصومال عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، وثارت نائرة الكتيبة ضد دول أوروبا الاستعمارية لتعدّياتها على أرض نصرانية، وطلبت منها الكفّ عن هذه التعديلات، والتفاهم فيما بينها، ومع الحبشة للعمل معاً على محاربة المسلمين.

اتفقت الدول الاستعمارية الثلاث الكبرى، وهي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا على استغلال الحبشة، وإقامة إمبراطورية فيها تحت نواج (منليك الثاني) تضم مملكة الحبشة والإمارات الإسلامية كافة، وذلك خوفاً من

الحيشة من إلغاء الخلافة  
إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد أن خلعت الكنيسة (لجج أباسو) عيّنت (زاويش) ابنة منليك الثاني الأخرى إمبراطورة على الحيشة، وعيّنت (رأس تقاري) وصياً ووريثاً، لكن لم يلبث أن وقع الخلاف بينهما، فأخذ (رأس تقاري) لقب نجاشي بالقوة، والزم (زاويش) على التنازل عن الحكم، والاعتراف به إمبراطوراً على الحيشة، فتولّى الحكم باسم (هيلاسيلاسي)، ولم تلبث هي أن هلكت عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م).

أصدر هيلاسيلاسي دستوراً عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣٢ م) لكنه كان دستوراً شكلياً. وأخذ يحكم البلاد حكماً استبدادياً، ويضطهد المسلمين اضطهاداً قاسياً، ويعمل على إذلالهم وتقنيهم يدفعه إلى ذلك الحقد الصليبي، وتحريض كنيسته الحيشة في الداخل، والدول الاستعمارية النصرانية في الخارج.

لم تنس إيطاليا معركة (عدوه) عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، فعندما قامت الحركة الفاشية في إيطاليا، وتسلم الحكم (موسوليني)، وأراد التوسّع، ودفع الطالبان إلى التطلع نحو الخارج، وجاءت مرحلة التسابق الدولي إلى التسلّع في أوروبا، وقيام التكتل والمحاور، ثم دعم المتنافسين على الحكم والأمراء المحليين، وأخيراً المنافسة الاستعمارية فقامت إيطاليا بمهاجمة الحيشة، واحتلتها، معارضة الكنيسة، بل كان (موسوليني) قد

انتشار الإسلام، وطُلب من الإمبراطور شنّ حرب ضدّ المسلمين، ووعد بتقديم الدعم اللازم له، والعمل على حمايته.

قام منليك الثاني باحتلال هررة، ثم جرّد حملة على باقي الإمارات الإسلامية فأخضعها بمساعدة الدول الأوروبية، وفكّر بصهر المسلمين في إمبراطوريته داخل المجتمع النصراني فزوج ابنته (أرجاس) من أمير منغلة (ويلو) محمد علي، فأنجبا (لجج أباسو).

اتفقت الدول الاستعمارية الصليبية الكبرى فيما بينها بمعاهدة عقدتها عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) لتقسيم مناطق النفوذ فيما بينها، وفيما إذا نهارت الحيشة.

هلك (منليك الثاني) عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م)، وخلفه حفيده (لجج أباسو) الذي أظهر ميلاً للإسلام، واعتنقه، بل هو بالأصل مسلم إذ أن والده الأمير محمد علي، وإن تسمّى اسماً نصرانياً، ونشأ في رعاية جده (منليك الثاني) والد أمه (أرجاس).

ليس (لجج أباسو) العمامة، وأخذ يتزوّد على مساجد هررة، وقرّر نقل العاصمة إلى مدينة هررة، وشيّد المساجد في مدن هررة، وديرداوا، وجكجكا، واتخذ علماً جديداً لدولته، وجعل الهلال في وسطه بعد أن كان الصليب، وأرسل هذا العلم إلى قنصل الدولة العثمانية في (أديس أبابا)، واتصل مع محمد عبده حسن الزعيم المسلم الذي ثار في الصومال ضدّ المستعمرين الصليبيين. وحاول (لجج أباسو) توحيد كلمة المسلمين، وأراد إقامة حلف إسلامي ضدّ الحلفاء، وادعى الانسحاب إلى آل البيت.

أصدرت الكنيسة قراراً بحرمان (لجج أباسو) من الشاي الحيشي، وحزمت النصراني ضدّه، ففرّ إلى بلاد الدناقل. وبقي هناك حتى قبض عليه عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م)، فلما انتصر (رأس تقاري)، وهو (هيلاسيلاسي) ذبحه عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م). وأعطت الكنيسة الملك إلى خاله (زاويش) ابنة منليك الثاني، وعيّنت (رأس تقاري) وصياً، ووريثاً.



## الفصل الثاني

### الاستقلال

عُدَّت الحبشة دولةً مستقلةً منذ أن عاد الإمبراطور إلى عاصمته (أديس أبابا) في شهر ربيع الثاني ١٣٦٠ هـ (أيار ١٩٤١ م)، وفرض الإمبراطور سلطته المطلقة، رغم السلطات التي تنازل عنها، والحقوق التي اعترف بها الدستور للمواطنين، ورغم الأجهزة التشريعية والتنفيذية التي قامت، والقوانين الحديثة التي صدرت، ورغم هذا كله فالإمبراطور هو صاحب السلطة العليا مع وجود دستورٍ رمزيٍّ مكتوبٍ. ويُعطي الدستور صفة القداسة لرئيس الدولة ويحكم الدم الإمبراطوري الذي يجري في عروقه، فشحص الإمبراطور مقدس، ومترته السامية لا يجوز انتهاكها، وسلطاته لا تقبل الجدل. ومع أن الكنيسة لها سلطة واسعة إلا أن رئيس الأساقفة لا بد من أن يُوافق الإمبراطور بالذات على تعيينه.

أخذت الأمم المتحدة تبحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة، وكان الخط العام يتجه إلى مسايرة الحبشة والأخذ برأيها، ما دامت دولةً نصرانيةً، وتعرف أوضاع المسلمين في منطقتها، ويمكن أن تكفي أوروبا وضعهم في قهرهم، والعمل على تصيرهم، وكانت الحبشة ترى ضمَّ المستعمرات الإيطالية السابقة (أريتريا - هرر - الأوغادين - القسم الصومالي) إليها في سبيل الوصول إلى القوة اللازمة لتتمكَّن من القيام بالدور المُلقى على عاتقها، إذ بهذا الضمَّ تستطيع أن:

١ - تُقوي الحكومة المركزية التي تقوم على النصرانية.

ألغى دولة الفاتيكان. احتلَّت إيطاليا الحبشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) ورغم معارضة عصبة الأمم، وفرض العقوبات الاقتصادية، ولكن ذلك لم يجد نفعا، إذ دخلت مدينة (أديس أبابا) في الأيام الأولى من عام ١٣٥٥ هـ (أذار ١٩٣٦ م)، ومن المعلوم أن عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة تسير حسب رأي وتوجيه الدول الكبرى، وهي دول نصرانية تُخفي صليبتها تحت صفة الشرعية الدولية. وأعلن (موسوليني) تشكيل إفريقيا الشرقية الإيطالية التي شملت أريتريا، الحبشة، القسم الجنوبي من الصومال (الإيطالي سابقاً)، منطقتي الأوغادين، هرر. وصادرت إيطاليا أملاك الكنيسة وكثيراً من أملاك كبار الحكام.

واندلعت الحرب العالمية الثانية، ووقفت إيطاليا بجانب ألمانيا، وشكلت ما عُرف باسم (دول المحور)، وقامت الثورات في الحبشة ضدَّ الطليان بتحريرهم من البريطانيين وبقي الحلفاء، وزحف القوات البريطانية من السودان نحو الحبشة، وخرج الطليان من البلاد، ودخل الإنكليز مدينة (أديس أبابا) في شهر ربيع الأول من عام ١٣٦٠ هـ (نيسان ١٩٤١ م)، وعاد الإمبراطور (هيلاسلاسي) إليها في شهر ربيع الثاني من العام نفسه (أيار ١٩٤١ م)، واستلمت آخر الحمايات الإيطالية في (غوندار) عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وبعدها أعلنت الحبشة الحرب على دول المحور، ووقفت بجانب الحلفاء.

وانتهت الحرب العالمية الثانية، وفصلت الأمم المتحدة التي تشكلت بعد الحرب بين الحبشة وأريتريا، إذ عُدَّت أريتريا والصومال الجنوبي، والعربي مستعمراتٍ إيطالية، أما الحبشة فهي دولة مستقلة غزتها إيطاليا، ثم تحررت، وعادت لها الصفة الاستقلالية، وهكذا لم تخضع الحبشة للاستعمار إلا لمدة سبع سنواتٍ من عام ١٣٥٤ - ١٣٦١ هـ (١٩٣٦ - ١٩٤١ م)، ولم تكد تخرج إيطاليا منها إلا عُدَّت دولةً مستقلةً على خلاف ما حدث لبقية الدول الإفريقية، وما ذلك إلا لنصرانيتها.

- ٢ - تُصنف شأن الحكام والأمراء المحليين، وأكثرهم من المسلمين.
- ٣ - تصل إلى البحر، ويكون لها موانئ. عليه، وتتصل بالعالم الخارجي بعد أن بقيت مدة طويلة معزولة في الداخل.

وقد بينَ الإمبراطور هبلا سيلاسي طلباته هذه في عدة خطابات ألقاها، وذكر فيها صراحةً أنه يريد أن يقضي على الإسلام، وكان يستعرض في كلماته العداوة التقليدية مع المسلمين، والحروب التي عرفتها المنطقة بين المسلمين والنصارى خلال التاريخ.

وترى بريطانيا غير هذا الرأي، وكانت لا تزال صاحبة الكلمة الأولى المسموعة في الأمم المتحدة حيث تنظر إلى الموضوع من زاوية استعمارية خاصة بها، وهي أن الحشة إذا قوت إلى هذه الدرجة يمكن أن تنافسها على طريق الهند، وعلى منطقة النفط في الخليج العربي (بلاد العرب، والعراق، وإيران) والمنافسة الاستعمارية بين الدول النصرانية معروفة، وهذا يعني تهديد المصالح البريطانية الاستعمارية. وترى بريطانيا من جانب آخر أن الحشة إذا ضمت إليها المستعمرات الإيطالية السابقة، وهي مناطق مسلمة، فلذا النصارى في الحشة أقلية قليلة، وإذا كانوا الآن يتحكمون بالمسلمين، ويخضعونهم قهراً لسلطتهم، إلا أنهم قد يتحركون في المستقبل عندما يرون أنفسهم الغالبة الغالبة، ويقوضون سلطان النصارى في الحشة، ويتسلمون زمام الأمور، ويصح الوضع معكوساً، بل ربما نشط المسلمون، واستطاعوا التأثير على النصارى، فأخذ النصارى يدخلون في الإسلام، بينما الهدف الذي تعمل له الدول النصرانية من خلال الأمم المتحدة هو تصبير المسلمين، لهذا كله لم تر بريطانيا إعطاء الحشة المستعمرات الإيطالية السابقة.

ولكن بريطانيا عادت مرة ثانية فغيرت رأيا، وعادت تبنى قضايا الحشة بعد أن وجدت مكانتها قد هبطت في الحشة، فخشيت أن تحتل مكانتها إحدى الدول الاستعمارية الصليبية التي تؤيد موقف الحشة.

وخاصة فرنسا التي تحتل جيوتي، وتنافس بريطانيا في المنطقة، لذا رغبت بريطانيا أن تعود إلى منزلتها الأولى، وأن يكون نصارى الحشة فواعد لها في الشرق، وتكون حكومة الحشة ركيزة لبريطانيا في تحقيق مشروعاتها، وتغلب مخططاتها، لذا أخذت بريطانيا تلوح للإمبراطور هبلا سيلاسي برعايتها التي شمتك بها أيام نشروته، وعملها لإعادته إلى سلطانه، ورجعت بعدد بريطانيا إلى منزلتها الأولى عند الإمبراطور، وعند النصارى الأحياس.

### القضية الأريتيرية:

طال بحث قضية أريتريا في أروقة الأمم المتحدة، وأخيراً صدر قرارها في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م) بإقامة الحوار السياسي بين أريتريا والحشة، كحل يرضى بريطانيا حيث لم تتخل عن الحشة كلياً، فتعطى أريتريا استقلالها، ولم تُرض الحشة كلياً بدمج أريتريا بها.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة تناقش قضية أريتريا، وتتشكل لجان استقصاء الحقائق، وتُجري الاستفتاء كانت الحشة تعمل الوسائل كلها لابتلاع أريتريا، رضيت الأمم المتحدة أم كرهت. وكيف تكرمه وهي نصرانية؟

أرسلت الحشة كبير أساقفتها إلى أريتريا فجال في أبعائها كلها، ودعا النصارى إلى المتابعة بدمج وطنهم مع الحشة، ووعد الكنيسة القبطية بإعادة أراضيها لها التي سبق للحكومة الإيطالية أن أتمتها، وكانت تصرفات الإدارة البريطانية في أريتريا تدل على تعاونها مع الحشة لابتلاع أريتريا. ونتيجة ذلك تشكل حزب (محيرو فقري هجر) أي (حزب حب الوطن)، ثم لم يلبث أن تشكل داخله حزب آخر يسم الإرهاسيين، ويحمل اسم (محيرو اندت) أي حزب الانضمام إلى الحشة، وأخذ يقوم بالاعتقالات، والسطو على الأموال، وأصدر هذا الحزب جريدة (أثيوبيا)، وقد وجه فيها رئيس الأساقفة إنذاراً نشر في هذه الجريدة إلى النصارى جميعاً يحرم فيه من الحقوق الدينية كل من يُطالب باستقلال أريتريا، وقد انصاع أكثر

النصارى لهذا النداء، إذ لرجال الدين أثر كبير في هذه المنطقة، وكان يرأس هذا الحزب (تدلي بايرو) خريج المدارس النصرانية. ونتيجة لهذا التعصب الأعمى نشأت عدة تنظيمات حسابية منها:

١- حزب الرابطة الإسلامية برئاسة عبد القادر محمد صالح كبري، وأسندت الأمانة العامة إلى إبراهيم سلطان علي، ويدعو هذا الحزب إلى استقلال أريتريا.

٢- الحزب التقدمي الحر: ويدعو إلى استقلال أريتريا أيضاً.

٣- الرابطة الإيطالية الأريترية: وتدعو إلى وضع أريتريا تحت الوصاية الإيطالية.

٤- حزب الشعب: ويُعرف بالحزب الموالي لإيطاليا، ويرى الوصاية الإيطالية.

٥- الحزب الوطني: ويُؤيد قيام إدارة بريطانية في أريتريا.

وكترت الاعتراضات وتعمّدت القضية، فزعم أعيان الانضمام إلى الحجة أنهم يُنادون بالواقعية، إذ لو استقلت أريتريا- حسب رأي الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر لعاشت البلاد في فقر نتيجة وضعها الاقتصادي السيئ، ولكانت حياتها في فوضى وتخبّط لأن الحجة سيّير الفلال معتمداً على النصارى، ومُتفرّعة بضرورة وجود موانئ لها على البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه فإن أريتريا ستسقط من غنى الحجة فتحتن أوضاعها الاقتصادية. ويدعون كذلك أن الدول الاستعمارية تُؤيد هذا الانضمام بروح صليبية، أما المسلمون فلا دعائم لهم، وليست هناك من دولة ذات كلمة مسوعة تصرحهم بل تدافع عنهم. ويعترض على هذا الكلام أصحاب دعوة الاستقلال، بأننا عشنا في الظلم والظلام، ورأينا الأبحاث والطلبان، ونُفضّل الفسح على الغنى الممزوج بالظلم، ونفضل الموت مسلمين، والشهادة في سبيل الله على التنصير وحياة الكفر، والعودة للمسلمين.

ويؤيد بعض الناس بأننا لو عشنا مع الأبحاث لكانت نسبتنا أكبر بكثير، ويمكننا الدعوة، ولكن لو تم الاستقلال وحدث الانفصال لبني الصراع، ولبقت النفوس مشحونة بالكراهية، والعصية قائمة بنتها، ولتعمّلت الدعوة، ولم تؤد مهمتنا في الحياة، ولبقت الحجة على نصرانيتها إلى الأبد.

أما الذين يطالبون الوصاية الإيطالية أو الإدارة البريطانية فسببهم ضعيفة لا يؤيدها، ولا تؤخذ بعين الاعتبار، وإن كانت وراءها منظمات غير أنها ضعيفة، لا تزيد على المتعصب منها.

هذا ما كان يحدث على الساحة الأريترية، أما في أروقة الأمم المتحدة فمضى اقتراحات الدول الكبرى متباينة أشد التباين، وكل دولة أيضاً تنظر إلى مصالحها، وتبني عليها اقتراحاتها.

اقترحت إنكلترا نوعاً من تقسيم أريتريا، تُمنح الحجة بموجب الهضبة حيث ترتفع نسبة النصارى، غير أن هذا التقسيم سيؤدي في ضعف الاقتصاد الأريترية، فاقترحت بناء على ذلك ضم المقاطعة الغربية إلى السودان، ونفى الدناقل وبقية المناطق الفقيرة لتكون في حال لا تستطيع معها الحياة فتضطر إلى الالتحاق بالأبحاث أو طلب المساعدات من الدول الكبرى النصرانية فتأتي لاستعمارها. هذا اقتراح بريطاني، ويظهر فيه الحقد، وتخرج منه رائحة الكراهية والتن، فالمنطقة الصغيرة الفقيرة تُقسّم، وتؤخذ منها أحسن مناطقها، ما دامت مسلمة، وتمنح الدولة الغنية الواسعة بصفقتها النصرانية بعض أعضاء المنطقة الصغيرة، لتزداد غنى وتوسعاً، ولتستطيع تحقيق أهدافها في التنصير، وقتل المسلمين. وهذا هو العدل الاستعماري، والحق لدى الدولة التي كانت تُوجّه الأمم المتحدة، أو النظام الدولي.

واقترحت فرنسا فرض وصاية دولية على أريتريا، على أن تُعطي الحجة متفداً لها على البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب، إرضاء للدولة النصرانية - طبعاً.

واقترحت الولايات المتحدة فكرة الوصاية الجماعية، فتمنح السلطة

التفدية إلى محابذ بنولى الإدارة، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الوصاية، على أن تعاونه لجنة استشارية تضم ممثلين لها من الدول الأربع الكبرى (إنكلترا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتي)، وإيطاليا، والذين من المقربين في الإقليم، كذلك وافقت على إعطاء الحشة منفذاً لها على البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب، وبعد عشر سنوات يحصل الإقليم على الاستقلال، ثم عادت الولايات المتحدة ووافقت على الوصاية العادية، ووافق الاتحاد السوفيتي على المقترحات الأمريكية والفرنسية.

وأمام هذا التصارب في الاقتراحات قررت الدول الأربع الكبرى إرسال لجنة إلى أريتريا للاستقصاء، ووصلت اللجنة إلى البلاد في ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٤٧ م)، وبقيت فيها حتى ١٥ صفر ١٣٦٧ هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٤٧ م) أي سبعة وأربعين يوماً، وكانت النتائج للاستقصاء أن:

الحزب الاتحادي	قد حصل على	٤٤.٨ %	من المؤيدين.
والرابطة الإسلامية	قد حصل على	٤٦.٥ %	من المؤيدين.
والنقدي الحر	قد حصل على	٤.٤ %	من المؤيدين.
بقية الأحزاب	قد حصل على	٤.٣ %	من المؤيدين.
		١٠٠ %	

أما بالنسبة إلى الانضمام للحشة فكانت النتائج كما يأتي:

- ١ - في الهضبة حيث يكثر النصارى. ٧١.٧ % يؤيدون الانضمام للحشة.
- ١٤.٩ % يعارضون الانضمام.
- ٢ - في غير الهضبة.
- ٧١.٦ % يعارضون الانضمام.
- ١٢.٩ % يؤيدون الانضمام.

أي أن النسبة واحدة تقريباً بين المعارضين للانضمام، والمؤيدين، وإن كانت نسبة المعارضة تزيد قليلاً.

٨٦.٥ % يعارضون الانضمام.  
٨٤.٦ % يؤيدون الانضمام.

ولكن هذه النسبة بعيدة عن الواقع إذ أن المؤيدين للانضمام إلى الحشة لا يمثلون في الواقع أكثر من ٢٥ %، ولكن هذه النتائج بسبب الضغط الذي مارسه الحزب الاتحادي الإرهابي على السكان، وقد حُوف بجرانمه، وكان يتخذ سلاح التهديد باستمرار أثناء وجود لجنة الاستقصاء، وكذلك كان تدخل الحشة والدول الأجنبية واضحاً، هذا بالإضافة إلى أن القبائل كان التصويت بحكم المعلوم فيها، وأغلبها من المسلمين الذين يعارضون الانضمام، ومعروف أنهم من القديم يحاربون الأحياس، فلا يمكن أبداً أن يؤيدوا الانضمام، وقد قاطعوا الاستفتاء لأنهم لم يوافقوا عليه، ورأوا التهديدات وعرفوا أن الاستفتاء دائماً ليس سوى نوع من أنواع اللعب على الشعب لأخذ الصفة الشرعية والوسيلة فيه التزوير والتهديد.

وعندما عُرضت نتائج الاستفتاء على مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى، وهي نصرانية، عاد الاختلاف في الآراء مرة أخرى لاختلاف المصالح، واختلاف وجهات النظر في تقدير مصلحة النصارى.

اقترحت إنكلترا وضع أريتريا تحت الإدارة الحشية لمدة عشر سنوات، على أن يُشكّل مجلس استشاري يضم ممثلين لإيطاليا، وإحدى الدول الإسلامية، ودولاً أخرى غير استعمارية.

واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية التنازل فوراً عن الدناقل والهضبة إلى الحشة. الهضبة لأن نسبة النصارى ترتفع فيها، وإقليم الدناقل من أجل ميناء عصب مع أنه السكان فيه ١٠٠ % مسلمون، ويجب قهرهم وتنصيرهم إن أمكن مستغلين فقرهم.

واقترحت فرنسا فرض وصاية دولية تتولاها إيطاليا، وتأخذ الحيشة  
مراً لها عن طريق ميناء عصب.

واقترح السوفيت فكرة الوصاية الدولية الجماعية.

ونتيجة ذلك أُحيل الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة. فَعرضَ ضمُّ  
أريتريا إلى الحيشة عدا المقاطعة الغربية فنضم إلى السودان، ولكن رُفض  
هذا العرض.

وغيرت إيطاليا موقفها، وأصبحت تُطالب باستقلال أريتريا التام، وتظنُّ  
أنها ستكون الدولة ذات النفوذ في أريتريا عند استقلالها، اعترافاً لها  
بالجميل، وتأثير الرابطة الأريترية - الإيطالية، والحزب الموالي لإيطاليا،  
ونتيجة المساعدات الاقتصادية التي ستقدمها لها. ومن المعلوم أن الرابطة  
الأريترية - الإيطالية تتألف بأكثرها من المستوطنين الإيطاليين المولدين.

وبعد مناقشة هيئة الأمم المتحدة لفضية أريتريا وعدم الوصول إلى  
نتيجة برفض العروض التي اقترحت اجتمعت في نيويورك وفود: الرابطة  
الإسلامية، والرابطة الأريترية - الإيطالية، والحزب الموالي لإيطاليا، وطالبت  
باستقلال أريتريا فوراً، كما أن قادة هذه التنظيمات داخل أريتريا أخذت  
تتقرب من الحزب التقدمي الحر للعمل معاً، ثم اتفقت هذه التنظيمات  
جميعها على تشكيل جبهة واحدة، فكان حزب «الكتلة الاستقلالية».

وفي ذي القعدة ١٣٦٨ هـ في الدورة الرابعة للجمعية العمومية (أيلول  
١٩٤٩ م) تقرر إرسال لجنة للتحقيق، وشكلت اللجنة، وذهبت إلى  
أريتريا، ووقع خلاف بين أعضاء اللجنة، وأخيراً في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢  
كانون الأول ١٩٥٠ م) وافقت الجمعية العمومية على أن تكون أريتريا وحدة  
ذات استقلال ذاتي، وترتبط مع الحيشة بالاتحاد لامركزي، حسب اقتراح  
الولايات المتحدة الأمريكية، ومعنى هذا تشكيل حكومة أريترية تتمتع  
بسلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية في الشؤون الداخلية، ومتحدية مع  
الحيشة لامركزياً بالشؤون الخارجية، والمالية، والدفاع. وقد تقرر أن يتم

تنظيم حكومة أريترية، وإعداد دستور لها، وتعيينه بإشراف مندوب من الأمم  
المتحدة، في مدة لا تصل إلى الستين.

تم تشكيل هيئة تشريعية من ثمانية وستين عضواً، نصفهم من  
المسلمين، ونصفهم الآخر من النصارى، وقد احتج المسلمون على هذا  
التعيين، إذ أُخذ من المسلمين ما يتفق وأراء رجال الأمم المتحدة  
النصارى، وذلك حسب ما تقترحه الحيشة، ولكن لم يكن لهذا الاحتجاج  
أي مستمع، ولم تكن له أية جدوى.

وصدر الدستور، ووافقت عليه الأمم المتحدة، ونص أن تكون اللغة  
العربية والتجرينية اللغتين الرسميتين، وتقرر أن يكون لأريتريا علم خاص،  
وقضاء خاص.

لم ترحب الحيشة بفكرة الاتحاد اللامركزي بينها وبين أريتريا، لأن  
السلطة فيها مركزة بيد الامبراطور، ولا يستطيع أن يبري بجانيه سلطة  
أخرى، ويعمل ليزيد في تقوية سلطته لا ليضعفها، وهذا ما يجعل تطاول  
الأمرء والحكام المحليين في بقية المقاطعات الحيشية، لذا أمر الامبراطور  
الجيش الحيشي عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) باحتلال أريتريا فنقد الأمر،  
واستولى على الثكنات التي كان يحتلها الجيش الإنكليزي، كما أن  
البريطانيين قد سلموا زمام الأمر علناً للأحباش. وعين الامبراطور  
هيلا سيلاسي صهرو (أند لكاشو ماساي) مُمَثِّلاً له في أريتريا، كما عين  
زعيم الحزب الاتحادي رئيساً للسلطة التنفيذية، وأبدأ بتطبيق السياسة  
الموسومة.

١ - استلمت الحكومة الحيشية بالتواطؤ مع الإدارة البريطانية  
الممتلكات الإيطالية السابقة جميعها، والتي تخص الحكومة الأريترية  
قانوناً، كما استولت على المرافق الحيوية كلها، كالسكك الحديدية،  
والجمارك، والبريد، والبرق، وسائر المواصلات، والمطارات، والموانئ،  
ومصانع الملح.

الإسلامية المحظنة إلى نصارى من الهبة، وبني لهم كنيستاً هناك، ثم شيدَ خزانةً في الوادي المذكور لرعي الأراضي التي امتلكها النصارى منذ عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م).

وأخذ النصارى يتزايدون في المناطق الحوية بسرعة، وخاصة في مينائي (عصب) و(مصوح)، فقد كان عدد النصارى في ميناء عصب عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) حسب إحصاء بريطاني أربعمائة إنسان، فإذا به يصح عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) أكثر من خمسة عشر ألفاً، ويمثلهم نائب في الجمعية التشريعية. وضمت الحكومة الحشبية على المسلمين في هذه المناطق مما اضطروهم إلى الهجرة إلى سواحل الجزيرة العربية. وليس هذا الوضع في هذه المناطق فقط بل في المناطق الإسلامية كلها، قتي (الغوردات) و(تسي) و(كيون) عمليات إسكان للنصارى أيضاً، وقد تفوق عمليات الإسكان في العوالي.

ونتيجة هذه التصرفات، فساق المسلمون ذرعاً بتصف الأحيائين فقامت المظاهرات في أرجاء البلاد كافة، وكانت تُفجع بمتنهي الوحشية، وبقيت الشورات المتكررة، وبغزو الزعماء من البلاد، وتشكلت إثر ذلك (جبهة التحرير الأريتيرية)، وتعمل على الاتصال بالخارج، وتقوم بإصدار النشرات وتوزيعها، وتطالب بالاستقلال، وأسست مكتباً لها في مدينة (مقديشيو) عاصمة الصومال، وأصدرت مجلة باسم (الثورة)، وهناك جمعية الصداقة الأريتيرية - الصومالية، وتقوم بمساعدة بعض الثوار الذين يلجأون إلى الصومال. وتطالب جبهة تحرير أريتريا باستقلال بلادها بحدودها الحالية، وبمقتى وقدأ برئاسة إدريس محمد آدم لزيارة البلدان العربية لتعريف الشعب العربي بنفسيتها.

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) أصدرت الحكومة الحشبية قراراً يقضي باحتلال أريتريا عسكرياً، وضمتها إلى أملاكها رسمياً.

٢ - أنشأت الحكومة الحشبية في أريتريا محاكم خاصة غير دستورية أسستها المحاكم الاتحادية، أذقت بها الشعب في أريتريا الولايات، وملاّت بأبنائه السجن نتيجة الأحكام الجائرة.

٣ - حلت الأحزاب الأريتيرية كلها عدا الحزب الاتحادي الذي يسير برأها ورمز إشارتها، فأرسل قادة الأحزاب برقيات إلى أمين عام الأمم المتحدة برجونه التدخل بالأمر، وذلك يوم الأول من صفر ١٣٧٣ هـ (٩ تشرين الأول ١٩٥٣ م)، ولكنه لم يُبال بالأمر.

٤ - عطلت جريدة (صوت أريتريا) لسان حال حزب الكتلة الاستقلالية، وحكمت على المحررين فيها بسواتٍ من السجن مختلفه.

٥ - فرضت الانتخابات، وجعلتها تحت إشراف ممثلين من الحكومة الحشبية المعتدية.

٦ - حرمت تدريس اللغة العربية، ومنعت دخول الكتب العربية، والمدربين الذين يفدون من البلدان العربية.

٧ - أزلت العلم الأريتيري، ونصبت مكانه العلم الحشبي الذي يُعْتَل أسداً يحمل صلياً بريد الضرب به.

٨ - عزلت رئيس المجلس النيابي الأريتيري إدريس محمد آدم، فانتقل إلى مصر، وعاش لاجئاً سياسياً هناك.

٩ - وطّدت علاقاتها مع دولة اليهود في فلسطين، حيث أوفدت بعثات عسكرية للتدريب على فن المخابرات والتجسس، كما فتحت الباب على مصراعيه للنفوذ اليهودي، بعد أن اعترفت رسمياً بذلك الكيان.

١٠ - أعادت تشكيل الحزب الاتحادي من جديد، وجعلت أحد القساوسة، وهو (ديمتروس جبران ميكايل) رئيساً له.

١١ - عمل الامبراطور على إسكان النصارى في المناطق الإسلامية، فأمر بتسليم الأراضي الزراعية الخصبة في وادي (زولا) المنطقه

أهلها من الحقوق الإنسانية المشروعة، كحق تقرير المصير التي تدعي الغيرة عليه، وتطالب به للمستعمرات الإفريقية الأخرى.

د- يوصي المؤتمر الدول الإسلامية، والدول الصديقة أن تُخصّص في وسائل الإعلام والتوجيه في بلادها برامج لشرح قضية الشعب الأريتري المناضل، وتبيان انتهاك الحكومة الحشية لقرارات الأمم المتحدة التي كتلت لهذا الشعب حكماً ذاتياً، وإيضاح الفظائع التي يرتكبها الجيش الحشي ضدّ هذا الشعب الإفريقي الباسل.

وجاء في قرارات المؤتمر الإسلامي العام في دورته الثانية المنعقد بمقرّ رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة بدءاً من ١٥ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ (١٧ نيسان ١٩٦٥ م) ما يأتي:

#### القضية الأريتيرية:

١- يُقرّر المؤتمر أن الأمر الصادر في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) من قبل حكومة الحشية باحتلال أريتريا عسكرياً، وإحاقها بممتلكاتها يتعارض مع قرارات الاتحاد اللامركزي بينهما والذي وافقت عليه الأمم المتحدة في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م)، وأن الاحتلال العسكري لأريتريا هو اعتداء صارخ على شعب إفريقي مسلم مسالم.

٢- يستكر المؤتمر بشدّة المظالم التي ترتكبها حكومة الحشية ضدّ الشعب الأريتيري المسلم الذي يُطالب بحريته واستقلاله، ويُناشد القمير العالمي للتدخل السريع، ووقف المجازر، وانتهاك حرمة الأماكن الدينية، وحرق المنازل والمزارع، وتشريد الأهالي من بيوتهم، وهو أمر يُنافي الإنسانية، ويُناقض ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان.

٣- بحث المؤتمر الدول الإسلامية، والمحة للسلام، وخاصةً الدول الإفريقية المستقلة بتأييد الشعب الأريتيري في نضاله المشروع، وتبني قضيت

العقد المؤتمر الإسلامي في مدينة (مقدشيو) عاصمة الصومال لمدة أسبوعٍ إذ استمر من ٢٢ شعبان ١٣٨٤ هـ لغاية ٢٩ منه (٢٦ كانون الأول ١٩٦٤ - ٢ كانون الثاني ١٩٦٥ م)، وقد جاء في البند السادس عشر من قرارات المؤتمر ما يأتي: ودرس المؤتمر التقارير المختلفة التي قدّمت إليه بشأن قضية أريتريا، وقرّر ما يأتي:

أ- اعتبار قرار الحكومة الحشية الفاضي باحتلال أريتريا عسكرياً، وضمتها إلى أملاكها الصادر في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) عملاً مناقضاً لحقوق الإنسان، ومناقضاً لقرار الأمم المتحدة بشأن إقامة اتحادٍ لامركزي بين الحشية وأريتريا الصادر في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م). ويرى المؤتمر أن استيلاء الحشية على أريتريا عسكرياً إنما يُشكل عدواناً فاضحاً على شعب إفريقي مسالم.

ب- يستكر المؤتمر بشدّة الأفعال الوحشية التي يرتكبها الأحباش ضدّ الشعب الأريتيري المكافح في سبيل حقه المشروع في الحرية والاستقلال من قتل، وتحرير، وتشريد، وانتهاك للأعراض والمقدسات، ويُناشد المؤتمر القمير العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة، والهيئات الإنسانية الدولية للتدخل فوراً لوقف هذه المجازر البشيرة الشعة التي تشين وجه الإنسانية في عصر الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان.

ج- يُناشد المؤتمر الدول الإسلامية والمحة للسلام، وخاصةً الإفريقية المستقلة مناصرة الشعب الأريتيري في نضاله المشروع، وتبني عرض قضيت على منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، أو غيرها من المجالات حتى يتحقق جلاء القوات الحشية، وقيام الجمهورية الأريتيرية المستقلة. ويرى المؤتمر أن استمرار العدوان الحشي، وسكوت الدول الإفريقية عليه يلدنق أعظم الضرر بالحركات التحررية في إفريقيا، ويُعطي المستعمر الأجنبي الحجة للبقاء، ويُسوّغ له الاستمرار في عدوانه، حين يرى العالم أن دولاً إفريقيةً تعتدي على شقيقاتها وجيرانها، وتجرم

لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية للعمل على جلاء القوات الحشية، وتمكين الشعب الأريتري من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبلغت المؤتمر النظر إلى أن استمرار الاعتداء، وسكوت الدول الإفريقية عليه يعطي الاستعمار حجة في الاستمرار ما دامت بعض الدول الإفريقية تستمر أشداها من الشعوب الإفريقية المحاوره، وتكر عليها حقا في تقرير المصير، بينما تدعي في الوقت نفسه مطالبها بحق تقرير المصير للشعوب التي لم تحرر بعد في إفريقيا.

٤- يوصي المؤتمر جميع الدول الإسلامية والدول الصديقة المتاصرة لحرية الشعوب بأن تجتد وسائل النشر والإعلام التي لديها جميعها من أجل تنوير شعوبهم، وشعوب العالم، وإفهامهم حقيقة النضال الأريتري.

ورغم هذه المؤتمرات المتعددة، وهذه القرارات الواضحة فإن القضية لم تحرك من مكانها، ولم يستمع أحد لها وذلك لأن:

أولاً: الدول غير جادة في تنفيذ هذه القرارات، فلا تستعمل لغة التهديد، ولا تعلن استعدادها للمواجهة بل على العكس يكون تصرف فردي دائم لاسترضاء دولة الحشة، وحكومتها، وخاصة الامبراطور، ولطالما كانت علاقات الامبراطور حسنة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر صديق أعداء الإسلام، بل هم أصدقاءه الوحيدون، (مكلوريوس، نهرو، تيتو، نكروما، لومومبا، تيريري، هبلا سيلاسي)، وتمنع هذه الدول طباعة كل ما يتعلق بالقضية الأريتريه. وهذا ما يدعو حكومة الحشة لعدم إلقاء أي اهتمام بهذه المؤتمرات وقراراتها، ولا تعيرها بالآ، ولا تعدلها أكثر من كلام يلقى في الهواء، ولا يفيد شيئاً.

ثانياً: الأمم المتحدة لا يمكنها أن تلتف ضد مصالح دولة نصرانية تعلن صراحة نصرانيتها، وخاصة إن كانت مصالحها تواجه قضية إسلامية، كما هي الحال هنا، فالباوية والكنائس لسدي رأبها، ولو خالفتها الدول الكبرى لكانت مشكلة كبيرة بين شعوب وحكومات تلك الدول، ومن ناحية

ثانية فهينة الأمم تسيرونجيو الدول الكبرى التي هي دول نصرانية متعصبة، ولكن تؤدي دورها تحت مظلة هيئة الأمم، والنظام الدولي و... وحتى الآن لم يدرك المسلمون هذا - مع الأسف - وإن عرفوه فالمسؤولون عنهم لا يريدون أن يفسروا بهذا حرصاً على مواقعهم الثالثة على دعم الدول الكبرى، ووقف الدعم زوال الموقع والمحي، بحارس جديد يُعطي هذه المواقف، وتعلن براءة المتهمين صراحة، وكأنا لم نسمع كلام الله حيث يقول: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَسْبَغَ مِنَّمَهُمْ، قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هُدًى فَهُوَ الْهُدَى، وَلَنْ يُتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾<sup>(١)</sup>. تقرير جازم بعدم رضاعهم عنا إلا بولائهم واتباعهم.

#### القضية الصومالية:

خرجت الحامية المصرية من هرر في مطلع عام ١٣٠٢ هـ (تشرين الأول ١٨٨٤ م)، وعادت السيطرة إلى الأمراء المحليين، أو بالأحرى حدث فراغ سياسي، واستطاعت الحشة أن تدخل إمارة هرر بتحرير من بريطانيا التي عملت على إيجاد ذلك الفراغ مقابل أن تشترك الحشة بالقضاء على دولة المهدي في السودان، وقد عين الامبراطور (منليك الثاني) أول حاكم حشني على إمارة هرر، وهو (ماكوين)، وبدأ يتوسع بمساعدة الدول الأوربية النصرانية حتى ضم منطقة (الأوغادين) إليه، وذلك مكافأة للامبراطور (منليك الثاني) على موقفه من الحركة المهدي.

عقد إمبراطور الحشة عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) معاهدة مع فرنسا في أديس أبابا لرسم الحدود بين جيسوني (الصومال الفرنسي) وبين منطقة الأوغادين، ثم عقد معاهدة أخرى مع إيطاليا عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالي وبين منطقة الأوغادين، وانقضا أن



يكون خط الحدود موازياً لساحل المحيط الهندي، ويعد عنه مسافة ١٨٠ ميلاً. وكانت الحشة قد دخلت المنطقة بالتآمر مع بريطانيا دون موافقة الأهالي. وكان يرعى فيها ما يقرب من مائتي ألف من الرعاة الصوماليين، وصاحب هذه العملية حركة تصيرية واسعة قوبلت من الشعب الصومالي بثورة عارمة حمل راية الجهاد فيها محمد بن عبدالله حسن الذي أطلق عليه «أسد الصحراء»، وقاوم الاستعمار النصراني. واستمرت حركته مدة اثنتين وعشرين سنة، ظهرت فيها بطولات رائعة، وتضحيات لا زالت مطرب الأمثال.

وعندما احتلت إيطاليا الحشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) أعلن موسوليني إعادة إقليم الأوغادين إلى الصومال الإيطالي بعد ضم الحشة إلى إيطاليا. ولما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ودخلت إنكلترا الصومال الإيطالي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) عن طريق (كسمايو) أقوت بريطانيا هذا التمييز، وعقدت اتفاقاً مع الحشة نصّ على اعتبار إقليم الأوغادين منفصلاً عن الحشة، وتولّى بريطانيا إدارته، ثم جدد هذا الاتفاق عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م). وعندما بعث دول الحلفاء المتصرة مندوبيها إلى (مقديشو) عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٦ م) لمعرفة رغبات الشعب الصومالي أجمع الأهالي على أن تتولى الدول الكبرى إدارته تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات تنتهي بالاستقلال التام، وعمدت بريطانيا إلى مؤامرة شبيهة بما فعلت في فلسطين، إذ سحبت قواتها من الإقليم الموضوع تحت وصايتها، ومهدت لدخول قوات الحكومة الحشية إليه بعد اتفاقية سرية عقدها مع حكومة الحشة عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م). وهكذا تمّ فعلاً ضم هذا الإقليم الصومالي إلى الحشة تحت اسم هيئة الأمم المتحدة التي سار بتوجيه نصراني، وتحت بصرها.

لقد قررت الحشة أن تخضع هذا الإقليم بالحديد والنار حتى يخضع أهله، وينضووا تحت حكمها فهراً وعلصاً، وأرنكت في سبيل ذلك أشنع الجرائم، واستخدمت الوسائل الممكنة كلها لمقاومة رغبات الصوماليين في

التحرر من الحكم النصراني، والانضمام إلى الوطن الأم، فأغلقت مكاتب حفظ القرآن الكريم، وعدت تعليم اللغة العربية جريمة يُعاقب عليها القاتلون، وقامت بأعمال الاعتقال والنفي، ورفضت أية مفاوضة على مبدأ تقرير المصير، وفي هذه الظروف الرهيبة قامت حركة مسلحة بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٨٣ هـ (١٤ تموز ١٩٦٣ م) بقيادة الشيخ مختل طاهر، وتشكلت حكومة موقفة، ومجلس أعلى لقيادة الثورة. وتمكنت هذه الحركة أن تلحق هزائم كبيرة بالجيش الحشي، وأن تحتل عدداً من القرى والمناطق المحيطة بمدينة هرر، واستطاعت تعطيل الخط الحديد الذي يصل بين مدينتي «ديرداوا» و«عواش»، ووقف اليهود والنصارى ممثلين بسنولهم وبإشراف الأمم المتحدة إلى جانب الحشة في محاولتها إفناء هذا الشعب المسلم. وقد اشترك الضباط اليهود في الممارك التي دارت بين القوات المسلحة وبين الجيش الحشي الذي يخضع لتدريب الضباط اليهود، وسير حسب الخطط التي يضعونها له، وقد أعارت دولة اليهود في فلسطين ثلاثة آلاف خبير عسكري يعملون بمختلف القطاعات، هذا بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تلتفها الحشة من دولة اليهود، ومن الدول الاستعمارية النصرانية، والمسلمون ينظرون إلى هيئة الأمم المتحدة لتساعدهم ضدّ أبناء عقيدتها فماذا يتوقعون؟.

ولم تكف الحشة بإقليم الأوغادين بل كانت تطمع بضمّ الصومال كاملاً إليها لتنضم من المسلمين الذين كانوا في يوم من الأيام بحاربون الأحباش النصارى. وفي الوقت نفسه فهي تخشى من قيام دولة مسلمة على حدودها الشرقية تستطيع دعم الأكثرية المسلمة المستضعفة التي تعيش في الحشة. وعندما كانت المفاوضات قائمة بين الصوماليين والإنكليز من أجل الاستقلال، وتوقفت هذه المفاوضات لأسباب سياسية تعود إلى اختلاف وجهات النظر، هدّدت الحشة بالتدخل بالقوة فيما إذا استقلت الصومال، وحشدت جيوشها على الحدود الصومالية. وعندما عُقد مؤتمر القمة للدول الإفريقية في أبيس ابابا طرحت الصومال المنازعات الإقليمية مع الحشة

غير أن المؤتمر لم يناقش الأسباب الجوهرية لتلك المنازعات بل اهتم بالشؤون التي تهتم المؤتمر عامة.

وقد بحث قضية منطقة الصومال في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مقديشو ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) والذي أشرنا إليه سابقاً، وقد جاء في البند الخامس عشر من القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية ما يأتي: «إن بلاد الصومال وحدة جغرافية متكاملة اقتصادياً وسياسياً، ومواطن لشعب واحد يدين بدين واحد، وله تاريخ واحد، ولغة واحدة، وتقاليد وعادات واحدة، لكن حدود الصومال الحاضرة ليست حدوده الطبيعية الحقيقية، بل هي حدود مصطنعة أقامها الاستعمار في ظل حكمه العائش عندهما شعراً بأن يقامه في إفريقيا وشيك الزوال، ولذا الحق الإنكليزي أجزاء من الصومال بالحشة، وأخرى بكينيا، واحتفظت فرنسا بالجزء الشمالي من الصومال، وهو المسمى بالصومال الفرنسي [استقل بعدئذٍ باسم جيبوتي] رغم تخليها عن مستعمراتها الإفريقية.

ومع أن الإنكليز أجروا استفتاء فيما يسمى بالصومال الكيني [الذي ألقوه بكينيا] حينما كانت هي نفسها تحت الاستعمار الإنكليزي، وكانت النتيجة هي الإجماع على الالتحاق بالوطن الصومالي الأم، لم يعمل الإنكليز بمقتضى هذا الاستفتاء، وأصرّوا على بقاء هذا الجزء ملحقاً بكينيا كي يبقوا للجمهورية الصومالية مشكلة حدود دائمة مع جيرانها الإفريقية، وهذا أسلوب معروف للاستعمار في وضع المشكلات الدائمة للشعوب المستعمرة، كما فعل الإنكليز في قسم جزء من غربي الصومال إلى الحشة مما يُسبب علاقات التعايش السلمي بين الدول الإفريقية نفسها. [القضية أبعد من ذلك بكثير إنها حرب صليبية صريحة لمن يدرك].

ومن ذلك نتبين أن تمسك الحشة وكينيا بالحدود الصومالية المصطنعة التي أقامها الاستعمار موقف عدواني وغير شرعي يحرم الشعب الصومالي من حقوقه الطبيعية في الوحدة الوطنية، ويجعل أجزاء منه تتعرض للاضطهاد والإبادة في ظل حكم أجنتي غاشم.

ومن جهة أخرى ثبت للمؤتمر مما سمعه من بيانات الوفود الإفريقية من مختلف الجهات ومن عدة مصادر موثوقة أن الحشة وكينيا تقومان بأعمال إبادة جماعية لمسلمي الحشة، والصومال المحتل، وأربرتها تسم بطابع التعصب وأبشع صور الاضطهاد الديني مما بعد من الجرائم الدولية، ويتنافى مع أوضح وأبسط المبادئ الإنسانية، والأديان السماوية، ومع العقيدة النصرانية، وذلك تنفيذاً للبرنامج التوسعي الاستعماري على حساب الجيران الأفارقة أنفسهم لذلك يقرر المؤتمر ما يلي:

١ - يُؤيد مؤتمر العالم الإسلامي تأييداً كاملاً الحقوق المشروعة للصومال في تحقيق الوحدة الكاملة للأراضي الصومالية، ويُطالب كلاً من فرنسا، والحشة، وكينيا بإعطاء الصوماليين في المناطق التي تحتلها كل من هذه الدول حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وميثاق حقوق الإنسان، ويُناشد المؤتمر الدول الإسلامية، والدول المحبة للسلام، والضمير الإنساني الحرّ مساندة الصومال بكل الوسائل لتحقيق هذه الغاية الإنسانية.

٢ - يستنكر المؤتمر بشدة حملات الإبادة الجماعية، والأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الحشية والكينية ضدّ الأمنيين العزل من المسلمين، من تقتيل وتحرير للأدمنيين، والمواشي، وإتلاف للممتلكات، ويُناشد الهيئات الإنسانية، والدولة كهيئة الأمم، ومنظمة الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، وغيرها التحقيق في الأمر، وإسفاف المتكبرين، كما يُحذّر الحكومتين الحشية والكينية من نتائج الاستمرار هذه الحملات.

٣ - مطالبة الحكومات الثلاث (الحشة، والكينية، والفرنسية) بالإفراج عن المعتقلين حالاً.

٤ - يستنكر المؤتمر حكم الضغط والإرهاب الاستعماري وقمع حركات التحرر الوطنية بالقتل والسجن والتضييق مما تمارسه فرنسا فيما يسمى بالصومال الفرنسي، ويُناشد المؤتمر فرنسا أن تحلق سياستها الجديدة التي

أعلنت أنها ترمي إلى تصفية الاستعمار، وإقامة علاقاتٍ حسنٍ مع الدول الناشئة، وأن تعطي الشعب الصومالي فيما يسمى (الصومال الفرنسي) حق تقرير مصيره بالاستقلال أو الانضمام إلى الوطن الأم.

وجاء في البند السابع عشر من القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية ما يلي: «استمع المؤتمر بمزيد من الألم إلى بيانات أعضائه بشأن سوء معاملة السلطات الحشية للمسلمين الوطنيين فيها، وما يلقونه من اضطهاد بالغ، وإعمال وحرمان من حقوقهم المدنية، والسياسية، والاجتماعية، كمتهم من المشاركة في الوظائف العامة، والجيش، أو تأليف الجمعيات الدينية والثقافية وغير ذلك، وإغلاق المدارس الإسلامية القرآنية، والضغط عليهم بوسائل شتى من قتل، وتعذيب، ومصادرة أموالهم لإكراههم على ترك دينهم، وتهديد من يوح من المواطنين بما يلقونه من أذى ومظالم بالقتل طمساً لمعامل هذه الأعمال وأثارها إذا أريد التحقيق فيها، وغير ذلك مما يدهش السامع لوقوعه في هذا العصر في ظل الأمم المتحدة، ومقر منظمة الوحدة الإفريقية، ودولة تدعى بالصراية، وهيئة تأمر تعاليمها بالسلام والمحبة الإنسانية حتى للأعداء.

والمؤتمر يأسف بالغ الأسف أن تتكرر السلطات الحشية لصلوات الود والصدقة التي قامت بين الحشة والمسلمين منذ نشأة الإسلام الأولى، حيث كانت لهم مولداً وملجأً ضد البغي والاضطهاد الوثني، وأن تعتمد هذه السلطات إلى أن تبتنى بدلاً من المستعمرين سياسة التمييز العنصري الديني في الفارة الإفريقية التي عانت الأحوال الجسام من هذا التمييز، وما زالت دولها، ومعها العالم الحر اجمع تتنادى إلى استنصاه والقضاء عليه.

والغريب جداً أن تتنادى السلطات الحشية في هذه الأعمال المنافية للإنسانية والأديان تجاه المسلمين المواطنين الذين يبلغون أكثر من ٦٠٪ من سكانها، بينما تلقى حكومة الحشة ورئيسها مزيد التدبير والتعظيم من الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة، وشمع الصاري في البلاد الإسلامية

والعربية بالحرية الكاملة والمساواة والتسامح وفقاً لتعاليم الإسلام. لذلك كله يقرر المؤتمر:

١ - استنكار هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الحشية ضد المسلمين المواطنين فيها.

٢ - تحذير السلطات الحشية من الاستمرار في هذه السياسة غير الإنسانية، التي تؤدي إلى العداء المستحكم بينها وبين الدول الإسلامية والعربية والدول المحبة للحق والعدالة والحرية في العالم.

٣ - تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الحشيين في الحقوق والواجبات.

٤ - الطلب من هيئة الأمم المتحدة، عملاً بميثاقها، وشرعة حقوق الإنسان أن ترسل لجنة تحقيق برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة مع ممثلين من الدول الإسلامية، والفاثيكان، والكنيسة الأرثوذكسية في الشرق، ومن يتتبعه هذا المؤتمر من أعضائه.

٥ - دعوة الدول الإسلامية والعربية في العالم إلى الاتصال بالسلطات الحاكمة في الحيشة لإقناعها بالعدول عن سياستها العدوانية لمسلمي الحيشة، ومطالبتها بضمان حقوق المسلمين الدينية، والمدنية، والسياسية، والاجتماعية، ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

٦ - تفويض مكتب المؤتمر الدائم بمتابعة هذه القضية على الصعيد الدولي، واتخاذ كل إجراء ممكن في هذا الموضوع.

وكذلك فإن المؤتمر الإسلامي العام قد بحث قضية المسلمين في الحيشة، وجاء في قرارات دورته الثانية المنعقدة بمقر وابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بدءاً من ١٥ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ - ٢٢ ذي الحجة الموافق (١٧ نيسان ١٩٦٥ م - ٢٤ نيسان من العام نفسه) ما يأتي:- إن المصادر المتعددة شهدت لدى المؤتمر، وأكدت ما بلغه

٣ - مناقشة الحكومة الأيوبية تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين في الحقوق والواجبات.

٤ - الطلب إلى جميع الدول الإسلامية والصدقة المحبة للسلام أن تُبَيِّرَ هذه القضية في الأمم المتحدة، وتطلب إليها التدخل لوضع حدٍّ لهذا الاضطهاد الديني بصورة تضمن لمسلمي أيوريا حقوق المواطن الكاملة.

٥ - دعوة الحكومات الإسلامية والعربية في العالم إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الحكومة الأيوبية بحسب معاملتها مع دولة اليهود في فلسطين، وبحسب سياستها الاضطهادية للمسلمين فيها.

٦ - إبلاغ هذا القرار إلى حكومة أيوريا، ومطالبتها باسم المؤتمر بالعدول عن سياستها العدوانية للمسلمين لضمان حقوقهم الدينية، والمدنية، والسياسية، والاجتماعية، ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

### قضية الصومال:

اطلع المؤتمر على التقارير الواردة إليه من مصادر معتمدة من أجزاء الصومال الثلاثة التي تحتلها الحبشة، وكينيا، وفرنسا، وعلم ما تضمنت هذه التقارير الهامة عن كيفية تقسيمها العدواني بمؤامرات استعمارية، وحرص الاستعمار على تمزيق وحدة الشعب الصومالي المسلم تنفيذاً لأغراض الاستعمارية والصليبية الحاقدة، وأخذ المؤتمر علماً بالفظائع المنافية لأوليات المبادئ الإنسانية في سبيل تنفيذ هذا المخطط العدواني على الصومال، وإبقاء السيطرة الاستعمارية عليه، فقرر المؤتمر ما يلي:

أولاً: يؤيد المؤتمر الإسلامي العام تأييداً كاملاً الحقوق المشروعة للصومال في تحقيق الوحدة الكاملة للأراضي الصومالية، ومطالب كلاً من: فرنسا، وأيوبيا، وكينيا بإعطاء الصوماليين في المناطق التي تحتلها كل من هذه الدول حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة

المسلمون في الحبشة من اضطهاد بالغ وإهمال وحرمان أكثرهم من حقوقهم المدنية، والسياسية والاجتماعية، ومن الوظائف العامة ذات الأهمية من مدنية وعسكرية، والتمثيل النيابي، والحد من حريتهم في تاليف الجمعيات الدينية، والثقافية، والتعليم المدني، والضغط عليهم بوسائل شتى من الإزهاج لإكراههم على ترك دينهم، أو إبطائهم في حالة الجهل، والضعف، والتخلف، وتهديد من يبوغ من المواطنين بما يلقونه من أذى ومظالم طمساً لمعالم هذه الأعمال وآثارها إذا أريد التحقيق، وغير ذلك مما يُدهش السامع لوقوعه في هذا العصر، في ظل هيئة الأمم المتحدة، ومقر منظمة الوحدة الإفريقية، ودولة تدين بالانصرافية التي تأمر تعاليمها بالسلام والمحبة الإنسانية حتى للأعداء.

والمؤتمر بأسف بالغ الأسف لما بلغه من أن السلطات الأيوبية تتبني سياسة التمييز العنصري العنصري في إثارة الإفرقية التي عانت الأهوال الحسام من هذا التمييز، وما زالت دولها ومعها العالم الحر أجمع تنادي وتدعو إلى استئصال هذا الداء الويل والقضاء عليه.

والمؤتمر يستغرب هذه الأعمال المنافية للإنسانية والأديان تجاه المسلمين الذين هم أكثرية سكانها بينما تلقى الحكومة الأيوبية ورؤسها مزيد التقدير والتعظيم من الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة لهذا كله يُقرر المؤتمر:

١ - استنكار هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الأيوبية ضد المسلمين المواطنين فيها خلافاً لما تقتضيه سوابق الصلات التاريخية القديمة الكريمة التي قامت بين المسلمين وحكام الحبشة في الماضي.

٢ - تنبيه وتحذير السلطات الأيوبية إلى أن الاستمرار في هذه السياسة غير الإنسانية سيؤدي إلى استحكام العدواة بينها وبين الدول الإسلامية والدول المحبة للمحق والعدالة والحرية في العالم.

الإفريقية، وحقوق الإنسان. ويناشد المؤتمر الدول الإسلامية، والدول المحيطة للسلام، والضمير الإنساني الحر مساندة الصومال لتحقيق هذه الغاية الإنسانية، والحصول على حقوقه المشروعة.

ثانياً: يستنكر المؤتمر بشدة حملات الإبادة الجماعية، والأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها القوات الأثيوبية والكنية ضد المسلمين الصوماليين العزل من قتل، وتحريق للدميين، والمواشي، وإتلاف الممتلكات، ويناشد الهيئات الإنسانية الدولية، كهيئة الأمم المتحدة، وهيئة الهلال الأحمر، ومنظمة الصليب الأحمر، وغيرها التحق في الأمر، وإسعاف المتكويين، وهم يحلّون الحكومتين الحثية والكنية من نتائج استمرار هذه الحملات.

ثالثاً: يطالب المؤتمر الحكومات الثلاث أثيوبيا، كينيا، فرنسا بالإفراج عن المعتقلين المسلمين من سياسيين ومدنيين حالاً.

رابعاً: يستنكر المؤتمر حكم الضغط والإرهاب الاستعماري لقمع حركات التحرر الوطني بالقتل، والسجن، والنفي مما تمارسه فرنسا فيما يُسنى بالصومال الفرنسي، كما يناشد المؤتمر فرنسا أن تحق سياستها الجديدة التي أعلنت أنها ترمي إلى تصفية الاستعمار، وإقامة علاقات حسنة مع الدول الناشئة، وأن تعطي الشعب الصومالي فيما يُسنى بالصومال الفرنسي حق تقرير المصير.

خامساً: يكلف المؤتمر رابطة العالم الإسلامي بالتحقيق فيما يجري في المناطق الصومالية المحتلّة بالوسائل المستطاعة كلها للوقوف على ما يُعانيه المسلمون هناك، وما يتعرضون له من إرهاب، وحملات إبادة لكي يعلن ذلك على الرأي العام الإسلامي ليكون على بين من القطنع غير الإنسانية التي ترتكبها الدول الاستعمارية في المناطق الصومالية التي تحتلّها، ويسهم في إنقاذ الشعب الصومالي المسلم من الاضطهاد الذي يُعانيه.

ولكن هذه المؤتمرات لم تُؤد أي دور، ولم يكن لها أي أثر لان:

١- هذه الدول المحتلّة إنما تعتمد على هيئة الأمم التي تسير بتوجيه نصرائي حسب ما تراه الدول الكبرى الاستعمارية النصرانية. لذا لم نال، ولم تهتم بأية قرارات، أو أي كلام، أو أي استنكار ومناشدة فكله كلام يذهب في الهواء.

٢- هذه الدول المشاركة في المؤتمرات والتي تصدر القرارات، وتستنكر، وتناشد، و... تتعاون مع الدول التي تستنكر أعمالها أشد تعاون فلو كانت صادقة لقطعت العلاقات معها، ولاتخذت إجراءات ضرورية، وحاسمة تجبر المعتدي على الوقوف عند حدّه.

٣- هذه الدول المشاركة في المؤتمرات مرتبطة بالدول الكبرى الاستعمارية التي وراء هذه الأعمال، ومشاركة في هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولم تقاطعها احتجاجاً... فكيف يسمع كلامها؟.

### السلطة المركزية:

منذ خروج الطليان من الحبشة عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) والسلطة تبذل جهوداً كبيرة من أجل إقامة حكومة مركزية تسيطر سلطانها على الأقاليم كافة، غير أنها تجد أمامها أمراً يكاد يكون مستحيلًا لأسباب كثيرة منها:

١- إن هذه الجهود هدفها الأساسي فرض سلطان الأسرة المالكة، وهذا ما يجعلها تصطدم بالمقاومة في بقية الأقاليم، وخاصةً في (نجره) و(جوجام) و(أوغادين).

٢- ضعف النظام الاتحادي مع أريتريا، ورغبة الحبشة في الاندماج الكلي، وهذا ما قامت به فعلاً، وأخذت تفرض أشد أنواع الضغط على المعارضين، على حين أن أريتريا تهدف إلى الاستقلال، والتخلص من الظلم، والاستعباد، والاستعمار الحبشي.

٣- سوء الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، وسيطرة الإقطاع،  
والنشار الفقر، والحرع، والجهل بشكل مخيف، مما يجعل بعض  
المتشورين يفكرون في تغيير الوضع القائم.

٤- التحكم بالمسلمين رغم أنهم الأكثرية، ويشهد الأحياش بذلك  
رغم أنهم يحاولون الإقلال من شأن المسلمين وأعدادهم. فقد ورعت  
الحكومة الحشية مشوراً بمناسبة المعرض الدولي الذي أقيم في مدينة  
(أديس أبابا) عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) - للدعاية لنفسها - تحت عنوان  
«الكتائس والمؤسسات الخيرية» جاء فيه: «ولو أن الثيوبيا معروفة كاتبة  
نصرانية إلا أن تسميحها الديني حدير بالاعتبار، فالمسلمون هنا لا يفلون  
عدداً عن النصاري، ويتعمون بحرية العبادة دون تمييز، والواقع أن  
المسلمين يومذاك كانوا لا يفلون عن اثني عشر مليوناً بينما لا يريد النصاري  
على ستة ملايين، وما بقي من سكان الحيشة، وهو قرابة المليونين فهم من  
الوثنيين واليهود.

واعترف كذلك بهذه الحقيقة كل من الكتائب الأمريكية (جون جتس)  
في كتابه «داخل إفريقيا» والمؤرخ الإنكليزي (ترمنغهام) في كتابه «الإسلام  
في الحيشة» إذ يقولان عن المسلمين «وعلى ذلك فهم يُعدون عن  
الوظائف، فلم يحدث في تاريخ الحيشة الحديث أن وُظف وزير مسلم، أو  
نائب وزير، أو مدير، أو أمين سر، أو حتى بواب مسلم في وزارة من  
وزارات الحيشة الخمس عشرة. وفي الجيش الحيشي كله لا يوجد من  
المسلمين ما يعادل واحد بالألف، وإن وجدت هذه النسبة الضئيلة فرضاً فلا  
بد أن يكونوا قد أحقوا لاعتبارات خاصة حيث يُكفلون بأحقر المهمات. أما  
في صفوف الضباط فمن المستحيل أن تجد ضابطاً مسلماً واحداً في الجيش  
الحيشي كله، أو في الشرطة جميعها. وسياسة التنصير قائمة في الحيشة،  
وتتحلى في إغلاقي المعاهد الدينية جميعها، والمدارس الإسلامية، وسجن  
العلماء والمدرسين المسلمين، ومنع الكتب الدينية الإسلامية، وكذلك  
جميع المطبوعات العربية، وإرهاق المسلمين بالضرائب الفادحة، وانتزاع

أراضيهم، ومنعهم من الوظائف، ويقصد من هذا كله إجبار المسلمين  
للجنود إلى الديانة النصرانية، ثم هناك إجبار الأمة المسلمة للدعاء  
للإمبراطور على المنابر، وقد سجن الحاج عمر إمام جامع «ديرداوا» عندما  
رفض الدعاء في شهر رمضان عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م). وبعد النصاري  
أنفسهم محور الوطنية الحشية، وأن المسلمين غرباء، ولا يمكن أن يكونوا  
ضمن الوطنية الحشية إلا إذا اعتنقوا النصرانية. وإن المدارس الحكومية  
تشتر حرياً صليبية على المسلمين، وتكتب عن رسول الإسلام ما يدخل  
عن ذكره السوقة، لذا فالطلاب المسلمون قد أضرخوا عن هذه المدارس.  
كما أن الأحياش يُضيقون على المسلمين، ويسدون في وجوههم كل السبل  
التي تؤدي بهم إلى الثقافة، وقد فرض هيلاسي دخول المتشورين إلى  
المقاطعات الإسلامية جميعها، وأُتحت مراكز التنصير في كل مدينة وقرية  
إسلامية، كما بُنيت الكتائس بشكل لا يتصوره عقل، وهذا مدخل كل مدينة  
إسلامية يجب بناء كنيسة.

ونتيجة للظلم الواسع، والاضطهاد الشامل، ولهذه التصفات الوحشية  
كان لا بد من وجود بعض ردود الأفعال التي تؤدي في النهاية إلى أسوأ  
العواقب، وأوخم النتائج، والتي يندى لها جبين الإنسانية، ومن هذه  
النماذج.

### مذبحة في مقاطعة القراقي:

بعد عام من عودة هيلاسي إلى الحكم أي في عام ١٣٦١ هـ  
(١٩٤٢ م)، وبعد أن أتم استئناف برامجه لتنصير المسلمين جاءت الهيئات  
التنصيرية السويدية بإيعاز من إالى منطقة (القراقي) الإسلامية، والتي لا  
يوجد فيها نصراي واحد، أو يهودي، أو وثني، إذ لا يوجد فيها إلا  
مسلمون، فهب شيخ المقاطعة عبد السلام يطلب عن طريق القانون منع  
دخول المتشورين إلى هذه المقاطعة الإسلامية تحياً لما قد يحدث من  
أضرار لأولئك المتشورين لعدم وجود الوعي الكافي عند السكان، فاتهمت

السلطات الحشبية بأنه يُبْتِ العُدوان على المتضررين، وزجّت به في السجن، وبعد ذلك احتشد المسلمون في تلك المقاطعة أمام بيت الحاكم الأمهري، وطلبوا منه الإفراج عن الشيخ، فأغلظ لهم في القول، وهذّدهم بإطلاق النار عليهم إذا لم يعودوا إلى منازلهم، ولكنهم رفضوا العودة، وطلبوا منه التناغم، فدخل إلى قصره بعد أن أمر حنوده بأن ينصرفوا تصرفاً حازماً، وأخذ الجنود يضربون المسلمين العزل بأعقاب الساقف تلام إطلاق النار، وما هي إلا لحظات حتى تفرق المجتمعون مخلفين وراءهم عشرات القتلى والجرحى، وقُفي على الشيخ في السجن بطريقة غامضة، فانظم الأهالي بإحراق مراكز التنصير، فانظم منهم الإمبراطور هيلاسيلى بمنح أراضيهم الزراعية للمتضررين، وتشرّد من لجا من الرصاص بعد أن انتزعت أراضيهم التي هي مصدر حياتهم، وأصبحت تلك القرية نصرانية بعد أن كانت مسلمة خالصة.

#### تدمير قرية بجو:

في شهر صفر من عام ١٣٦٧ هـ (كانون الأول ١٩٤٧ م) رفض المسلمون في قرية (بجو) أعمال السخرة في مزارع الإقطاعيين الأحياس، كما رفضوا دفع ضريبة الكنيسة المتزايدة، من أجل بناء الكنائس ومراكز التنصير لمحاربة الإسلام، فأيدت قرية (بجو) أسوأ إبادة، بعد أن أحرقت مساجدها، ورُجّ بعلمائها في سجن (الم نقا) ومعناه نهاية الحياة.

#### مأساة هرو:

في عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) هتّت هرو تُطالب بحقوقها العادلة، فجهّزت له الحكومة ثلاثة ألوية من الجيش، اقتحمت المدينة، وعملت فيها السلب والنهب، فسودرت المناجر، والمزارع، والمساكن، واعتقل الآلاف، فامتلات السجون، وأقيمت محاكم التطهير، وأخذت أوقاف المساجد، وأبعد الزعماء، وتعرّض الناس لأشد أنواع العذاب، وكان التعذيب وحشياً لم يقتصر على إطفاء السجاير في الأجساد أو تعرّض الناس

للشمس اللافتة في حالة من الجوع والظمأ الشديدين، وقد وُضعت على مقربة منهم براميل من الماء والطعام، أو عنك الأعراض على مرأى من الأزواج والأماء، أو العيث في قهورهم بالسياط بل تعدّاه إلى دقّ خصيات الرجل بأعقاب البنادق، وإلى قذفهم بين أسلاك شائكة تمرّق أجسادهم، والجنود يلدنون بذلك المنظر الوحشي. واستُخدمت وسائل التعذيب كلها في الاستحواب. واستمرّت هذه الأعمال الشعة سبعة أشهر كاملة، قُتل فيها من قُتل، هلك من هلك بسبب الجوع، والبرد، والتعذيب.

ثم هناك العاسي الكثيرة منها سي النساء، وتصيرهن، والإعدام بالمتات. وعندما تقوم حركة تُعطي الحكومة العفو والأمان، فإذًا وضعت السلاح إذ يُعدم كل من اشترك فيها، وتترع مزارع المشتركين كافة، وتسي النساء عامة من كل قرية اشترك أحد أبنائها ولو كان واحداً فقط. وإذا كانت القرية مسلمة خالصة فينسب إليها اشترك أحد أبنائها بحركة، أو المنادة بالانضمام إلى الصومال، وعندها تعلق عليها العقوبات المعروفة.

قد تعرّض بعض الصحف الأجنبية إلى هذه المآسي بعض عبارات لها، وقد ترد على لسان الكتاب بعض الفقرات عنها، أما الصحافة الإسلامية فهي غلّف القلوب، صمّ الأذان، عمي الأصار لم تسمع بها، إذ تخشى أن تُتهم بتأييد المسلمين، وتُصنّف مع الصحف الرجعية، أو أن تُصيبها غضبة المستعمرين التصارى وحراسهم في هذه البلدان.

#### السياسة الخارجية:

كانت الحشة تطمع في جنوبي السودان، وتعمل على فصله عن الشمال، وتؤيّدتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وببّت الدعاية لذلك بعض الإرساليات التنصيرية، وكانت الأسلحة والإمدادات تُصل إلى الانفصاليين في جنوبي السودان عبر الأراضي الحشبية.

وتنظر الحشة أن الحركات فدّها في (الأوغادين) و(أريتريا) إنما هي نتيجة دفع وتغذية المسلمين في الصومال والسودان، لذلك ترى أن لا بدّ

قاعدة (دقي محاري) التي يديرها خبراء عسكريون من دولة الكيان اليهودي، بعد أن تدرّبوا على حرب العصابات، وتهدف العيشة إلى الاستعانة بهؤلاء ضد الحركة الأريترية التي عجزت جيوشها النظامية في القضاء عليها. وبلغ عدد الخبراء اليهود في أريتريا سبعين خبيراً، واستفدتم دولة الحبشة عدداً ليس بالقليل من دولة اليهود من خبراء عمليات تركيب الصواريخ التي يصل مداها إلى سبعين كيلومتراً، وتحرق مساحة ثمانية كيلومترات مربعة. وأقام هؤلاء الخبراء مركزاً عاماً لهم في مقر رئاسة الحكومة الأريترية سابقاً في مدينة أسمره، كما أقاموا معسكراً لهم في مطار مدينة (أهوردات).

### التطور السياسي:

قضت الحبشة ما يقرب من ستين عاماً تحت هيمنة الامبراطور هيلا سيلاسي ١٣٣٤ - ١٣٩٤ هـ (١٩١٦ - ١٩٧٤ م)، حيث أصبح وصياً على العرش عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)، ثم ملكاً عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) ثم إمبراطوراً عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) وحكم البلاد طيلة هذه العدة باستثناء زمن الاحتلال الإيطالي ١٣٥٥ - ١٣٦٠ هـ (١٩٣٧ - ١٩٤١ م) إلى أن أقصى عن الحكم إثر حركة انقلاب قامت بها القوات المسلحة ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) في أعقاب حدوث مجاعة، وموجة من التضخم، والبطالة، وبعد تلمي المطالب الداعية إلى إجراء إصلاحات (ديمقراطية).

كان حكم الامبراطور هيلا سيلاسي حكماً استبدادياً قديماً، غير أنه عزز فكرة توسعة الأرض الحبشية التي كان قد بدأها الامبراطور منليك الثاني ١٢٨٢ - ١٣٣١ هـ (١٨٦٥ - ١٩١٣ م). ثم ضم أريتريا المستعمرة الإيطالية السابقة إلى الحبشة ضمن ترتيبات الحادية في نبي الحبشة ١٣٧١ هـ (أيلول ١٩٥٢ م)، ثم عدت إقليمياً من الحبشة في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م). وقضى هيلا سيلاسي لحيه سجيناً لدى السلطة العسكرية الحاكمة في شعبان ١٣٩٥ هـ (أب ١٩٧٥ م).

من القيام بحركة تجعل السودان يضطر لترك مساعدة الأريترين. وكذلك منعت تدريس اللغة العربية في المدارس الأريترية جميعها ابتداءً من ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م)، كما أمرت إدارة البلديات بإزالة اللغات المكتوبة بالعربية، واستبدالها بالأهمرية، وأبطلت استخدام العربية في المحاكم الشرعية التي لا يجيد نطقها لغة أخرى غير العربية، وتهدف العيشة من كل هذا تنفيذ مخططاتها العدوانية الموضوعة بقصد تهجير الأريترين ليتعدوا عن دينهم الإسلامي بجهلهم اللغة، غير أن الشعب الأريترى يقاوم بعنق وإصرار سياسة الأحباش، فقد أضرب المدرسون في مدارس أريتريا كلها، وهددهم (١٣٠٩) مدرساً ومدرسة، في أواخر عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م)، وتضامن معهم الطلاب جميعاً، وقتل المدرسون الأحباش الذين استفدتمهم الحكومة الحبشية من أديس ابابا بسبب تعصبي الطلاب جميعاً لهم في مدارس أريتريا كلها.

تسير الحبشة في فلك المعسكر الغربي عامةً، وانطلقت في خط السياسة الأمريكية بعد أن كانت مرتبطة ببريطانيا. وللولايات المتحدة قاعدة عسكرية في مدينة (أسمره)، وقد ألقى (روسوت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي تقريراً خطيراً أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب الأمريكي جاء فيه: وإن مصالح أمتنا في القارة الإفريقية مركزه الحبشة، وبعض البلدان الإفريقية الأخرى. ومن هنا كانت الصلة وثيقة بين جمال عبد الناصر وهيلا سيلاسي.

وكانت أمريكا تعمل دائماً لإبراز أهمية الحبشة في القارة الإفريقية كي تستطيع تنفيذ سياستها الاستعمارية من وراء ذلك، وقد سعت كثيراً، وأنفقت أموالاً ضخمة حتى تكون (أديس ابابا) مركز منظمة الوحدة الإفريقية.

وتعاون الحبشة مع الكيان اليهودي في فلسطين تعاوناً وثيقاً، بل إنها تعدت نفسها دولة اليهود في إفريقيا، فقد كانت الأسيرة الحاكمة في الحبشة تعدت نفسها من سلالة بني إسرائيل. وتخرج ثلاثمائة فدائي من الأحباش في



كانت حركة شعبان ١٣٩٤ هـ (أيلول ١٩٧٤ م) قد تم التخطيط لها من قبل لجنة تسبق من القوات المسلحة. كانت تُعرف على المستوى الشعبي باسم (درغوي) أي الظل. وقد أسست اللجنة العسكرية بزمَام السلطة المطلقة، وأقامت حكومةً عسكريةً مؤقتةً بقيادة اللواء (أمان أندوم).

وفي ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (نشرين الثاني ١٩٧٤ م) أُعيد أمان أندوم عن السلطة. ثم أُعيد، واستبدلت الحكومة العسكرية المؤقتة بمجلس إداري عسكري مؤقت بقيادة اللواء (تيفري بتي). وفي الشهر التالي أعلنت الحجة دولةً اشتراكيةً.

وفي ربيع الأول ١٣٩٥ هـ (آذار ١٩٧٥ م) أُعلن إلغاء النظام الملكي، وتم تنفيذ برنامج وطني باسم «أنويبا تكدم» أي (أنويبا أولاً)، وأُعيد تأميم شركات التأمين، والمصارف، والمؤسسات المالية، والشركات الصناعية الكبرى، والأراضي الريفية، والمدارس، وأُنشئت جمعيات تعاونية للفلاحين، ومجالس صناعية للعمال.

استمرت اضطرابات واسعة خلال عامين ١٣٩٥ و ١٣٩٦ هـ (١٩٧٥ - ١٩٧٦ م) رغم الإجراءات التي اتخذتها (درغوي) لتخفيف حدة التوتر بإطلاق سراح بعض المعتقلين، وإطلاق الوعود بالعودة إلى الحكم المدني دون تحديد موعد لذلك. ونتج وقوع خلافات داخل (درغوي)، فأعيد تنظيمها في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م). إلا أنه في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) قام المقدم (منجستو هيلاي مريام) بإعدام اللواء (تيفري بتي) ورفاقه المقربين، وحلَّ محلَّه كرئيس للمجلس الإداري العسكري المؤقت. ورئيس للدولة.

بقيت هناك معارضة للحكومة من جانب مجموعاتٍ سياسيةٍ ومنسجمةٍ شيوعيةٍ وغير شيوعيةٍ، وذهب ضحية ذلك الآلاف من معارضي الحكم، وألقي المكثرون في السجن خلال عامي ١٣٩٧ - ١٣٩٨ هـ (١٩٧٧ - ١٩٧٨ م) في برنامج تصفيةٍ أو إصلاحٍ على حدِّ تعبيرهم.

وحتى شهر رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) كانت (درغوي) تتلقى المساعدة من الحركة الاشتراكية لكل أنويبا الماركسية. غير أنها فيما بعد شكَّلت حزبها الخاص بها (أبغوت سيند) أي اللهب الثوري، والذي حاول الحصول على تأييد المدنيين واستقطاب بعض الزعماء إليه. غير أن التجمعات السياسية جميعها قد استبعدت في مطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) عندما شكَّلت لجنة لتنظيم حزب الشعب العامل لأنويبا.

عقدت اللجنة المركزية لحزب الشعب العامل والتي كان يُهيمن عليها العسكريون أول مؤتمر لها في شعبان ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م)، وعقد المؤتمر الثالث للحزب في ذي الحجة ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٤ م) حينما تمَّ رسمياً تشكيل حزب عمال أنويبا الذي حلَّ محلَّ لجنة تنظيم حزب الشعب العامل ليوافق الذكرى العاشرة للثورة على الإمبراطور هيلاميلاسي.

انتخب المقدم (منجستو مريام) بالإجماع الأمين العام للحزب، والذي شكَّل على نهج الحزب الشيوعي السوفيتي، وانتخب المؤتمر أيضاً مكتباً سياسياً للحزب يضمُّ أحد عشر عضواً، ولجنة مركزية تتألف من مائة وستة وثلاثين عضواً.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) بدأ الإعداد لنقل السلطة بصورة نهائية من المجلس الإداري العسكري المؤقت إلى حكومة مدنية، أعلنت مسودة الدستور، وبعد مناقشاتٍ طويلةٍ تمَّ إعدادها بصيغتها النهائية، وجرى في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) استفتاء شعبي عليها، وحصلت على تأييد ٨١٪ من مجموع الأصوات، وبذا تمَّ إقرارها رسمياً.

أُجريت انتخابات هبلة تشريعية تتألف من ثمانمائة وخمسة وعشرين عضواً في شهر شوال من عام ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م)، وقد شارك في هذه الانتخابات ٨٥٪ من الناخبين الأحياش المسجلين (١٥.٧٠٠.٠٠٠) ناخب. وسُقي مجلس النواب (شنغو)، وعُقد المقدم (منجستو مريام) وأعضاء المكتب السياسي لحزب عمال أنويبا جميعاً نواباً في المجلس دون

خوض المعركة الانتخابية. وفي جلسة افتتاح مجلس النواب الوطني في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) تم إلغاء المجلس الإداري العسكري الموقت، وأعلنت الجمهورية الديمقراطية الشعبية الألبوية، وانتخب مجلس النواب بالإجماع (منجستو مريام) رئيساً للجمهورية، وانتخب (فيسحا دبستا) الذي كان حتى ذلك التاريخ نائب الأمين العام للمجلس الإداري العسكري الموقت نائباً للرئيس، وانتخب مجلس دولة يضم أربعة وعشرين عضواً، ويكون هؤلاء أعضاء دائمين في مجلس النواب (شيعو). وانطلقت الحركات التحررية في وجه حكومة الحشة في:

#### الأوغاديين:

أحرز الصوماليون عام ١٣٩٧ هـ انتصاراتٍ رئيسيةً، وكانت تدعمهم قوات جبهة تحرير الصومال، ولكنهم أُجبروا على التقهقر في نهاية عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م)، وسيطرت قوات الدفاع الألبوية على إقليم الأوغاديين كاملاً، وأعلن أنه جزء لا يتجزأ من الحشة، وإن كانت قد استمرت بعض الاشتباكات العسكرية.

#### أريترياً:

نشأت جبهة تحرير أريتريا في مصر عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وبدأت أعمالها عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) إثر إعلان الحشة ضمّ أريتريا رسمياً إليها، ودعمها معها.

كانت حكومة الحشة قد أعلنت في شباط ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م) عملية النجم الأحمر بغية إيجاد تطورٍ سياسي، واجتماعي، واقتصادي في أريتريا على نهج ما يجري في بقية أجزاء البلاد، غير أن الحملة العسكرية التي شنت لتنفيذ هذه المشروعات قد فشلت في نهاية شهر ذي القعدة ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م).

وانقسمت جبهة تحرير أريتريا إلى عدة فصائل، واستغلت الحكومة

هذا الانقسام فقامت بشن هجوم واسع في شهر رمضان ١٤٠٣ هـ (الواحد حزيران ١٩٨٣ م) على جبهة تحرير شعب أريتريا، خارج مقلها الحصين في (نكفا)، وكذلك قامت بهجومٍ مماثل ضد جبهة تحرير تجره في إقليم تجره الغربي.

وقامت جبهة تحرير شعب أريتريا بهجومٍ كودّ فعل في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م)، وعانت قوات الحكومة من الخسائر الفادحة التي لحقتها إثر معارك شرسة، وتمكنت الجبهة من دخول مدينة (تيسبي) قرب الحدود السودانية، وهي عقدة مواصلات مهمة. وألحقت قوات الجبهة الهزيمة بجيش الحكومة على ثلاث جبهات في المرتفعات الأريتريّة.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) اتفقت ثلاث فصائل أريتريّة على تشكيل المجلس الوطني الموحد، بجهود أحد الضباط الشاميين الذين يعملون على الساحة الأريتريّة، وهو عبد الحق شحادة، وبدعم بعض الدول العربية. غير أن جبهة تحرير شعب أريتريا قد رفضت التعاون مع هذه المجموعة، ومن الانضمام معها في جبهة واحدة، وقد تبين فيما بعد أن جبهة تحرير شعب أريتريا قد أجرت منذ عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) محادثاتٍ سريةً على فتراتٍ مع حكومة الحشة بهدف الاتفاق على حكم ذاتي للإقليم، ولكن لم تُثمر تلك المحادثات.

شنت الحكومة هجوماً واسع النطاق في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (أذار ١٩٨٥ م) في إقليم تجره، وأريتريا، وبعد خمسة أشهر كانت قد أحرزت انتصاراتٍ مهمةً منها استعادة مدينتي (مارنتي) و(ونسي)، ولكن القوات الحكومية اضطرت للتخلي عن الساحل الشمالي الشرقي في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وواصلت جبهة تحرير شعب أريتريا مهاجمة المنشآت الحيوية.

وأشيع في رجب ١٤٠٧ هـ (أذار ١٩٨٧ م) أن محادثاتٍ سرية

أجريت مؤخراً بين حكومة الحث و بين جبهة تحرير شعب أريتريا. وفي هذه الأثناء لم يثبت المجلس الوطني الأريتري الموحد جدارة في قوته وعمله بل على تراجعاً واضحاً. وبقيت الفصائل الأريتريّة منقسمة على نفسها.

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أعلن المجلس النيابي الوطني الحثي المنتعّب حديثاً أن خمس مناطق بما فيها (أريشريا) و(تجره) ستصبح مناطق تتمتع بالحكم الذاتي بموجب الدستور الجديد، والذي أعطى إقليم أريتريا أعلى درجة من الحكومة الذاتية غير أن كلاً من جبهة تحرير شعب أريتريا، وجبهة تحرير شعب تجره قد رفضت هذه التنظيمات الجديدة. وحتى منتصف عام ١٤١٠ هـ كانت لا تزال تلك التنظيمات غير مطبقة على الرغم من أن انتخابات المجالس النيابية الإقليمية لإحدى عشرة منطقة إدارية، ومناطق الحكم الذاتي في (ديرداوا) و(عصب) و(الأوغادين) قد أجريت في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م).

أعلنت جبهة تحرير شعب أريتريا في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) بداية هجوم يهدف إلى طرد قوات حكومة الحثية من أريتريا، وبعد ثلاثة أشهر استولت الجبهة على مدينة (أفايت)، وأدعت أنها قتلت ثلث القوات الحكومية في أريتريا كلها. وانتهزت جبهة تحرير (تجره) الاستيلاء على (أفايت) وتحركت قوات الحكومة من (تجره) إلى أريتريا فاستولت على نكتات القوات الحثية الواقعة في شمالي إقليم تجره. وفي الشهر التالي أعادت كل من جبهة تحرير شعب أريتريا وجبهة تحرير شعب تجره الاتصال ببعضهما مع بعض لتنسيق العمليات العسكرية فيما بينهما على حين يلتصق متباعدتين من الناحية العقيدية. ولقد كان طرد مسؤولي الإغاثة الأجنبية من أريتريا وتجره، ثم إعلان حالة الطوارئ هناك بمثابة تأكيد على مدى النجاح العسكري الذي أحرزته قوات الثوار. وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) استعادت القوات الحكومية السيطرة على بعض حاميات المدن التي سبق لها أن تخلت عنها، ولكن تكبدت

عسائر فادحة في تلك العمليات، غير أن الحكومة في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) وبعد سلسلة من الهزائم التي منيت بها تخلت فعلاً عن إقليم (تجره) كله لصالح جبهة تحرير تجره.

وبادت محاولات قوات الحكومة بالفشل للقيام بشن هجوم مضاد في أريتريا وتجره بسبب الحسائر الفادحة التي تكبدتها، وضعف الروح المعنوية لدى عساكرها.

وتحركت قوات الحكومة في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) نحو ابيس أبابا لإجهاض انقلاب عسكري. أعد له عدد كبير من كبار ضباط الجيش بمن فيهم رئيس الأركان العامة، وقائد القوات الجوية، وقائد الجيش في أريتريا، وتمكنت من إحباط عملية الانقلاب، وجرى بعدها إعادة تشكيل القيادة العسكرية من الأساس، وهذا ما أبقى مزيداً من الشكوك على كفاءة الجيش وقدرته على القيام بحملة فعّالة في الشمال، بينما واصلت قوات الجبهتين حملتهما العسكرية بقية العام. ثم دخلت كل منهما في حوار مع الحكومة لتمهيد الطريق أمام الحلول السياسية. وقد بدأ الحوار في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) أي في الوقت الذي كان يدور فيه الصراع على أشده في سبيل الضغط على الحكومة. وقد أقر المجلس النيابي الحثي اقتراحاً تقدّم به أحد قادة جبهة تحرير شعب أريتريا، ويقضي بتقسيم أريتريا إلى منطقتي حكم ذاتي، إحداهما في المنطقة المنخفضة ذات الأغلبية المسلحة، والثانية في المنطقة المرتفعة ذات الأثرة النصرانية، إلا أن هذا الاقتراح قد شجب من جبهة تحرير شعب أريتريا.

وفي ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) وفي جلسة طارئة لمجلس النواب الحثي وافق المجلس بالإجماع على اقتراح لبدء مفاوضات سلام مع الحركات التحررية، ومن المفروض أن تعقد هذه المفاوضات دون شروط مسبقة بحضور مراقبين دوليين، غير أن الاقتراح لم

بات على ذكر جبهة تحرير شعب تجره (التي تسعى لإقامة حكومة على أسس ديمقراطية حقيقية، ولا تدعو للانفصال عن الجبهة).

وأعلن (منجسو ماريام) فيما بعد إلى أن الحكومة غير مستعدة للتفاوض على استقلال أريتريا، لذلك وجهت جبهة تحرير شعب أريتريا انتقادات حادة إلى مبادرة الحكومة، غير أنه في نهاية الشهر وافقت كل من جبهتي تحرير شعب أريتريا وتحرير شعب تجره على المفاوضة مع الحكومة بحضور مراقبين دوليين.

بدأت المفاوضات بين الحكومة الحثية وبين جبهة تحرير شعب أريتريا في مدينة أتلاناه في الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في مطلع شهر صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، وفي نهاية اللقاء قرر الوفدان عقد مزيد من المفاوضات في مدينة نيروبي عاصمة كينيا في شهر ربيع الثاني (تشرين الثاني) من العام نفسه.

وفي منتصف صفر ١٤١٠ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٩ م) تحالفت جبهة تحرير شعب تجره مع الحركة الديمقراطية الشعبية الأيوبية فيما عُرف بالحركة الديمقراطية الثورية الشعبية الأيوبية، واحتلت المدينة الوحيدة التي بقيت بأيدي قوات الحكومة في إقليم تجره، وهي مدينة (ميشو)، هذا بالإضافة إلى الجزء الشمالي الغربي كله من إقليم (ويلو) المجاور. وفي الناحية الجنوبية هددت قوات جبهة تحرير شعب تجره في شهر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) مدينة (ديسي) التي تسيطر عليها قوات الحكومة، والتي تبعد ٣٧٠ كيلومتراً عن مدينة أديس أبابا من جهة الشمال. وفي أواخر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٨٩ م) استولت على مدينة (ميكان سيلام) على بعد مائتي كيلومتر من العاصمة.

واجتمع ممثلون عن جبهة تحرير شعب تجره في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) مع وفد الحكومة الحثية في روما

بحضور مراقبين إيطاليين لإجراء محادثات تمهيدية لوضع جدول أعمال لمفاوضات السلام، وعلى خلاف المحادثات التي جرت مع جبهة تحرير شعب أريتريا، فقد تزامنت المفاوضات بين الحكومة وجبهة تحرير شعب تجره مع زيادة العمليات العسكرية للجبهة، وانتهت المحادثات بتشكيل لجنة من كل جانب لاستئناف المحادثات في ١٧ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٥ كانون الأول ١٩٨٩ م). ومع أن المحادثات قد استؤنفت في الوقت المحدد إلا أنها لم تسفر على اتفاق.

وعقدت جلسة أخرى للمفاوضات بين الحكومة وبين جبهة تحرير شعب تجره في شهر ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) تحت رعاية الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وقد انتهت الإجراءات الأولية في الجلسة الأولى، واتفق على استئناف المفاوضات في الأمور الجوهرية في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) تحت رئاسة مشتركة للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ورئيس تانزانيا السابق جوليس نيريري.

### المجاعة:

أتى القتال المتواصل في الشمال خلال عامي (١٩٨٤ - ١٩٨٥ م) إلى تفاقم المشكلات في الأقاليم الأيوبية التي تأثرت بشكل حاد فيما سبق بالمجاعة. وفي عام (١٩٨٤ م) منع الفطر من السماء للعام الثالث على التوالي. وقدرت هيئة الإغاثة وإعادة التأهيل في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) بأن سبعة ملايين إنسان يمكن أن يواجهوا خطر المجاعة، وتلقت الحشنة المساعدات الغذائية من عدة دول غربية، غير أن توزيع المساعدات واجه مشكلة كبرى هي أن الموانئ ليست مجهزة بالشكل الذي يسمح بتجديدها عدة سفن فكان الأزدحام فيها عائقاً للحركة، لذا تم نقل بعض هذه المساعدات عن طريق الجو إلى المناطق الأكثر تضرراً. على حين أرسلت بعض هيئات الإغذية المساعدات إلى أريتريا عن طريق

السودان. وأتى مطول بعض الغيث إلى تخفيف حدة الجفاف في الأقاليم الشمالية إلا أن الحشة بقيت تعتمد على المساعدات الخارجية.

أصاب الأقاليم الشمالية قحط شديد فذهبت المحصولات جميعها في إريتريا، وتجره، وويلو، وشمالى شوا، وذلك في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) فطلبت الحشة حوالي مليون طن من المساعدات الغذائية تبرعاً من الدول الغربية لما يقرب من خمسة ملايين إنسان يواجهون خطر المجاعة. وقد واجهت حملة الإغاثة التي قام بها المجتمع الدولي مصاعب جمةً بسبب عدم ملاءمة البيئة الحشبية لذلك، وعدم كفايتها، مما أدى إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بتوزيع الطعام في المناطق التي يصعب الوصول إليها في الشمال. وكانت الادعاءات أن جبهة تحرير شعب إريتريا كانت تهاجم قوافل الأمم المتحدة التي كانت تحمل مساعدات غذائية حيوية للمناطق التي ضربها الجفاف، على حين أن الجبهة كانت تدعي أن هذه القوافل كانت تنقل مساعدات عسكرية لصالح القوات الحكومية. ورفضت الأمم المتحدة فتح حوارٍ مع حركات الثوار. وفي شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) أمرت الحكومة الحشبية بطرد موظفي الإغاثة جميعهم من إريتريا وتجره بحجة أنها تستعد لشن هجوم مضادٍ ضدّ الثائرين غير أن هذا الزعم كان مرفوضاً حيث كانت الحكومة راجيةً أن يتعرّض الناس في إريتريا خاصةً إلى مجاعةٍ واسعةٍ عسى أن يستلموا لقوات الحكومة أو تحوّل عليهم انتصاراً بئناً. وأدعت الحكومة أنها ستقوم بنفسها بمسؤولية توزيع الأغذية غير أن الجميع يعلم أنها غير مؤهلةٍ للقيام بهذه المهمة. ولكنها تهدف إلى إحداث المجاعة وليست إلى التخفيف منها. وقام الثوار بتوزيع الأغذية، وظهر أنهم كانوا على إمكانيةٍ للوصول إلى أعدادٍ كبيرةٍ من الناس الجياع حيث كانت لهم القدرة على الحركة والانتقال، وتدفعهم الحماسة للاتصال بالسكان.

ومنحت هيئة الهلال الأحمر، ومنظمة الصليب الأحمر أذنًا للقيام بعملية إغاثةٍ كبيرةٍ لمواجهة المجاعة في المناطق الإدارية الشمالية، إذ دعت

الحاجة إلى حملة إغاثةٍ رئيسيةٍ أخرى وقعت بعد المجاعة السابقة بوقتٍ قريبٍ.

وكانت انتقادات شديدة لإصرار حكومة الحشة على انتهاج سياسة المزارع الجماعية، والقرى الجماعية في جمادى الأولى من عام ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) حيث ظهر التواكل وبدا الكسل في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى وجود الحوافز الفردية.

وفي ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٩ م) وتبعاً لموجة قحطٍ شديدةٍ، وتلف المحصولات جميعها في إريتريا وتجره قدرت الأمم المتحدة أن ما يقرب من أربعة ملايين إنسان في تلك المناطق يحتاجون إلى مساعداتٍ غذائيةٍ بعد شهرين، كما حدث في سنوات المجاعة السابقة. وكان من الواضح أن الناس الأكثر تضرراً والأمر حاجةً إلى الطعام كانوا في مناطق بعيدةٍ عن المراكز الرئيسية لتوزيع الأغذية، وأنه يتعذر الوصول إليهم إلا عن طريق الجو، أو في عمليات إغاثة عبر الحدود السودانية، على حين أدعت منظمات الإغاثة المحلية مثل هيئة الإغاثة الإريترية، وجمعية إغاثة تجره أنه باستطاعتها تلبية مشكلات الإمداد والتنميين في عمليات توزيع الأغذية، ولكن مشاركة هذه المنظمات في عمليات الإغاثة كان مثار جدلٍ سياسيٍ سبب ارتباطها بالحركات المقاتلة، وهي جبهة تحرير شعب إريتريا، وجبهة تحرير شعب تجره.

### السياسة الخارجية:

بعد الانقلاب الذي قام به المقدم متجستو ماريام في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) حلّ الاتحاد السوفيتي حسب الظاهر محل الولايات المتحدة كمصنّفٍ رئيسيٍ للسلاح في الحشة، وفي العام التالي وقعت معاهدة صداقة بين الحشة والاتحاد السوفيتي، إلا أن هذه العلاقة قد تفرقت بعد خروج السوفيت من أفغانستان، وأنغولا، وبعد ميل السوفيت إلى دعم الحلول السياسية لا العسكرية في صراعات الحشة الإقليمية.

تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة قليلاً في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) عندما وافقت الحكومة على دفع تعويضات في دعوى يعود تاريخها إلى قبل عشر سنوات لشركات أمريكية بسبب التأميم. وفي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) سعت الحشة لتطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما نقلت استجابة أولية حلوة. وفي صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) هبت الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً لعقد مفاوضات مباشرة بين الحكومة الحشة وجبهة تحرير شعب أريتريا، وذلك بعد الجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.

حسنت الحشة روابطها السياسية مع جيرانها كينيا وجنوبي اللتين حاولتا إجراء مصالحة بين الصومال والحشة، والتقى الرئيس الصومالي محمد زياد بري بالرئيس الحشي منجستو مريام بوساطة الرئيس الجيبوتي في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، وذلك للمرة الأولى منذ تسع سنوات. وجرت مباحثات بين وزير الخارجية الصومالي والحشي في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) توفقت فيها قضية إقليم (الأوغادين)، إلا أن العلاقات بين الدولتين لم تلت أن تدهورت بسبب اشتباك عسكري على الحدود في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) تكبد فيه الطرفان خسائر فادحة. وعقد اجتماع آخر في جيبوتي في شهر شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) بين الرئيسين الصومالي والحشي، وتم الاتفاق بينهما على إعادة العلاقات السياسية بين دولتهما، وعلى سحب القوات من الحدود المشتركة بينهما، وعلى تبادل أسرى الحرب، وكانت الحشة تصرّ على تسوية الحدود بينهما قبل مناقشة القضايا الأخرى، إلا أنها كانت بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع الصومال نظراً لحاجتها السريعة إلى سحب ما نشره من قوات في الإقليم الأوغادين من قوات يتراوح عددها بين خمسين ألف إلى سبعين ألف جندي لدعم وجودها العسكري في المناطق الإدارية الشمالية في بحره، وأريتريا، وفي ٩ رمضان

١٤٠٨ هـ (٢٥ نيسان ١٩٨٨ م) جرى أول انسحاب للقوات من الحدود المشتركة، وتبعه في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (أب ١٩٨٨ م) تبادل أسرى الحرب الذين كانوا رهن الاحتجاز منذ حرب الأوغادين عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وعادت العلاقات السياسية بشكل كامل بين السودان والحشة بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان وأطاح بحكم الرئيس جعفر النميري في ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م).

وقام الرئيس الحشي منجستو ماريام في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) بزيارة مصر لمدة أربعة أيام لإجراء محادثات مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) التقى الرئيس الحشي منجستو ماريام في أوغندا برئيس الوزراء السوداني صادق المهدي، ومنذ ذلك اللقاء أخذت السودان تشجع فصائل الثورة الأريترية على إجراء محادثات مع الحكومة الحشية، في الوقت الذي دعمت في الحشة الحركة الانفصالية في جنوبي السودان، أو ما يعرف باسم جيش تحرير شعب السودان برئاسة (جون قرتق)، وأسهمت في دعم اجتماعات عقدت بين رجال هذه الحركة الانفصالية وبين ساسة سودانيين، وبعد ذلك توترت العلاقات بين الحشة والسودان بسبب تدفق اللاجئين السودانيين إلى الحشة بعد ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ هرباً من المجاعة والحرب الأهلية في جنوبي السودان، حيث قُدّر عدد أولئك اللاجئين في رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) بأكثر من ثلاثمائة ألف لاجئ. كما زعمت حكومة الحشة بأن عدد اللاجئين إليها من الصومال في ذلك التاريخ ما يقرب من أربعمائة ألف لاجئ صومالي قرّوا إليها من شمالي الصومال نتيجة الحرب، وإن كلا المجموعتين كانتا بحاجة إلى كميات كبيرة من المساعدة الغذائية.

استطاعت جبهة تحرير شعب تجره أن تُسيطر على إقليم تجره في منتصف عام ١٤١٠ هـ (أواخر عام ١٩٨٩ م)، وسيطرت في ٤ شعبان ١٤١٠ هـ (أول آذار ١٩٩٠ م) على إقليم (بيجمدر) و(غوجام)، وانتقلت بعدها نحو إقليم (شوا) الذي تقع فيه العاصمة (أديس أبابا)، وهو قاعدة (الأمهرة) الذين يُسيطرون على حكم الحشة، ويشلقون عليه أيام (هياسلاسي) و(منستو ماريام) وفي الوقت نفسه تكتت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا من السيطرة على مينا (مصوع) في ٢٠ رجب ١٤١٠ هـ (١٥ شباط ١٩٩٠ م)، وكان هناك تسقاً بين الجبهتين للعمل بشكل متوازٍ إذ كان انتصار إحدى الجبهتين يُجبر الحكومة أن تحرك قواتها نحو الساحة التي اندحرت فيها فتستغل الجبهة الثانية الوقت وتقوم بالهجوم بصراوة وتحجز النصر.

وجرت محادثات في صنعاء بين الحكومة الحشية وقد مثلها وزير الخارجية (تسفاي دينكا) وبعض فصائل الثورة الأريترية وحضر ممثلون عن: جبهة التحرير الأريترية، التنظيم الموحد، اللجنة الثورية، المجلس الثوري وذلك في ٩ رمضان ١٤١٠ هـ (٤ نيسان ١٩٩٠ م)، ولم يؤد ذلك إلى نتيجة حاسمة.

وكانت الغاتيكان قد بلدت جهداً لدى حكومة الحشة والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا لعدم انضمام الوحدة العصرية، ولكن تعنت الرئيس الحشي (منستو ماريام) قد فر كل تفاهم. وتبعه لقاء بين وزير خارجية الحشة (تسفاي دينكا) وبين (أساياس أودوقي) رئيس الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في ١٥ ربيع الثاني ١٤١١ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٩٠ م) بإشراف (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

وكذلك التقى في (واشنطن) في ٧ شعبان ١٤١١ هـ (٢١ شباط ١٩٩١ م) الوفد الحكومي الحشي برئاسة (أشاهري بغليشو) نائب رئيس الوزراء ووفد الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا برئاسة أمبها العام (أساياس

أودوقي)، وشارك في هذه المفاوضات (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية للبحث في إمكانية الوصول إلى المخرج السياسي الأمثل لإنهاء النزاع الأريتري - الحشي دون الإخلال بمصلحة طرف لفائدة طرف آخر، وقدم كل جانب ورقة الخاصة.

### الرأي الأمريكي:

عبر عنه هيرمان كوهين، ويتألف من خمس نقاط:

- ١ - وقف إطلاق النار تحت إشراف دولي.
- ٢ - اعتماد الحشة دستوراً اتحادياً.
- ٣ - تمتع أريتريا بحكومة ذاتية في إطار الدولة الاتحادية.
- ٤ - اتفاق الأطراف المعنية على الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس النيابي الاتحادي.
- ٥ - تنظيم استفتاء بشأن استمرار الحشة وأريتريا في إطار نظام اتحادي، أو قيام دولة أريترية مستقلة، وذلك بعد مرور سنوات على قيام الدولة الاتحادية.

### رأي الأحباش:

- ١ - تنبئ الحشة النظام الاتحادي.
- ٢ - يتمتع إقليم أريتريا بحكم ذاتي، وبعد عضواً في الدولة الاتحادية.
- ٣ - يكون للدولة الاتحادية مجلس نيابي يمثل السلطة العليا في البلاد.
- ٤ - يكون لأريتريا مجلس نيابي خاص لمعالجة شؤونه الداخلية مثل: سن القوانين المدنية، ووضع السياسة التعليمية، وتنظيم إدارة الشرطة لحفظ الأمن الإقليمي، وتحديد موازنة الإقليم، والفرائب.
- ٥ - اعتماد اللغة الأمهرية لغة عمل في الدولة الاتحادية، على أن يكون للشعب الأريتري حق في استخدام اللغة أو اللغات التي يختارها في ضوء قرار المجلس النيابي الإقليمي في هذا الشأن.

## الرأي الأريثري:

١- يجب على الأمم المتحدة الشروع في إعداد استفتاءٍ حرٍ يُقرّر الشعب الأريثري بموجبه مستقبله بغية حلّ المسألة الأريثرية.

٢- تتولّى الأمم المتحدة مهمة إرسال قوات حفظ الأمن والسلام في أريثريا، وتتأ إدارة انتقالية لتسيير شؤون البلاد إلى أن يختار الشعب الأريثري مستقبله السياسي.

٣- إنهاء الاستعمار الحثي مُتطلبًا بالجيش، والمؤسسات العسكرية، والأجهزة الأمنية، والقمعية مباشرةً قبل وصول قوات حفظ الأمن والسلام الدولية وقبل إجراء الاستفتاء.

٤- بعد انتهاء المفاوضات التهديدية (وتعدّها الجبهة الشعبية منتهيةً) ندأ المفاوضات المشيلة تحت مظلة الأمم المتحدة.

## الساحة السياسية الحثية:

التقت خمسة تنظيمات سياسية حثية معارضة، وشكّلت جبهةً واحدةً هي الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أريثريا، وأهم هذه التنظيمات:

- ١- جبهة تحرير شعب تجره.
- ٢- المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية.
- ٣- الحركة الديمقراطية الشعبية الأثيوبية.
- ٤- حركة الضباط الديمقراطية الأثيوبية.

وتَم الاتفاق على:

- ١- العمل على إسقاط النظام القائم برئاسة (منستغو ماريام).
- ٢- إقامة حكومةٍ مؤقتةٍ لمدة سنتين، وتُشارك فيها المنظمات الخمسة، وفي نهايتها تجري انتخابات عامة لتشكيل مجلسٍ تأسيسيٍ يُحدّد النظام الجديد، وينص على التعددية الحزبية.

٣- إجراء استفتاءٍ في أريثريا حول تقرير المصير.

وجرت مفاوضات في لندن بين الحكومة الحثية وبين الثوار في الدولة، ومثّل الحكومة رئيسها (تسفاي دينكا). ومثّل الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أريثريا (ملس زيناوي) رئيس الجبهة، ورئيس جبهة تحرير شعب تجره.

ومثّل الجبهة الشعبية لتحرير أريثريا أمينها العام (أساياس أفورقي).

ومثّل المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية رئيسها (بومانس لانا).

وحضر الوسيط الأمريكي (هيومان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية. وأثناء المفاوضات كان القتال على الساحة الحثية على أشده. فمدينة (أسمره) محاصرة منذ ثلاثة شهور، وجبهة تحرير شعب تجره تتقدّم بسرعةٍ نحو العاصمة أديس أبابا، والقوى نعم البلاد، والجيش لم يعد لأحدٍ سلطان عليه.

وفي ٩ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٢ أيار ١٩٩١ م) قدّم (منستغو ماريام) استقالته، ورحل إلى نيروبي عاصمة كينيا، ومنها انتقل إلى زيمبابوي حيث مُنح حق اللجوء السياسي، وخلف مكانه زميله في السلاح (تسفاي قبره كدان)، ودخلت قوات جبهة تحرير شعب تجره العاصمة (أديس أبابا)، ودخلت قوات الجبهة الشعبية لتحرير أريثريا (أسمره) في ١١ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٤ أيار ١٩٩١ م)، وانتهت المفاوضات في لندن، ورجع المفاوضاتون إلى بلدانهم.

تسلّم ملس زيناوي رئاسة الدولة بصورةٍ مؤقتةٍ، وتسلّم رئاسة الوزارة (شمرات لايتي) وقد ضمت الوزارة أعضاء من المنظمات التي تتألف منها الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أريثريا. وفي الوقت نفسه فقد شكّل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريثريا (أساياس أفورقي) حكومةً مؤقتةً في أريثريا.



طرد الحكم الجديد من أديس أبابا جماعة (جوج قرتق) الجيش الشعبي المنتم إلى الحكم السوداني. وانهاز حزب عمال أثيوبيا الذي أنشأه (منسترو ماريا) عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وزال تماماً في ١٦ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٩ أيار ١٩٩١ م).

وفي أريتريا أخذت جبهة التحرير الأريترية - التنظيم الموحد تُعارض الحكومة المؤقتة، وتعلن أن التضال كان مشتركاً، وليس لمن يسبق بالدخول على العاصمة الحق بالاستتار بالسلطة.

وفي أديس أبابا انسحبت المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية من الحكومة، وأعلنت تقمها على استتار جبهة تحرير شعب نجرو، بالسلطة إذ تسلّمت رئاسة الدولة، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية. وتطلب هذه المنظمة (المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية) بالاستقلال الذاتي لشعب أرومو الذي يسود المناطق الواقعة جنوب أقاليم (ويلو) و(غوجام) أي الحبشة كلها باستثناء (أريتريا) و(تجرو) و(بيجندر) و(غوجام) وشمالي (شوا) ويعدّ إقليم (سيدامو) معقل هذه المنظمة التي يرأسها (يوهانس لانا) ونائبه (ليتشوليتا)، وإن أكثر سكان منغلة أرومو من المسلمين على اختلاف شعوبها.

ولكن «الاتحاد الوطني الأثيوبي» وهو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد الذي يضمّ عناصر من معظم شعوب الحبشة دعا الحكومة الانتقالية في الحبشة لإجراء استفتاء شعبي على الميثاق الوطني الذي وُقع عليه، وهدّد بالدعوة لإضراب عام إذا لم تستجب الحكومة لهذا المطلب.

ثم دعا الاتحاد الوطني إلى مظاهرة شارك فيها أكثر من عشرة آلاف إنسان في العاصمة أديس أبابا طالبوا خلالها بوحدة الحبشة، ووقف انفصال أريتريا.

#### يهود الحبشة:

وصل إلى السودان عام ١٩٨٤ م مجموعة من يهود القفلاشا يقدر

عدها بثلاثة عشر ألف يهودي، وسافر هؤلاء من السودان سرّاً بطريق الجو إلى فلسطين المحتلة.

كانت العلاقات السياسية قد قطعت بين الحبشة ودولة اليهود في فلسطين عام ١٩٧٣ م، ولكن عادت فاستأنفت من جديد عام ١٩٨٩ م. ورفعت حكومة الحبشة الحظر عن سفر القفلاشا، وسمحت لهم بمغادرة البلاد. كما أن دولة اليهود أخذت بتزويد الحبشة بالأسلحة، ووفّرت لها التدريب ضد حرب العصابات.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١١ هـ (أيار ١٩٩١ م) قامت حكومة اليهود بترحيل أربعة عشر ألف يهودي من أديس أبابا.

قام رئيس وزراء الحبشة ثمرات لايني بزيارة لدولة اليهود في شهر ذي القعدة عام ١٤١٣ هـ (أيار ١٩٩٣ م)، وقد تمّ أثناء هذه الزيارة توقيع معاهدة تعاون بين الدولتين لمدة خمس سنوات.

#### مع أريتريا:

تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا برئاسة أسناياس الحورفي من التحكم بشؤون أريتريا، وعقدت نفسها مستقلة في أيار ١٩٩١ م، ووقعت مع الحبشة معاهدة تعاون أثناء زيارة الرئيس الأريترى لأديس أبابا في شهر المحرم ١٤١٤ هـ (تموز ١٩٩٣ م) ونصحت المعاهدة بنوداً لانتزاع المشترك بالموارد، والتعاون في قطاعات الطاقة، والمواصلات، والدفاع والتعليم.

وأبرمت اتفاقية أخرى في العام التالي بشأن حرية نقل البضائع بين البلدين دون فرض رسوم جمركية عليها.

أما جهة تحرير شعب نجرة فلم تنطلق بحركتها على أساس إقليمي بل على أساس الحرية فسيطرة الأمهريين وتسلطهم على الحكم هو الذي دفع شعب نجرة إلى الحركة ضد السلطة.

### الصراع العنصري:

يوجد في الحبشة عدة مجموعات بشرية، وهي:

١ - الأمهرة: وهم من سلالة السكان الأصليين الذين عضعوا للثقافة السامية، وعلى الرغم من قلّة عددهم فقد سيطروا على البلاد، واعتنقوا النصرانية منذ القرن الثالث قبل الهجرة، وجعلوها ديانة البلاد الرسمية. وأصبحت لغتهم لغة الحكومة الرسمية، وتلطن هذه المجموعة في مقاطعة شوا، وجوجام، وبيجندرو، أي في المرتفعات حول بحيرة تانا.

٢ - نجرة: وتساكن هذه الجماعة أيضاً في المرتفعات الشمالية، وتمتدّ إلى أريتريا حيث امتداد المرتفعات، وعلى الرغم من جوار الشعين بعضهما من بعض فإنّ خلافاً دائماً بينهما، ويعتق أكثر أبناء هذه المجموعة النصرانية.

٣ - جالا: ويمثّل هذا الشعب نصف السكان في الحبشة، ويقطنون المرتفعات الجنوبية، كان أبناؤه رعاءً، وتحركوا نحو الشمال تحت ضغط القبائل الصومالية، فاستقروا في مناطقهم هذه، وامتدّت الزراعة بعد أن تركوا الرعي، واعتنق أكثرهم الإسلام، ودان الذين سكنوا المرتفعات الوسطى بالنصرانية، وبقي قسم منهم على الوثنية، وإن كان هذا القسم قليل العدد، ويسكنون في مقاطعات عروسي، وشوا، وبالي، وسيدامو.

٤ - الجوارغ: ويُقيم هذا الشعب في الجنوب الغربي من العاصمة، ويعمل بالرعي، ويدين أكثر أبنائه بالإسلام.

٥ - البوران: ويقطن هذا الشعب في مقاطعة سيدامو في الجنوب على حدود كينيا، واعتنق أكثره الإسلام، وبقي قسم منه على الوثنية،

## الفصل الثالث

### الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الحبشة مع أريتريا ١,٢٥١,٢٧١ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) تسعة وأربعين مليوناً وسبعمئة ألف إنسان.

يبلغ طول حدودها مع السودان ٢,٢٢١ كيلومتراً، ومع جيبوتي ٤٥٩ كيلومتراً، ومع الصومال ١,٦٠٠ كيلومتر، ومع كينيا ٨٦١ كيلومتراً. أما طول الساحل الأريتري، ولا ساحل سواه فهو ١,٠٩٤ كيلومتراً. وتُقدّر الكثافة العامة بـ (٤١) شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة معتدلة أو مرتفعة نسبياً في مثل هذه العروض، ويعود ذلك إلى اعتدال المناخ بسبب الارتفاع، وغزارة الأمطار للسبب نفسه. وتعدّ مصدرراً رئيسياً لنهر النيل.

### الصراع الإقليمي:

يوجد صراع إقليمي واضح في الحبشة، وإن كان أكثره يحمل المعنى العنصري أكثر من المعنى الإقليمي، فجهة تحرير أريتريا، لم تنطلق بالثورة على أساس إقليمي بل على أساس عرقي، والصراع في هذه المنطقة بين المسلمين والنصارى قديم، وإصرار الحكم في ادس أبابا على محاربة المسلمين والعمل على إبادتهم هو الذي حركهم سواء في أيام الحكم الإمبراطوري السابق، أم في العهد الجمهوري اللاحق.

والحركة في الأوغادين (الصومال الغربي) لم تقم على أساس إقليمي، ولا على أساس عنصري، بل على أساس عرقي واضح.

وأضح هذا الشعب لسلطانه الإمبراطور منليك الثاني، وصاقت ديارهم بعد غزو قبائل الجالا لجزء من بلادهم.

٦- الزنوج: في الجنوب الغربي من الحبشة.

ويمكن أن تضيف الدناقل والصوماليين في الجزء الشرقي، وتعدّ أرضهم محتلة من قبل الأحباش، وهم جميعاً من المسلمين.

ولا يوجد صراع عنصري بين هذه المجموعات البشرية سوى ما كان في الماضي من صراعات قبلية حول الديار، كانتال الجالا نحو الشمال. غير أنه الآن يوجد صراع بين الأمهرة والتجرو، وهو صراع حول طريفة الحكم قبل أن يكون عنصرياً. ثم هناك صراع الصوماليين والدناقل مع الأحباش، وهو صراع عقائدي لا عنصري فالحبشة تحتل أراضي هاتين المجموعتين بالقوة.

وأما في أريتريا فتوجد عدة مجموعات بشرية وهي:

١- تجرو: وهم فرع من الأحباش الذين يقعون في إقليم تجرو، ويقطنون في الهضبة، وأكثرهم من النصارى، وأقلهم من المسلمين، وعصيتهم للنصرانية كبيرة، حتى يعدّون غير النصارى منهم متبوذاً.

٢- قبائل تسائل الجبلة في الشمال، ويسكنون شمال وغربي المرتفعات، وفي وادي بركة، ويتكلمون لغة تجرو، ومنهم بنو عامر، وأكثرهم من المسلمين، وقليل منهم لا يزال على النصرانية.

٣- الدناقل: ويعيشون في السهل الساحلي الجنوبي، والصحراء التي حوله، ويتكلمون لغة حامية هي لغة (عفر) وجميعهم من المسلمين.

٤- ساهو: ويعيشون في السهل الساحلي الأوسط بين الجبلة والدناقل، وجميعهم من المسلمين.

٥- بلان: ويقعون في إقليم (بوجس) الذي مركزه مدينة (كبيرين)، ويدين أكثرهم بالإسلام، وأقلهم بالنصرانية.

٦- باريا: وتعيش هذه المجموعة في منخفضات نهر (القاش)، وأغلبيتها من المسلمين، وفيها قليل من النصارى، كما أنه لا يزال تسود في بعض قروعاها الوثنية، ولا يزيد عدد أفرادها على عشرات الآلاف.

٧- كولاما: وتقيم في منخفضات نهر (ستيت)، وأغلبيتها أيضاً من المسلمين، وفيها قلة من النصارى، وبعض الوثنيين.

ولا يوجد صراع عنصري بين هذه المجموعات، وإنما يوجد نزاع ديني، وهو بين تجرو حيث تكثر فيها النصرانية وبين غيرها حيث يغلب الإسلام، وقد اقترح أحد قادة المطالبين باستقلال أريتريا جعلها قسمين أولاهما الهضبة حيث يكثر النصارى، وثانيهما المناطق المنخفضة حيث يغلب المسلمون. ويلاحظ أن المناطق السهلة والساحلية حيث يسهل الاختلاط والاحتكاك قد انتشر الإسلام منذ الجولة الأولى مع الأديان التي كانت سائدة في المنطقة لأنه دين الفطرة، بينما المناطق المرتفعة لم ينتشر فيها الإسلام لصعوبة الاتصال نتيجة الوعورة بقيت فيها النصرانية.

واللغة الرسمية هي الأمهرية وهي فرع من اللغة الحبشية القديمة التي تُسمى لغة (جين) التي نشأت من اللغة الحامية والسامية، ونمت هذه اللغة وازدهرت أيام مملكة أكسوم، فلما ضعفت المملكة ضعفت اللغة معها، وبقيت لغة الدراسات الأدبية والكنيسة فقط، ومن هذه اللغة نشأت اللغة الأمهرية لغة الملوك والبلاط.

وهناك اللغة (التجريبية) التي تنتشر في أريتريا، ونجرو. وإضافة إلى ذلك توجد لهجات محلية في (شوا) و(جوجام). وتوجد كذلك لغات محلية عند الزنوج.

أما اللغة (الهوريية) فقد تأثرت بالعربية إلى حدٍ بعيد، وتكتب أحياناً بالحرف العربي. كما توجد لغة (عفر) بين الدناقل. وكانت اللغة العربية تنتشر في المناطق الشرقية بين المسلمين وخاصة في هرر، والأوغادين، وأريتريا، ولكنها أخذت تضعف تدريجياً بسبب الحروب التي شنتها

الحكومة الحشية والكنيسة على التعليم العربية حتى أصبح هذا التدريس جريمة يُعاقب عليها المره.

### الصراع العقيدى:

تُقدّر نسبة المسلمين في الحشبة بـ ٦٦٪، ولا تزيد نسبة النصارى على ٣٠٪، وأما الباقي وهو ٤٪ فهم لا يزالون على الوثنية، غير أن حكم الأقلية ومحاولة إعطاء المشروعية لحكمها، والتعصب الشديد للصلبانية، والأثر الكبير للكنيسة هو الذي يحمل الفته الحاكمة لتقديم إحصاءات غير صحيحة، وإن استمرارية حكم هذه الأقلية منذ مدة طويلة، واستمرار إعطاء إحصاءات مغلوطة قد جعل الناس يخلون فكرة نصرانية الأكثرية، وتسهم الأمم المتحدة في المغالطات إذ تبنى هذه الإحصاءات، وتقدمها للمجتمع الدولي ضمن المعلومات التي تقدمها على أنها معلومات موثقة وصحيحة، وهي مغلوطة مكذوبة. وليست الأمم المتحدة بريئة من هذا التزوير، ولا بعيدة عنه، بل مشاركة فيه، إذ هي على علم به، ومثله كثير في بلدان إفريقية غير الحشبة، وفي غير إفريقيا.

إن كل ما في هذه المنطقة من صراعاتٍ سواء أكانت إقليمية أم عصرية أم أسرية إنما تحمل المعنى العقيدى، ونستطيع أن نقول: إن الصراع بين الإسلام والنصرانية في هذه المنطقة منذ أن وصل المسلمون المهاجرون الأوائل إلى المنطقة، ونصرهم وأيدهم النجاشي وأصحمة، وأسلم، وخالفه البطارقة وأرادوا تسليم المهاجرين إلى وفد قريش. ولما اتجه المجاهدون المسلمون نحو الشمال، وأخذوا في منازل الروم، وحلوا محلهم في الشام، وشمال إفريقيا، وأجزاء من تركيا، وجزراً في البحر المتوسط، وتألقت نجم المسلمين، ثم حدثت أحداث في ديار الإسلام، ووقعت خلافات، وظهر أن نجم المسلمين قد أفل قليلاً أحب النصارى في الحشبة الحركة للنيل من المسلمين، وللتخفيف عن الروم، غير أن المسلمين كانوا على حذر، فرددوا على الاعتداء بقوة، وأخذوا لهم قواعد استفزازية ومنها انتشرت الدعوة، فشمعت مناطق واسعة، ونشأت إسطرات بدلت جهدها في رفع راية الجهاد، ونشر الإسلام، فقامت بواجب، ونسبت



مصور رقم [٣]

واجب الوحدة فاستطاعت النصرانية أن تخرق الصفوف، وأن توقف المد الإسلامي، وشحت أبناعها بحقد عظيم، وعصية كبيرة، واستعملت أشنع أنواع الظلم ضد من أسلم، وأقسى أصناف الاضطهاد، واتخذت الوحشية وسيلة لها لتحول دون اعتناق أتباعها الإسلام، ومدّت يدها إلى المستعمرين الصليبيين عندما طلّعوها على المطقة، ثم اتخذتهم سنداً لها، ومستشارين لمصالحها، وقاسموها أجزاء من بلاد المسلمين حيث قدّموا لها الصومال الغربي، وساعدها على ضمّ أريتريا صليبيةً وأخوة في العقيدة. واقتنعت حكومة الحبشة أنها لو لم تفعل ذلك لغزاها المسلمون، ولاعتنق أسلافها جميعاً الإسلام، فما اتخذته حسب قناعتها لم يكن سوى حماية لعقيدتها.

ومن ناحية ثانية فإن هذا التعصب الأعمى، وهذه التصرفات الوحشية، وهذا التمييز الواضح من قبل الحكومة هو الذي جعل المسلمين في أريتريا، وحملهم في الأوغادين على القيام بحركات للاستقلال عن الحبشة، والبعد عنها، وهم يعلمون أن هذا الانفصال سيجعلهم يتخلّون عن الدعوة، وستكون عدوة بينهم وبين حيرانهم، ولكن قد أجبرتهم حكومة الحبشة النصرانية على الدعوة إلى الاستقلال جبراً، وحملتهم عليه كرهاً، بتعصبها ضد المسلمين، وحقدتها عليهم، ومعاملتهم معاملة لا يقبلها امرؤ حر.

إن المسلمين في المناطق الشرقية يعلمون أنهم أمة واحدة دون الأحياء النصرانية، وأنهم يرتبطون مع بقية مسلمي العالم ليصوغوا أمة الإسلام، وأن هناك مفاصلة شعورية بينهم وبين المجتمع الذي يعيشون ضمنه مكرهين، ومع هذا فإنهم لم يطلبوا الاستقلال لو كانت تصرفات حكومة الحبشة سليمة لأن عليهم واجب الدعوة، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

وإن حكومة الحبشة النصرانية على يقين تام أنها لو سلكت سبيل الحرية، واتبعت طريق المساواة لاسلم الأحياء، وانتشرت العربية، وفقدت

الكنيسة سيطرتها، وأضاعت نفوذها بل ربما بطارتها، وهو المتوقع، ولكن نبي لها أن تسلك هذا المنهج، وهي تعرف النتيجة، وكيف للكنيسة أن تسكت؟ وكيف يمكنها أن تتخلّى عن هيبتها، وهي المستفيدة؟

ومن هناك نلاحظ الصراعات الإقليمية والعنصرية تحمل كلها المسمى العقيدة اللهم إلا ما كان من (تجره) فإن حركتها كانت للمطالبة بالحرية، والتخلّي عن الاستبداد، وعدم استئثار الأمهرة بالسلطة.

وإن الأسر الأمهيرة التي تنازعت على السلطة قد اتخذت الحجاب العقيدى وسيلة لفرض سلطاتها. فالأسرة السليمانية التي كانت هي الحاكمة تتمسك بالأساطير ليفي الحكم بيدها، ومن هذه الأساطير أن بليس ملكة سبأ في اليمن هي عندهم أميرة حبشية، وأن نبي الله سليمان عليه السلام حينما شرع في إقامة المعبد في أرض القدس لوفد إلى أركان الدنيا الأربعة رسلاً يأتيه بما يلزم لبناء صرحه، وسمع بهذا الخبر تاجر حثني يُدعى (تاماران) من تجار قصر الأميرة بليس، فسافر هذا التاجر إلى نبي الله الملك سليمان حاملاً إليه أحجاراً زرقاء، وحشاً من الأبنوس الصلب، ولما وصل إلى أرض الملك سليمان راعة عظيمة الملك وأبته، وبهرته حكمة الملك، فرجع خير ذلك إلى الأميرة بليس، فقررت زيارة الملك سليمان، فاستقبلت استقبالاً رائعاً، واستمعت إلى أقوال الملك، وقررت ترك عبادة الشمس والقمر، واعتنقت اليهودية، وبقيت هناك ستة أشهر كاملة، وأن الملك سليمان راودته نفسه في بليس من أجل أن يأنسها غلام يكون له عرش الحبشة ليس غير، فنتشر هناك اليهودية، وبقيت على الوثنية، وعبادة الشمس والقمر.

وتروي الأسطورة حكاية مراودة سليمان لبليس بأنه قبل سفرها قد أمر بإعداد وليمة فاخرة لها، وفيها الأظعمة التي تحوي على التوابل، وبعد انتهاء الوليمة دعاها إلى قصره، فترددت في أول الأمر، ثم وافقت على ألا يحاول معها أمراً ثاباً، وألا تمسّ هي شيئاً في قصره دون إذنه. ولما انتهت

السهرة، وحين وقت النوم أُعد في القصر فراشان للملك وضيافته. فأخذ كل فراشه، وتظاهر سليمان بالنوم العميق، وشعرت بلقيس بالظلم الشديد نتيجة أكل التوابل، فقامت إلى الماء، فبهض الملك سليمان، وقال لها بأنك قد خالفت العهد، ومست ما في القصر دون إذني، وإني أصبحت في حلٍّ من عهدي، ونال منها مأربه. وعندما عادت بلقيس إلى الحيشة ولدت ولداً اسمه (منليك)، وقد صدر قانون يقضي بأن يظلَّ عرش الحيشة وفقاً على سلالة (منليك) من المذكور دون الإناث.

وتجعل هذه الأسرة هذه الأسطورة الخرافية صكاً لبقائها في السلطة متخذةً الحجاب الديني ذريعةً لها رغم أنها تعبت بالدين إذ تجعل من أحد أنبياء الله زانياً، وصاحب حيلٍ وخديعة. ومن المعلوم أن هذه الخرافة تخالف ما ورد في كتاب الله «القرآن الكريم»، فيلقي ملكة سبأ، وليست أميرةً حيشةً.

وبقيت هذه الأسرة تحكم حتى عام ٥٣٠ هـ حيث قامت أسرة أخرى هي أسرة (زاجوي)، واتحدت هذه الأسرة لنفسها نسباً آخر، فادعت أن أصلها يرجع إلى نبي الله موسى، عليه السلام، وذلك حتى تستطيع أن تُضاهي الأسرة السابقة، فزعمت أنها أعرق في أسلافها منها، مستندة في ذلك إلى ما يُستونه كتاب التوراة، وما هو بالتوراة، إن هو إن كتاب لعيت فيه الأيدي، والأهواء، وقد ورد في هذا الكتاب بأن نبي الله موسى، عليه السلام، قد اتخذ لنفسه حليمةً حيشةً.

ثم استعادت الأسرة السلطانية السلطة عام ٦٦٨ هـ، وبقيت حتى عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، حيث وقع انقلاب قبض على الإمبراطور هيبلاسيلاسي، وأودعه السجن، وقضى على حكم الأسرة. فالهم أن الأسر كانت تحاول أن تُثبَّت حكمها بدعوى عبودية.

والكنيسة الحيشية تتبع الأرثوذكسية، وهي واحدة من الكنائس الشرقية الخمس، وتعرف باسم (نيواحيدو)، وتأسست عام ٣٢٨ هـ، والهيئة العليا

فيها هي المجمع الكنسي، والمجلس الوطني برئاسة المطريرك. والكنيسة أثر كبير بين تشاري الأجناس، وتشرّف على ١١٣٩ مدرسة، و١٢ مركزاً للإغاثة.

وبجانب الكنيسة الرئيسية توجد الكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية والكنيسة الأرمنية للقدّيس جرج، وتأسست ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، والكنيسة التنصيرية الأنثوية، وكلها في العاصمة أديس أبابا.

ويوجد في الحيشة أيضاً عدد قليل من اليهود. كما توجد بعض المؤسسات التابعة للديانة الهندوكية، وأخرى للسح.

### الصراع الحزبي:

لم تكن هناك حرية حتى تكون أحزاب وتحدث مناقشة فيما بينها، وذلك منذ قيام الأسرة السلطانية باستلام السلطة، حيث كانت أهلها أيام استبدادٍ وظلم. ونتيجة ذلك نشأت جبهة تحرير الصومال، وتدعو إلى الانفصال عن الحيشة والانضمام إلى الصومال الوطن الأم، وتبني أن الاختلاف بين الصومال والحيشة يقوم على أساس العنصرية.

أما في أريتريا فقد ظهرت الأحزاب حيث رغبت المجموعات ذات الأهداف الواحدة من تنظيم نفسها في يكون عملها متظماً، وتستطيع العمل ثنائياً وجماعياً نظراً، وإبراز رأيا الذي تدعوه، وحتى يمكنها مناقشة غيرها من التنظيمات ومقارعة الحجج بمثله. فظهر الحزب الاتحادي الذي يدعو إلى الانضمام إلى الحيشة، ويعتمد على تأييد التشاري له. وبرزت الرابطة الإسلامية التي تدعو إلى استقلال أريتريا، وتعتمد على دعم المسلمين لها، وتعلن أن دعوتها إنما هي نتيجة ما يلاقه المسلمون من عنت حكامهم التشاري، وما يتألمون من ظلمٍ إلا بسب العظيمة التي يؤمنون بها.

وهناك الحزب التقدمي الحر الذي يدعو إلى الاستقلال لما يلحق المسلمين من أذى، ولكن لا بشرط الالتزام بالإسلام، وإنما يكفي

الانتماء. فالظلم للمسلمين جميعاً سواء أكانوا ملتزمين أم يتحمون انتماء فقط.

وظهرت الرابطة الأرتيرية - الإيطالية، وحزب الشعب الموالي لإيطاليا وأتباعها قلة، وهم من المستفيدين من الطليان، والتنظيم يقوم أساساً على هذه الغالبية، ويدعون إلى استقلال أريتريا.

وهناك الحزب الوطني الذي يري قيام إدارة بريطانية، وهو يري قوة التفوذ البريطاني، ويريد الإفادة منه، وأمواله قلة من المتعاضين من بريطانيا والمريطين بها.

واتخذ الحزب الاتحادي أسلوب العفص، وطريقة الاعتيال، وكانت الحيشة من ورائه تدعمه، وتمده بالسلاح، والمال، ووسائل الاعتيال. واقتيل رئيس الرابطة الإسلامية عبد القادر محمد صالح كبيره عندما كان يتأقب للسفر إلى نيويورك ضمن وفد حزبه. وتشكلت الكتلة الاستقلالية من التنظيمات التي تدعو إلى استقلال أريتريا كلها.

وقد أُلغيت هذه الأحزاب كلها عندما صدر قرار ضم أريتريا إلى الحيشة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) أو بالأحرى بعد احتلال الحيشة لأريتريا، ولم يبق منها سوى الحزب الاتحادي لأنه مؤيد من حكومة الحيشة المحتلّة عسكرياً لأريتريا.

ولما طرد رئيس المجلس التياي الأريتري إدريس محمد آدم انتقل إلى مصر. وشكّل هناك جبهة تحرير أريتريا. وتدعو إلى انفصال أريتريا عن الحيشة، واستقلالها عنها، ما دامت تختلف عنها عقيدياً، والعقيدة أساس كل شيء، وما دامت الحيشة تتخذ العقيدة أساساً للتمييز، والاختلاف في المعاملة، وتلحق بالمسلمين الأذى والظلم، وتحرمهم من حقوقهم المشروعة كلها. وترى جبهة أريتريا اتخاذ السلاح وسيلة لتحقيق أهدافها، وكرد فعل على عمل الحيشة التي قامت باحتلال أريتريا عسكرياً أي متخذة القوة والسلاح.

ولكن بعد مدّة انقسمت جبهة تحرير أريتريا إلى عدة فصائل مقاتلة، ويختلف بعضها عن بعض بالعقيدة، فهناك فصائل تقوم على أساس إسلامي، وبعضها على أساس وطني، وبعضها على أساس اشتراكي. وأكبرها كان جبهة تحرير شعب أريتريا، وتعتمد الفكر الاشتراكي أساساً لحركتها، وتعّد أكبر التنظيمات.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) نشأ المجلس الوطني الموحد للفصائل الإسلامية والوطنية، وكانت هناك منافسة بين هذا المجلس وبين جبهة تحرير شعب أريتريا. وبرزت جبهة تحرير شعب أريتريا على الساحة بشكل قوي. بينما كان المجلس الوطني يتراجع، وذلك لأن حكومة الحيشة وجبهة تحرير شعب أريتريا تقومون على الاشتراكية، وإن كانتا تختلفان على الوضع في أريتريا.

وأما في الحيشة فقد وجدت جبهة تحرير شعب تجره وذلك للمنافسة بين شعبي (تجره) و(أمهرة) الحاكم في الحيشة إضافة إلى الفكر الحرّ والمساواة اللذين تنادي بهما جبهة تحرير شعب تجره. وربما للمتاجرة. ولا يزال هذا الصراع قائماً بين الفريقين.

ونشأت كذلك في الحيشة إثر انقلاب شعبان ١٣٩٤ هـ (أيلول ١٩٧٤ م) حركة عرفت باسم «الحركة الاشتراكية لكل أثيوبيا»، وهي حركة ماركسية أوجدها العسكريون الانقلابيون لدعم سلطانهم، وبقيت كذلك حتى رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) حيث أوجدت السلطة حزياً خاصاً بها عُرف باسم (أبقوت سيدد) أي اللهب الثوري وذلك لدعم حكمها.

وفي مسطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) استعدت التنظيمات كافة، وشكّلت السلطة الحاكمة وحزب الشعب العامل لأثيوبيا، والذي حمل يعد تعاليمه أشهر اسم وحزب عمال أثيوبيا، وغدا حزب الحكومة الرسمي، وانتخب رئيس الدولة منجستو ماريام أميناً عاماً له بالإجماع.

المقاطعة المساحة السكان الكثافة  
الحبشة:

عروسي	٢٣,٦٧٤	١,٦٦٢,٢٣٢	٧٠,٢
يالي	١٢٧,٠٥٢	١,٠٠٦,٤٩٠	٧,٩
غامو- كالا	٤٠,٣٧٤	١,٢٤٨,٠٣٣	٣٠,٩
غوجام	٦١,٢٢٤	٣,٢٢٤,٨٨١	٥٢,٧
هرر	٢٧٢,٦٣٦	٤,١٨١,١٦٧	١٥,٣
أيلوبابور	٤٦,٣٦٧	٩٦٣,٥٥٤	٢٠,٨
كالا	٥٦,٦٣٦	٢,٤٥٠,٤٦٨	٤٣,٣
شوا	٨٥,٣١٥	٩,٥٠٣,١٤٠	١١١,٤
سيدامو	١١٩,٧٦٠	٣,٧٩٠,٥٧٧	٣١,٧
تجره	٦٤,٩٢١	٢,٤٠٩,٥٩٩	٣٧,١
والاغا	٧٠,٤٨١	٢,٤٧٧,٢٧٦	٣٥,١
ويلو	٨٢,١٤٣	٣,٦٤٢,٠١٣	٤٤,٣
غوندار (بيجندر)	٧٩,٥٧٩	٢,٩٢١,١٢٤	٣٦,٧
المجموع	١,١٣٠,١٦٢	٣٩,٤٨٠,٥٥٤	

أريتريا:

أريتريا	٩٣,٦٧٩	٢,٦١٤,٦٩٩	٢٧,٩
إدارة عصب	٢٧,٤٦٤	٨٩,٠٩٩	٣,٣
المجموع العام	١,٢٥١,٣٠٥	٤٢,١٨٤,٣٥٢	٤٠,٠

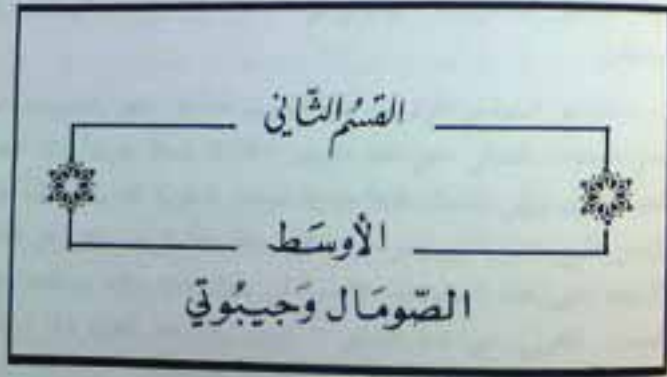
ومن المعلوم أن العاصمة أديس أبابا قد أصبحت مقاطعة إدارية وحدها، وهي في إقليم شوا، وكانت في هذا الجدول ضمن إقليمها. ويلاحظ أن مقاطعة هرر أكبر المقاطعات مساحةً، وأكثرها جزء من

ومع أن الحركات الثائرة في أريتريا وتجره حركات اشتراكية، وأن الحزب الحاكم في الحبشة اشتراكي إلا أن الخلاف بينهما على مفهوم الاشتراكية، ومفهوم الديمقراطية، ومفهوم الاستقلالية مع العلم أن هذه الحركات كلها اشتراكية غربية، وإن كانت تدعى الماركسية ظاهراً، فالمناداة شيء والتطبيق شيء آخر، وهناك مفاوضات وحوار دائم بين هذه الحركات. وفي ١٥ صفر ١٤١٠ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٩ م) شكلت جبهة تحرير شعب تجره والحركة الديمقراطية الشعبية الأثيوبية حركةً واحدةً حملت اسم الحركة الديمقراطية الثورية الشعبية.

تقسم الحبشة عدا أريتريا إلى ثلاث عشرة مقاطعة، إضافة إلى العاصمة أديس أبابا، وكان عدد سكان هذه المقاطعات حسب تقديرات ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) كما يأتي:



الصومال، أي أنها منطقتا معتصبة، إضافة إلى مناطق شرق الحبشة كلها.  
وتكون زيادة السكان السنوية ٣.١٪، حسب تقديرات ١٤٠٩ هـ  
(١٩٨٩ م).



مصور رقم [٤]

يمتد هذا القسم الثاني من خط العرض ١٣° شمالاً تقريباً عندما تقترب السواحل الإفريقية من شواطئ جزيرة العرب حتى لا يكون بينهما سوى ستة عشر ميلاً فقط حيث يتشكل مضيق باب المندب بل إن جزيرة برهم تقرب المسافة بين سواحل القارتين الآسيوية والإفريقية، ويكون طول هذا المضيق أربعين ميلاً، وتعيش في المنطقة الإفريقية قبائل (عيسى) و(عفر).

وتتابع السواحل الإفريقية نحو الجنوب مشكلة خليج (تاجورا)، ثم نحو الجنوب الشرقي حتى خط العرض ١٠.٣٠° شمالاً تقريباً، ثم تتجه نحو الشرق وإلى الشمال قليلاً موازية سواحل الجزيرة العربية مشكلة في البحر خليج عدن الذي يصل عرضه إلى ١٧٠ ميلاً تقريباً، وتبقى في ذلك الاتجاه حتى خط الطول ٥٠.٤٠° شرقاً أي بطول ٤٧٥ ميلاً، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي حتى خط العرض ١° جنوباً، وإلى خط الطول ٤١° شرقاً، مشكلة بذلك القرن الإفريقي، وتعيش القبائل الصومالية.

تعد هذه المنطقة فقيرة لقلة الأمطار فيها حتى ليغلب عليها المناخ الصحراوي، إذ لا تصل إليها الرياح الغربية حيث تحجزها عنها هضبة الحشة وهضبة البحيرات، ومع أن المناطق التي تقع في شرقي القارات وعلى العروض نفسها التي تمتد عليها هذه المنطقة تكون ذات أمطار موسمية صيفية غزيرة، لكنها هنا تُشرف في الشمال على البحر الأحمر الذي يُعد مغلقاً وضيقاً لذا لا أثر له، وتكون المنطقة كأنها ملصقة بجزيرة العرب، وهي كأنها في وسط القارات فتتشر فيها الصحراء. وأما المناطق

المائية أودية أو سيول تجري أثناء هطول الأمطار في فصل الصيف. وتحت  
بقية أيام العام، وهذه المجاري كلها تجري من الهضبة باتجاه الساحل،  
والذي يمكن أن تطلق عليه نهراً هو نهر شيلي الذي يبدأ من هضبة مرره،  
ويتجه نحو الجنوب الشرقي، وقيل أن يصل إلى (مقديشيو)، ويكاد يصب  
في البحر يتجه نحو الجنوب الغربي مسيراً لحظ الساحل تماماً، حيث  
يلتقي مع نهر جوبا القادم من هضبة جالا، ثم يتجهان ليصبا في البحر عند  
مرقا (كسمايو) حيث تأتيه أيضاً المياه المتحدرة من هضبة كينيا.

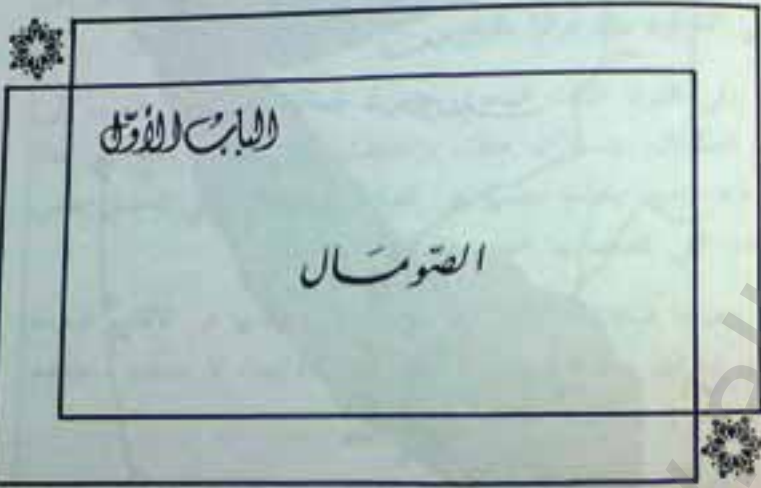
ولما كانت هذه المنطقة قليلة المياه لذا كانت قليلة الأشجار بل أقرب  
إلى الصحراوية أي مفتوحة يمكن الولوج فيها إلى الداخل دون أية عوائق  
تحول دون الدخول، وهذا ما جعل المسلمين يمكنهم التوغل إلى الداخل،  
ولما كانت البلاد فقيرة فإن أهلها بحاجة إلى الكثير من السلع، وهذا ما مكّن  
التجار المسلمين من حملها إليهم، وأخذ ما يزيد عنهم من بعض البضائع  
كالأغنام، والصمغ، والعسل. ونتيجة وصول المسلمين إلى جهات الصومال  
كلها استطاعوا التأثير على أهلها، وإدخالهم جميعاً بالإسلام. وهذا ما جعل  
أيضاً الحقد الصليبي عليهم كبيراً عندما قويت الدول المصرية، ووصلت  
إلى المنطقة، فصبت غضبها عليهم، واقتسمت أرضهم، وعملت على  
إذلالهم، وإبقاء أغنى مناطقهم بيد نصارى المنطقة من أجباش أو كيتيين.

وإن هذا القسم من شرقي إفريقيا وهو الصومال شكته قبائل  
صومالية، ويشكل إقليمياً واحداً، وإن كان في الشمال في منطقة صغيرة  
نسبياً تقيم قبائل (عفر) حيث تمتد منازلها على جزء من أرض الصومال،  
فلما جاء المستعمرون الصليبيون، وجزأوا هذا الإقليم جعلوا منه دولتين  
هما: الصومال وجيبوتي إضافة إلى أقسام أعطوها للحيشة وكينيا ليضي  
الإقليم ضعيفاً فقيراً، لا يمكنه الدفاع عن نفسه دون حماية، ولا الحياة  
الكريمة من غير مساعدات.

الجوية فصل إليها الرياح الموسمية الصيفية، وهي رياح رطبة محملة  
ببحر الماء، ويزيد في وطولها أنها تأتي من محيط حار، غير أن قائلتها  
تكون قليلة بالنسبة إلى هذه البلاد حيث تسير من الجنوب الغربي نحو  
الشمال الشرقي أي مسيرةً للساحل مما يجعلها قليلة الأهمية بالنسبة فيما لو  
كانت متعادلة مع السواحل. فالمحيط الهندي يكون مركزاً لضغط مرتفع  
نسبياً في فصل الصيف على حين تكون قارة آسيا مركزاً للضغط  
المنخفض، فتتحرك الرياح من المحيط الهندي نحو أواسط قارة آسيا،  
وتتحرك هذه الرياح نحو الشمال الشرقي بسبب دوران الأرض، وتُسبب  
هذه الرياح انقطاع الرياح التجارية التي تأخذ بالأصل اتجاهاً مغايراً، ويكون  
اتجاهها من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي. أما الرياح التجارية في  
نصف الكرة الجنوبي فإنها في هذا الفصل تجتاز خط الاستواء، وتسرود  
الرياح الموسمية، وتزيد من قوتها، ويكون اتجاهها قبل أن تجتاز خط  
الاستواء من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، ولكنها بعد ذلك الاجتياز  
تُغير اتجاهها بسبب دوران الأرض فيصبح من الجنوب الغربي نحو الشمال  
الشرقي.

وكذلك فإن الارتفاع دوره، والأراضي هنا منخفضة أي حارة، والوقت  
صيف أي زمن الحرارة لذا لم يسقط شيء من الغيث، إذ أن الرياح الرطبة  
تتعقد غيباً عندما تصل إلى منطقة باردة أي أكثر برودة من المنطقة القادمة  
منها، ولكن هذه الرياح القادمة من المحيط الهندي الدافئ. عندما تصل  
إلى الصومال تمر فوق أراضي أكثر حرارة بسبب انخفاضها وبسبب الحر،  
فترتفع الغيوم بعد أن يتبخّر قسم من بخارها، غير أنها عندما تتوغل نحو  
الداخل الأكثر ارتفاعاً تهطل بعض الأمطار، ولكن عندما تصل إلى الحيشة  
ذات الارتفاع تهمر أمطار غزيرة، وعلى هذا فالأمطار تزداد بالاتجاه نحو  
الغرب، وبسبب انخفاض المناطق الساحلية تحدث أحياناً فيضانات تنشأ  
عن الأمطار التي تتجمع في نهر شيلي.

فالمياه في بلاد الصومال قليلة نتيجة قلة الأمطار، وأكثر المجاري



البارئ الفؤاد

الصومال

www.alkottob.com

## لمحة عن تاريخ الصومال قبل إلغاء الخلافة

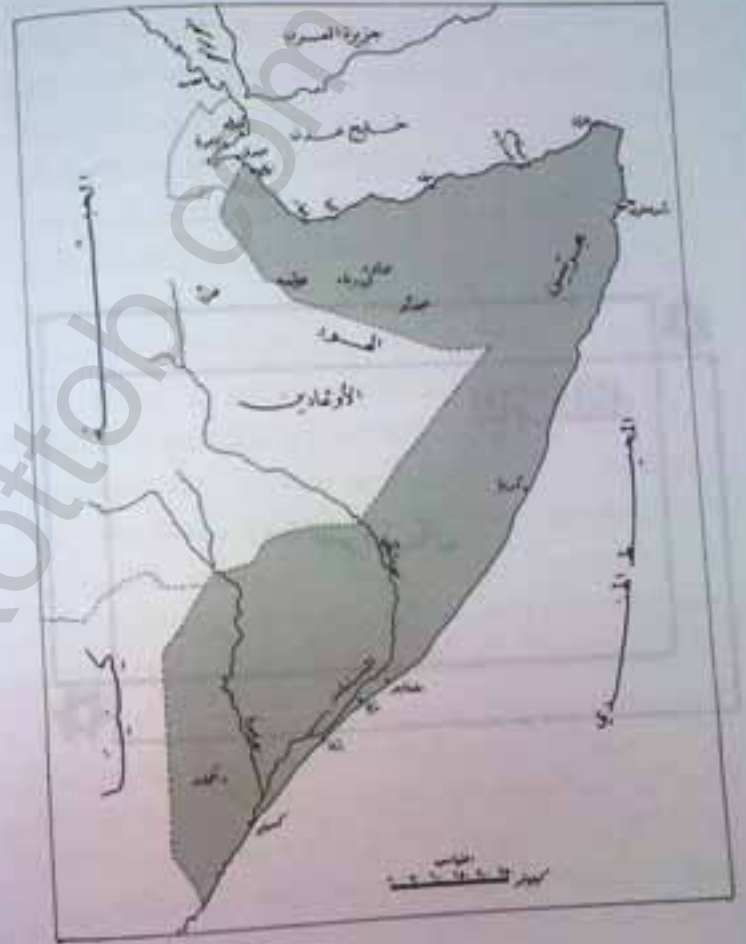
اعتنق أهل الصومال الإسلام في وقت مبكر نتيجة الصلة الوثيقة بين جزيرة العرب والصومال، وارتبط هذا الإقليم بالدولة الإسلامية بمراحلها كافة، وانتقل عدد من سكان هذا الإقليم في أيام الدولة العباسية الأولى إلى جنوبي العراق، وقد عُرفوا بالزنج.

وفي القرن الثالث الهجري هاجرت جماعات من أرض العرب إلى إقليم الصومال، واستقرت هناك، واختلطت بقبايل البانتو، ونتج عن هذا الاختلاط وجود جماعة جينية هي القبائل الصومالية التي تحمل بعض الميزات التي تتصف بها المجموعة العربية.

وعندما ضعف أمر الدولة الإسلامية خف سلطانها عن الأقاليم البعيدة فنشأت إمارات محلية يحكمها شيوخ القبائل، وزعماء لا يتجاوز سلطانهم المدن الكبرى وما يجاورها.

وقوع صراع بين الإمارات الإسلامية وبين دولة الحبشة النصرانية، ولم تعمل تلك الإمارات على وحدتها، ولا وحدة جهودها لمقاومة التسلط النصراني على بعض الإمارات التي احتلها، وعلى المسلمين الذين يعيشون في أرض الحبشة، مما جعل الصراع يطول أمده.

ووصل المستعمرون الصليبيون من البرتغاليين إلى أقصى جنوبي القارة الإفريقية، والتفوا حولها عام ٩٠٣ هـ (١٤٩٧ م)، وساروا مع سواحل إفريقيا الشرقية باتجاه الشمال، وسيطروا على الإمارات والمدن الإسلامية



مصور رقم [٥]

هناك، وأصرح ملك الحبشة بعرض على البرتغاليين التحالف معهم لقتال المسلمين.

وجاء العثمانيون إلى المنطقة ليقفوا في وجه المدّ الصليبي، وحلّوا محلّ المماليك بعد دخول القاهرة عام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م)، ودانت لهم بلاد الصومال وشرقي إفريقيا، وأنشأ أسطولاً في البحر الأحمر، وجعلوا قاعدته مدينة (زيلع)، وتبين لهم خطر الاتفاق بين البرتغاليين والأحياش، فانطلقوا مع سلطان إمارة (عدل) الإسلامية أحمد بن إبراهيم، وقدموا له المساعدات العسكرية فقام بالهجوم على الأحياش، غير أنه هُزم، وقُتل قائده (محموط) حاكم زيلع، فانطلق السلطان بنفسه أمام الجيش، وأعاد الهجوم، وانتصر بإذن الله، واسترجع كل ما فقدته في جوكه الأولى، واحتلّ عام ٩٣٥ هـ (١٥٢٩ م) قسماً من الحبشة.

استجد إمبراطور الحبشة (دجل) بأوروبا، وعرض أن تكون الكنيسة الحبشية مرتبطة بروما مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي.

نزل البرتغاليون فجأة في مدينة (مصوع) عام ٩٤٨ هـ (١٥٤١ م) غير أنهم هُزموا شرّ هزيمة، وأبید معظمهم، والتحقّت فلول الفارين من المعركة بالأحياش الذين كانوا يقاتلون سلطان إمارة عدل في أعالي بلاد الحبشة قرب بحيرة (تانا)، وقد انتصروا هناك، وقُتل السلطان أحمد بن إبراهيم.

وقامت سلطنة (هرر) في الجنوب تحمل على عاتقها نشر الإسلام ومحاربة نصارى الأحياش، ولكنها لم تستطع توحيد السلطنات الإسلامية في دولة واحدة.

أخذ نفوذ البرتغاليين يتسوّى في الحبشة فخاف المتسلطون على أنفسهم، وعشي البطارقة على كتبهم، فألبوا العامة على البرتغاليين، واستطاعوا طردهم عام ١٠٦٨ هـ (١٦٦٧ م).

أخذت الدولة العثمانية بالضعف، وأصبح واليها على مصر (محمد

علي) صاحب النفوذ مكانها في بلاد الصومال، وأعدت مصر تحكّم تلك الأجزاء باسم الدولة العثمانية.

بدأ الصراع الاستعماري يدخل المنطقة، واحتلت بريطانيا (عدن) عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م)، ودخلت فرنسا باب المناسة، وأرسلت عدة حملات استطلاعية لسواحل البحر الأحمر، إذ الحكم المصري ضعيف، والدولة العثمانية أضعف، وعملت فرنسا على احتلال (زيلع) و(مصوع) ولكنها فشلت في محاولتها، فطلب قائد الحملة الفرنسية من حكومت أن تطلب من محمد علي الوالي على مصر أن يتنازل عن مصوع، وكان يعتقد أنه بالإمكان الحصول على الطلب لأن خزانة مصر لم يكن يصل إليها من هذا الميناء سوى خمسين ألف فرنك، ويمكن لفرنسا أن تُعرض لها عن هذا المبلغ.

وكانت نتيجة الحملات الاستطلاعية التي أرسلتها فرنسا إلى المنطقة أنها رأت أن أكثر المناطق الصومالية صلاحية لفرنسا، ويمكنها الخضوع لها هي (تاجورا) لأن فيها عدداً من النصارى الكاثوليك، ويرغبون في التبعية لفرنسا، كما أن أحد المتنفذين هناك، وهو إبراهيم أبو بكر، يكره بريطانيا ويخشى من سيطرتها على المنطقة، ويمكنه طلب مساعدة أي فريق يتألف بريطانيا مهما كانت هويته، وخاصة بعد أن حجّزت له بريطانيا إحدى البواخر، وأدعت أنها كانت تنقل الرقيق، ولم تُعوض عليه شيئاً.

وضعف الحكم المصري بعد موت (محمد علي) بقليل، وضعفت سيطرته على المناطق الصومالية، وعقدت فرنسا عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) معاهدة مع أحمد أمي بكر (ابن عم إبراهيم أمي بكر) مثلاً لمشايخ القبائل في تلك المنطقة، واشترت فرنسا حسب نص المعاهدة ميناء (أوبوك) فأثار هذا غضب الدولة العثمانية التي تُعدّ هذه الأراضي جزءاً من دولتها، كما أثار غضب بريطانيا مناصرة فرنسا الأولى. ومع ذلك فلم تهتم فرنسا بأراضي (أوبوك) خوفاً من إثارة بريطانيا بل بقيت تنتظر اعتراف الخديوي بحقوقها

في (أوبوك) مقابل إعطائه الأرض التي تشغلها السفارة الفرنسية في القاهرة.

وفي هذه الأثناء وسّعت مصر أملاكها في بلاد الصومال حتى رأس حاقون)، واعترفت بريطانيا بهذا التوسع. وكان سبب عدم اهتمام فرنسا بـ (أوبوك) أن وزارة الحرية الفرنسية هي التي كانت تعارض بهذا الاهتمام إذ ترى أن المناخ غير ملائم للقيام بزراع فإن قوة البحرية الفرنسية ضعيفة في المحيط الهندي، ولا يمكن الاعتماد عليها، وأذاعت بياناً للفرنسيين أن من يريد منهم بناء مؤسسات في منطقة (أوبوك) فإنها هو على مسؤوليته الخاصة. وأخيراً رأت فرنسا أن تعطي ملك (شوا) جزءاً من أراضي (أوبوك) لكسب تأييده. وفي عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م) أرسلت فرنسا باخرة لتحديد أراضيها في (أوبوك) غير أن مصر كانت قد سبقتها، ورفعت العلم المصري في (أوبوك)، فعدت فرنسا هذا العمل تعدياً على حقوقها، ولكن الدولة العثمانية، ومصر، والأهالي جميعاً قد تجاهلوا هذا الحق الذي تدعيه فرنسا، وكذلك فإن بريطانيا قد وقفت في الطرف المقابل لفرنسا.

كانت مصر تخشى من وقوف إيطاليا في (عصب) في أرتيريا بجانب فرنسا، وكذلك فإن مصر لم تكن تستند على مساندة بريطانيا، وخاصة أن الحركة العربية في مصر كانت قد بدأت، لذلك رأت أن تعطي فرنسا ما تريد، وتنازلت لها عن (أوبوك). ووجد الفرنسيون الفرصة مناسبة لإرسال قوة لحماية الفرنسيين هناك بعد أن قتل الصوماليون المستعمر الفرنسي (أرنو) عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م).

كان الحاكم المصري لبلاد الصومال يُقيم في (هرر) التي تُعدّ مركز الإقليم، ويتبعها ثلاث محافظات هي: (تاجورا) و(زِيلَع) و(بربره). ولكن أصبح لفرنسا جزء من محافظة (تاجورا)، وهي أراضي (أوبوك)، وعقدت فرنسا معاهدة مع سلطان (تاجورا) أحمد بن محمد في ذي القعدة ١٣٠١ هـ (أيلول ١٨٨٤ م) رغم أن القوات المصرية لم تزَل فيها، ولم تخلها بعد، وعلى هذا فقد أصبح نفوذ فرنسا يشمل محافظة (تاجورا) كافة. وخشيت

بريطانيا على طريق الهند بعد أن رأت أطماع فرنسا في سواحل غرب البحر الأحمر، فأرادت أن تسيطر على منطقة باب المندب سيطرة تامة فعدت معاهدة مع سلطان (سوقطري) عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦ م).

واحتلت بريطانيا مصر إثر الحركة العربية، فأرادت أن تحلّ القوات البريطانية محلّ القوات المصرية في شرقي إفريقيا، وانتهزت قيام الحركة النهدية في السودان ففصلت سواحل البحر الأحمر وبلاد الصومال عن مصر، فعادت التجزئة إلى تلك المنطقة ثانية، وأخذ نفوذ السلاطين المحليين يظهر وخاصة في المناطق الساحلية مثل (زولا) و(تاجورا).

أرسلت بريطانيا العميد (هتر) للعمل في الساحل الواقع بين (زِيلَع) و(رأس حاقون)، وكان عليه أن يعقد المعاهدات مع الزعماء المحليين وخاصة في (بُلَهَار) و(ميت) و(بندر قاسم)، كما كان عليه أن يُسهّل عملية انسحاب الإدارة المصرية، ويمنع تدخل الدولة العثمانية في العمل لعرفة الانسحاب والمعاهدات، فالجانب الإسلامي يجب أن يكون بعيداً عن الساحة ولو كان لمصلحة فرنسا إذ تلتقي معها بالصليبية ومحاربة الإسلام.

كان رئيس الوزارة المصرية آنذاك الأرمي (نوسار) فأصدر الأوامر بإخلاء (هرر) وموانيء الصومال، غير أن حاكم (هرر) علي باشا قد أخبره بأن عملية الإخلاء صعبة جداً بسبب اندماج الجنود والموظفين المصريين مع أهالي الإقليم، وخاصة عن طريق الزواج، وأن القوم ستعم البلاد بعد عملية الإخلاء، لذلك فإن التجار والموظفين والجنود سيرفضون ذلك، غير أن (نوسار) أصرَّ على الإخلاء، وليحدث ما يكون فيلاد ليست لنا - بصفته نصراني - ولكن هذا الإقليم جزء من ديار المسلمين، وأرسل ذلك أيضاً إلى حاكم (زِيلَع) أبو بكر باشا ليقوم بعملية الإخلاء، وأصدر أمراً بعزل علي باشا عن (هرر)، وعيّن مكانه وضوان باشا، وكان حاكماً لها في السابق، وجعله تحت تصرف العميد البريطاني (هتر)، وفي الوقت نفسه فوض (هتر) بوقف صرف مرتب أي موظف أو ضابط يتأخر في عملية

الإخلاء. وكان الخديوي توفيق مُتردداً في إقرار هذا التصرف، ثم وافق أخيراً، وأضحى أن الدولة العثمانية لم تقبل باستلام هذه المناطق، وهو غير قادر على حمايتها.

لم تكن بريطانيا ترغب آنذاك في مواجهة فرنسا ولا إيطاليا، وإنما أرادت أن تترك يد فرنسا في (تاجورا) و(يد إيطاليا) في (عصب) لتقف هاتان الدولتان على الحياد عندما تحل في محل الإدارة والقوات المصرية في (هرر) و(زِيلَع) وبقية المناطق التي كانت فيها، بل ربما تساعدانها وتقفان إلى جانبها ضد الدولة العثمانية صاحبة السلطة الاسمية على هذه المناطق.

وأخيراً قرر العميد البريطاني (هتر) إخلاء الحاميات المصرية من زِيلَع في ١٠ محرم ١٣٠٢ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٨٨٤ م)، واستلمت السلطات البريطانية الجمارك بعد ثلاثة أيام، وسافرت أول سفينة تحمل الجنود المصريين من (زِيلَع) نحو السويس في ٢٦ محرم ١٣٠٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٨٨٤ م). وقرر البريطانيون أن تكون إدارة ساحل بلاد الصومال الممتد من (زِيلَع) حتى (رأس حاقون) تابعة مباشرة للحكومة الهند.

واتفقت بريطانيا وفرنسا عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) على إنهاء الخلافات الناشئة بينهما في هذه المناطق على أن يفصل بين منطقتي نفوذهما خط يمتد من جنوب (جيبوتي) نحو (هرر)، وأن تضمن كل منهما للأخرى حق التجارة مع إقليم هرر الذي لا يحق لأي منهما الاستيلاء عليه بعد خروج المصريين منه، وأبلغ وزير الخارجية البريطانية سفراء بلاده بأن بريطانيا قد أصح لها الساحل الممتد من جنوب (جيبوتي) حتى (بندر زباد)، وقد رفض الجنود المصريون إخلاء (هرر) وشكّلوا مع الأهالي كتلة وطنية لمجابهة الأجنبي. وهكذا فإن إنكلترا احتلت مينائي (زِيلَع) و(بربره)، واتخذتاهما مركزاً لمراقبة السفن القادمة من الهند والمساورة إليها، وبدأت تتوسّع حتى شملت الإقليم الذي عُرف فيما بعد باسم (الصومال الإنكليزي).

لم يستقر وضع الإنكليز في هذا الجزء من الصومال إلا في عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) حيث قضوا على حركة التعريب التي قادها (محمد بن عبدالله بن حسن) عام ١٣٢٠ هـ (١٩٠٢ م)، وأضحى أنه من أصلب هاشمي، وأنه المهدي، وألقب بـ(مهدي الصومال)، واستطاع أن يقاوم المستعمر مدة عشرين عاماً، وبعدما لحق البلاد من فقر، وأصاب القبائل من أذى لم تستطع بعدها المقاومة، فابتعدت عن (محمد بن عبدالله بن حسن)، فاستتب الأمر لبريطانيا في هذا الجزء من الصومال، وتولى (محمد بن عبدالله بن حسن) عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م).

وأما جنوبي الصومال وهو ما كان جنوب رأس (حاقون) فكان يتبع سلطان زنجبار واستأجر الطليان من سلطان زنجبار عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) موانئ على ساحل الصومال المشرف على المحيط الهندي لمدة خمسين عاماً، وقامت على إدارة هذه الموانئ شركتان إيطاليتان. وعندما ضعف سلطان زنجبار تنازل عن هذه الموانئ للإيطاليين مقابل مبلغ قدره مائة وأربعة وأربعون ألف جنيه. وفي الوقت نفسه قوي إمبراطور الحبشة (مظليق الثاني)، واستولى على إقليم (هرر)، وجاء باستعمار نصرتي جديد أكثر همجية ووحشية من الاستعمار الغربي، كما استطاع أن يحتل منطقة (الأوغادين)، ومنح الإيطاليين المناطق الداخلية للموانئ الصومالية.

وفي العام نفسه ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) اتفقت بريطانيا وفرنسا على إنهاء الخلاف بينهما في هذه المناطق، واقتسام النفوذ في سلطنة زنجبار ومنطقة شمالي الصومال، وشاركتها في الاقتران كل من ألمانيا وإيطاليا. أخذت بريطانيا القسم الأوسط من شرقي إفريقيا (ساحل كينيا)، وساحل الصومال على خليج عدن (الصومال الإنكليزي).

وأخذت ألمانيا الساحل الجنوبي من شرقي إفريقيا (تاجانيقا)، وأخذت إيطاليا الساحل الشمالي من شرقي إفريقيا (الصومال الإيطالي) واعترفت الدول الأخرى لها باحتلالها منطقة أريتريا.



## الفصل الأول

الصومال من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٦ محرم ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١ تموز ١٩٦٠ م

شعرت بريطانيا بشيوة بإلغاء الخلافة، وخاصة أنه كان لها اليد الطولى بذلك، وغداً يسيطر على مقر الخلافة سابقاً أحد أعوانها، كما شعرت أنه أصبحت لها حرمة التصرف بشؤون المسلمين وبلدانهم على نطاق أكثر شمولية دون رقابة ومن غير احتجاج هذا إضافة إلى نفوذها الواسع في عصبية الأمم، والتي تخضع أساساً لتوجيه الدول النصرانية التي هي الدول الكبرى.

تنازلت بريطانيا إثر إلغاء الخلافة عن منطقة جوبا السفلى (أنفى جنوب الصومال) لإيطاليا، وكانت من قبل تتبع كينيا، وأعطيت كينيا مقابل ذلك الأراضي الصومالية الواقعة شرق بحيرة «ودولف».

وقامت القوات الإيطالية في أرضها والصومال بغزو الحشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) رغم معارضة عصبية الأمم، وتمكنت من دخول العاصمة (أديس أبابا) في الأيام الأولى من عام ١٣٥٥ هـ (أذار ١٩٣٦ م). وفي الحرب العالمية الثالثة هُزمت القوات البريطانية في الصومال في بداية الأمر أمام القوات الإيطالية في الصومال الإيطالي، غير أن البريطانيين قد قاموا بهجوم معاكس، ودخلت قواتهم عن طريق (كسمبايو)، وأرغصوا الطليان على الانسحاب من أرضها، والحشة، والصومال. وتشكّلت إدارة

وأخذت فرنسا منطقة جيوتي على خليج تاجورا (الصومال الفرنسي). وأعطيت الحشة القسم الغربي من الصومال (الأوغادين). وهكذا قُسم الإقليم الصومالي أبشع تقسيم عقوبة لأهله لأنهم جميعهم من المسلمين.

وبقيت سلطنة زنجبار محصورة في جزيرتي (زنجبار) و(ميسا)، ووضعت تحت الحماية البريطانية.

وفي عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) أخذت الحشة منطقة (الهود) الصومالية من بريطانيا، دون موافقة الأهالي، ويرعى فيها مائتا ألف من الصوماليين. وظهر في منطقة الأوغادين محمد بن عبدالله بن حسن الذي أطلق عليه أسد الصحراء، وقام الاستعمار التصرائفي الحشوي.

كانت إيطاليا قد عقدت معاهدة مع الحشة، ثم اختلفت معها، وشجعت المنافسين للإمبراطور منليك الثاني في إقليم تجره، وفكرت باحتلال الحشة، وبدأت بإخضاع الأوغادين عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ثم انتقلت الدول الاستعمارية الثلاث (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا) على استقلال الحشة، وإقامة إمبراطورية فيها تحت تاج (منليك الثاني) تضم مملكة الحشة، والإمارات الإسلامية في المنطقة كافة، وذلك خوفاً من انتشار الإسلام، وطلب من الإمبراطور شن حرب على المسلمين، ووعد بتقديم الدعم له، وهكذا عادت (الأوغادين) للحشة.

عسكرية بريطانية في الصومال الإنكليزي والإيطالي على حدٍ سواء عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م).

وهُزمت إيطاليا في الحرب مع دول المحور التي كانت هي واحدة منها، ووُقعت معها معاهدة السلام في ربيع الأول ١٣٦٦ هـ (شباط ١٩٤٧ م)، وطالبت إيطاليا فيها بحقوقها في الصومال الإيطالي، وأعلنت عن تلك الحقوق التي تُدعيها، وبعد ستين وضعت الأمم المتحدة المستعمرة الإيطالية السابقة (الصومال الإيطالي) تحت الإدارة الإيطالية لمدة عشر سنوات، وبعدها تحصل على الاستقلال، وتسلّمت إيطاليا الإدارة من بريطانيا في ربيع الأول ١٣٧٠ هـ (كانون الأول ١٩٥٠ م).

كان الصوماليون يهدفون إلى توحيد أجزاء الصومال، وإعلان الاستقلال، ومنذ أن رجعت بريطانيا إلى الصومال بعد انفصالها على إيطاليا، وكانت قد هُزمت أمامها، وخرجت، عادت وأخذت تتقرب من أبناء الشعب لتجد لها الأعوان، وفي العام نفسه التي رجعت فيه ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) سمحت لثلاثة عشر شياً بتأسيس نادٍ لهم يجتمعون فيه. ولما انتهت الحرب العالمية الثانية، ووُقعت الأحكام العرفية التي فرضت لظروف الحرب، وكثر الجدل في أروقة الأمم المتحدة حول الوصاية على الصومال، وعندما سمحت بريطانيا لهذا النادي أن يتحوّل إلى حزب سياسي في شهر صفر ١٣٦٥ هـ (كانون الثاني ١٩٤٦ م)، ووُقنت أن هذا الحزب سيكون لها عوناً لتفوز بالوصاية على الصومال. وكانت أهداف هذا الحزب وحدة أجزاء الصومال، والعمل على رفع مستوى الشعب الثقافي والاجتماعي.

أرسلت الأمم المتحدة عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) وفداً إلى الصومال يُمثّل الدول الأربع الكبرى (بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا)، وحدث اختلاف كبير. وكانت الحبة تعمل على ضمّ الصومال وتبدي شدة تمسكها بالصراية ومحاربة الإسلام عسى أن تظهر بذلك. وتعددت الأراء والأهواء في البلاد، ووقعت حوادث كثيرة سالت فيها الدماء، وكثرت القتلى.

وفازت إيطاليا بالوصاية على الجزء الجنوبي من الصومال والذي كان ضمن مستعمراتها، فأخذت تضطهد حزب وحدة الشباب الصومالي، وأغلقت بعض فروعها، غير أنها عادت فغيّرت عطلتها بعد أن فشلت سياستها الأولى، وبدأت تتقرب من بعض قيادات الحزب، وحصل بعض التعاون، وافتتحت له الفروع في أجزاء الصومال كلها.

جرت الانتخابات الأولى عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وحصل حزب وحدة الشباب الصومالي على الأكثرية، وشكّل عبدالله عيسى الوزارة، وانتخب آدم عبدالله رئيساً للجمعية التشريعية.

وحدثت أزمة كبيرة في الحزب عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) إذ كان من بين المرشحين لوراثة محمد حسين حامود، وكان له رأي يخالف آراء بعض شخصيات الحزب التي ظهرت في البلاد حيث كان يرى ضرورة التعاون مع البلدان العربية، ويعمل لذلك، فوجدت هذه السياسة انتقادات واسعة في صحيفة الصومال، وقد هاجم أحد شباب الحزب هذه السياسة، ففصل من الحزب فما كان منه إلا أن اعتدى على محمد حسين حامود، فأعطي هذا الشاب منحة دراسية في الولايات المتحدة. وكان الحزب يصدر صحيفة أسبوعية باسم «الوحدة».

فصل محمد حسين حامود من الحزب، فشكّل حزياً خاصاً جديداً، عُرف باسم حزب «صوماليا الكبرى» وذلك في مطلع عام ١٣٧٨ هـ (متصف عام ١٩٥٨ م).

وتأسست عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) جمعية الشباب الصومالي في مدينة مقديشيو.

وشكّلت قبيلتا «ديجل» و«مرفلة» الحزب الدستوري المستقل عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، ويرى هذا الحزب أن يكون الحكم في الصومال «التحادي» حتى لا يسيطر قسم من البلاد على آخر، ولا يطفى حزب وحيد على الشعب باسم «الوطنية»، ولكن تعرّض هذا الحزب لأزمة بعد عشرة

سنوات من قيامه، وفصل قسم من أعضائه القياديين. وضعف الحزب.

ولما فشلت الحشة في معانها في ضم الصومال إليها كما ضمت لريتريا عملت على تشكيل حزب من بعض أعوانها، وأمدتهم بالأموال، فتشكلوا حزباً عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) عُرف باسم «الشباب الاحرار الصومالي». غير أن هذا الحزب بقي ضعيفاً، وقسوط من السكان كافة لمعرفتهم بنوايا الحشة، وسياستها الصراية، وتعضبها، ومحاربتها للإسلام وأهله خلال التاريخ، وسكان الصومال جميعهم من المسلمين.

وتأسس في منطقة البنادر حزب محلي بعد عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) عُرف باسم «الاتحاد القومي» غير أنه حزب ضعيف. وقد أطلق عليه في البداية «شباب البنادر».

وتأسس محمود عبدالرحمن حزب الرابطة الإسلامية، وكان من قبل في حزب وحدة الشباب الصومالي.

وجرت أول انتخابات عامة حيث شملت البالغين جميعاً وذلك في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م) واستطاع حزب وحدة الشباب الصومالي أن يفوز بثلاثة وثلاثين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها تسعين مقعداً، فاستمر بالحكم، وبقي عبدالله عيسى رئيساً للوزراء.

كانت الوصاية على الصومال الإيطالي قد حُذت بمدة عشرة سنوات ونتهى في جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ (كاسون الأول ١٩٥٩ م)، وكثر الحديث عن الانتخابات العاصية فتجددت في مطلع عام ١٣٧٩ هـ (تموز ١٩٥٩ م) فتنازل حزب وحدة الشباب الصومالي بواحد وستين مقعداً من أصل تسعين مقعداً أي فقد الكثير مما أحرزه قبل أربعة أشهر، وإن بقي بالحكم، وتقدم عبدالله عيسى رئيس الوزراء بمشروع للمجلس التشريعي يطالب بوحدة الصوماليين جميعاً وتلغص المشروع بـ:

١ - يحصل الصومال الإيطالي سابقاً على استقلاله إثر انتهاء مدة الوصاية.

٢ - إنشاء جيش وطني لأن المستعمرين الصليبيين قد حلوا الجيش الصومالي.

٣ - وحدة أجزاء الصومال في دولة واحدة، لها علم واحد.

### الصومال الإنكليزي:

حكمت بريطانيا هذا الجزء حكماً عسكرياً منذ أن رجعت إليه عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن هزمت إيطاليا التي أخرجتها منه في بداية الحرب، واستمر يخضع للحكم العسكري حتى عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) حيث عادت الإدارة المدنية.

تأسس في الصومال الإنكليزي حزب «الرابطة الصومالية»، وكانت أهداف هذا الحزب الاستقلال التام، ووحدة أجزاء الصومال، ويصدر صحيفة «قرن إفريقيا»، ووقفت الإدارة البريطانية من هذا الحزب موقفاً معادياً، واضطهدت أعضائه، وأصابت البلاد بقطر شديد عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، فكانت السلطة البريطانية تمتع وصول الماء إلى المتهمين بالانتماء إلى هذا الحزب حتى يعانوا تخليهم عن الحزب وعن مبادئه. وقد قاطع الحزب الانتخابات التي جرت في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م) لأنه كان يريد مجلساً نيابياً صومالياً، على حين كان الدستور الذي وضعته بريطانيا يقضي بأن يضم المجلس ٣٢ عضواً منهم ٢٠ عضواً بريطانياً، و١٢ عضواً صومالياً.

كانت بريطانيا ترغب بضم الصومال الإنكليزي إلى الصومال الإيطالي لتلحق سيطرتها على القرن الإفريقي ذي الموقع المهم، وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني في مدينة «هرجيسا» قاعدة الصومال الإنكليزي في شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م) بأن حكومته رأت منح الصومال الإنكليزي حق الاختيار بين الحكم الذاتي أو الاتحاد مع الصومال الإيطالي. بينما ترفض بريطانيا مشروع اتحاد أجزاء الصومال كلها، كما تنادي الأحزاب الصومالية.

انتهت مدة الوصاية الإيطالية على الصومال الجنوبي (الإيطالي)، ومطالب الشعب بالاستقلال عن طريق المؤسسات والتنظيمات السياسية، وتمت ذلك في المدة المحددة ٣ رجب ١٣٧٩ هـ (١ كانون الثاني ١٩٦٠ م).

وجرت انتخابات جديدة في شعبان ١٣٧٩ هـ (شباط ١٩٦٠ م) في الصومال الإنكليزي، وشاركت فيها الأحزاب التي تدعو إلى الاستقلال وإلى وحدة الصومال.

واجتمع ممثلون عن المنطقتين في شوال ١٣٧٩ هـ (سبتمبر ١٩٦٠ م)، واتفقوا على دمج جزأي الصومال في جمهورية مستقلة واحدة.

منح الصومال الإنكليزي الاستقلال في مطلع عام ١٣٨٠ هـ (٢٦ حزيران ١٩٦٠ م)، وتلقت خطة الاتحاد موافقة المجلس التشريعي في اليوم التالي. وأعلن عن قيام جمهورية الصومال المستقلة في ٦ محرم ١٣٨٠ هـ (١ تموز ١٩٦٠ م). وفي اليوم نفسه اجتمع المجلس التشريعي المنتخب من الحزبين وانتخب آدم عبدالله عثمان رئيس المجلس التشريعي في الصومال الإيطالي ليكون أول رئيس للجمهورية الجديدة.

ويضم المجلس التشريعي ١٢١ عضواً، ٩٠ عضواً من الصومال الإيطالي و٣١ عضواً من الصومال الإنكليزي. وقدم رئيس الوزراء عبدالله عيسى استقالت، وتشكلت وزارة ائتلافية شملت حزب وحدة الشباب الصومالي من الصومال الإيطالي، والحزبين الرئيسيين في الصومال الإنكليزي، وتولى رئاسة الوزارة عبدالرشيد علي شيرمارك رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي.

وأصبح اسم الدولة الجديدة «جمهورية صوماليا».

## الفصل الثاني

### الاستقلال

٦ محرم ١٣٦٠ هـ (١ تموز ١٩٦٠ م)

بقي حزب وحدة الشباب الصومالي هو المسيطر على السياسة الصومالية، وتابع مطالب الصومال الإقليمية في الأجزاء التي تخضع للحيشة، وكينيا، وسار في اتجاه الإقادة من أية جهة بغض النظر عن الارتباط بالمعسكر الغربي، إذ تلقت الصومال في تلك الأونة مساعدات من الإمبراطورية الروسية، ومن بعض الدول الشيوعية الأخرى. ووقعت نزاعات على الحدود مع الحيشة ومع كينيا.

استقال عبد الرشيد علي شير مارك من رئاسة الوزراء في صفر ١٣٨٤ هـ (حزيران ١٩٦٤ م)، وحل مكانه عبدالرزاق حاج حسين الذي كان يشغل سابقاً منصب وزير الأعمال فشكّل وزارته من أعضاء حزب وحدة الشباب فقط في ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (حزيران ١٩٦٧ م)، ومن ناحية ثانية فقد انتخب المجلس الوطني عبد الرشيد علي شيرمارك رئيساً للجمهورية وكان آدم عبدالله عثمان. وكلف رئيس الجمهورية لتشكيل الوزارة من جديد محمد حاج إبراهيم إنغال الذي كان رئيس وزراء الصومال الإنكليزي سابقاً.

## الحدود مع الحبشة:

دخلت جيوش الحبشة إسامرة هرر في ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م)، وتجنن (ماكوين) أول حاكم حبشي عليها، وأخذ يتوسع بمساعدة الدول الأوروبية النصرانية التي اتفقت فيما بينها أخيراً على تجزئة الصومال، فاستطاع (ماكوين) إخضاع منطقة (الأوغادين).

بدأت المحادثات بين إيطاليا التي دخلت منطقة الصومال الجنوبية، والتي عُرفت فيما بعد باسم (الصومال الإيطالي) وبين الحبشة لتسوية الحدود، واقترح (ملك الثاني) إمبراطور الحبشة أن يكون خط الحدود موازياً لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه مسافة ١٨٠ ميلاً، وتُعدت معاهدة بين الطرفين على هذا الأساس عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م).

وفي الوضع على هذه الحال حتى الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت بريطانيا احتلال الصومال الإيطالي، وأخذت تتحكم فيه حتى ربيع الأول ١٣٧٠ هـ (كانون الأول ١٩٥٠ م)، حيث وضعت الأمم المتحدة النصرانية تحت الوصاية الإيطالية فعدت إيطاليا إلى حكمه عدا منطقة (الهود) التي بقيت بيد بريطانيا. وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٧٤ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ م) عقدت معاهدة في لندن بين بريطانيا والحبشة تنازلت بريطانيا بموجبها عن منطقة (الهود) إلى الحبشة فدخلتها في جمانى الأولى ١٣٧٤ هـ (كانون الثاني ١٩٥٥ م)، وهكذا استطاعت الحبشة الظفر بإمارة هرر ومنطقتي الأوغادين والهود، ولكن الأوضاع لم تكن لتهدأ، إذ انفجرت ثورات، واهتزت المناطق، وزدادت الحركات بعد أن استقلت الصومال إذ أخذت تُطالب بإرجاع هذه الأجزاء إلى الوطن الأم. وكانت الحبشة تُهدد بقطع العلاقات السياسية فيما إذا استقلت الصومال. وبقيت العلاقات متوترة مع الدولتين حتى وقع قتال عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م)، وتدعم جمهورية الصومال جبهة تحرير الصومال الغربي التي تقوم بحرب عصابات في إقليم (الأوغادين).

## الحدود مع كينيا:

بعد أن احتلت إيطاليا القسم الجنوبي من الصومال (الصومال الإيطالي) تنازلت إلى بريطانيا التي تحتل كينيا عن قسم من الأراضي الصومالية، والتي عُرفت فيما بعد باسم (الصومال الكيني) عن طريق المساومات والاتفاقات الاستعمارية الصليبية حسب المصالح وتوزيع مناطق النفوذ. فلما استقلت الصومال كان لا بد من أن تُطالب باستعادة ما سلب منها. وحاولت بريطانيا إثارة هذه القضية لتؤخر استقلال كينيا، وطالبت الصومال بإجراء استفتاء لسكان المنطقة وإرسال لجنة لتفحص الحقائق. وشكلت بريطانيا لجنة غير أنها لم تفعل شيئاً. وبقيت المشكلة قائمة، والعلاقات بين الصومال وكينيا متوترة.

كانت كينيا ترفض إجراء أي استفتاء، وتعلن أنها لن تُقرط بشيء واحد من منطقة الحدود الشمالية وعندما أُجريت الانتخابات في كينيا وقعت صدامات خطيرة بين رجال الأمن وبين سكان المناطق الشمالية الذين قاطعوا الانتخابات، وطالبوا بالانضمام إلى الصومال. فقد وقعت صدامات في بلدة (أسيولو) ذهب ضحيتها أربعة من الصوماليين، وجرح تسعة آخرون، حيث تجتمع السكان أمام مراكز الاقتراع للاحتجاج على إجراء الانتخابات في منطقتهم، فأطلقت قوات الأمن عليهم النار، والقنابل المسيلة للدموع، وكانت الطائرات تُحلق فوق المنطقة تُراقب تجمعات السكان، واعتقلت السلطات الكينية عدداً من أعيان الصومالي الكيني.

وأخيراً استؤنفت العلاقات السياسية مع بريطانيا وكينيا عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

## الانقلاب الأول:

احتال أحد الشرطة رئيس الجمهورية عبد الرشيد علي شير مارك في ٤ شعبان ١٣٨٩ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٦٩ م) وبعد سنة أيام سيطر الجيش ومانقلاب عسكري على الحكم عشية اليوم الذي كان مقرراً فيه إجراء

انتخاب رئاسي، واستولى على السلطة قائد الجيش والقوات المسلحة محمد زياد بري، فعلق دستور (١٩٦٠م)، وحل المجلس الوطني، وألغى الأحزاب السياسية، وشكل حكومة جديدة من قبل المجلس الثوري الأعلى الذي يرأسه، وأعلن جمهورية الصومال الديمقراطية، وشكل (المليشيات) الشعبية لتدعم النظام، وتألقت من الشباب الصالح الذين هم دون سن العشرين، وأطلق عليها اسم «جول وديال».

وفي شهر شعبان ١٣٩٠ هـ (تشرين الأول ١٩٧٩م) أعلن محمد زياد بري دولة الصومال الاشتراكية، وتوالت البعثات من الإمبراطورية الروسية، وتعمدت ألمانيا الشرقية بتدريب رجال الأمن والشرطة. وبدأ برنامج ثوري للوحدة الوطنية، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وبدأت أعمال الإعدام في جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (حزيران ١٩٧٢م)، وتوجهت نحو أهل العلم، والتنظيمات الإسلامية فتلقت الصومال مقابل ذلك أموالاً سخية باسم المساعدة الأخوية نتيجة السنوات العجاف التي تحتاج الصومال، وكانت هذه الأموال عن طريق الجامعة العربية من الدول (الإسلامية) الغنية، وقد احتج العلماء على إرسالها نتيجة ما يجري في الصومال فذمعت عن طريق الجامعة العربية.

وفي ٧ رجب ١٣٩٢ هـ (١٦ آب ١٩٧٢م) أذاع الرئيس محمد زياد بري بده تطبيق الاشتراكية العلمية في الصومال والتي أسسها كارل ماركس، وطبقها لينين (العظيم) - حسب رأي البيان -.

وفي ١٤ رمضان ١٣٩٢ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٧٢م) يوم الذكرى الثالثة للثورة أعلن الصومال إلغاء اللغة العربية، واستخدام الحروف اللاتينية لعدة اعتبارات، ولظروف خاصة - حسب رأي أصحاب البيان - (وذلك عقب قبول الصومال عضواً في جامعة الدول العربية).

حل المجلس الثوري الأعلى نفسه بنفسه، وشوكت السلطة إلى الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الجديد، وأصبح أعضاء المجلس

الثوري الأعلى جميعاً أعضاء في الحزب الحاكم، وتولى محمد زياد بري الأمانة العامة للحزب.

جرت محاولة انقلاب فاشلة عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨م) قام بها بعض رجال القوات المسلحة، قتل فيها مئات الأشخاص، وألقي القبض على ١٧ ضابطاً، وحكم عليهم بالخيانة العظمى، وتم تنفيذ حكم الإعدام فيهم، وفر ضباط آخرون إلى الحبشة، وشكلوا هناك جبهة العمل الديمقراطي الصومالي، ومنهم عبدالله يوسف.

ووضع دستور جديد للبلاد، وعُد ساري المفعول في شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩م)، وأجريت الانتخابات العامة لمجلس الشعب الجديد في محرم ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩م)، وعقد جلسته الأولى في شهر صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠م)، وانتخب محمد زياد بري رئيساً للجمهورية.

أعلن الرئيس الصومالي حالة الأحكام العرفية في ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠م) بسبب زيادة عدد اللاجئين، وأعاد تشكيل المجلس الثوري الأعلى، ومنحه سلطات مُكثفة. ولكن في جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (أذار ١٩٨٢م) تحسّن الموقف بشكل كافٍ للاستغناء عن المجلس. وأعيد تشكيل الحكومة بصورةٍ تتسجم مع إلغاء المجلس. ولكن مما تجدر ملاحظته أن نفوذ قبيلة (مارهان) التي ينتمي إليها محمد زياد بري قد طغى على نفوذ قبيلة (ميجرتين) وقبائل (إسحاق) التي تُشكل مجموعة المعارضة الرئيسية.

وجرت اعتقالات واسعة بين صفوف السياسيين البارزين في المنطقة الشمالية في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢م)، ففُصل نتيجة ذلك نفوذ قبائل شمالي الصومال، غير أن الحكم قد واجه معارضةً شديدةً في تلك الجهات في العام التالي ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م)، وحدثت عصيان في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣م)، واستمرت أعمال الفوضى طيلة العام.

وجرى اختطاف الطائرات المدنية في صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) في سبيل لفت انتباه العالم إلى ما يجري في الصومال. ومع ذلك فإن الانتخابات العامة التي جرت في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) قد حصل فيها ترشحو الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي على ٩٩.٩٪ من مجموع أصوات الناخبين، وإن كان هذا يعطي مؤشراً إلى الخوف القائم في النفوس من غطرسة الحزب الحاكم.

وأعلن الرئيس الصومالي عن تشكيل حكومة جديدة في جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م)، وأعلن أنها ستولي أهمية خاصة للدفاع والاقتصاد. وتم إحداث وزارة للمالية في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (أب ١٩٨٥ م) طبقاً لسياسة الإصلاحات الاقتصادية.

وتشكلت في بريطانيا جبهة معارضة عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) حملت اسم حركة الصومال الوطنية، ثم انتقلت قيادتها إلى الحبشة عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م).

في رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) تعرض الرئيس الصومالي لحادث سيارة أجبره على الغياب عن بلاده مدة خمسة أسابيع للمعالجة الطبية في المملكة العربية السعودية، وتولى تسيير أمور الدولة في غيابه نائب الرئيس الأول، وزير الدفاع اللواء محمد علي سماتر، بعد فرض حالة الطوارئ المؤقتة.

وأجريت الانتخابات الرئاسية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) وكان محمد زياد بري هو المرشح الوحيد فحصل على ٩٩.٩٣٪ من أصوات الناخبين، وهذه نتيجة كلى استفاء عسكري، وهذا تحدثت الرئاسة الثانية لمدة سبع سنوات أخرى.

وأعيد تشكيل الحكومة من جديد في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) وتسلم اللواء محمد علي سماتر رئاسة الوزارة، وهو منصب

جديد، وكان يقوم به الرئيس نفسه، ولكن بقي يخضع للرئيس بصرفاته كلها.

وتعين العقيد عبدالقادر حاج محمد مساعداً للأمين العام للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، الحزب الحاكم، في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م).

وأعيد تشكيل الحكومة في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وتعين أخ الرئيس لأمه (عبدالرحمن جاما بري) وزيراً للمالية، وكان من قبل يشغل منصب وزارة الخارجية.

وقعت الصومال والحبشة معاهدة سلام بينهما في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م)، وعُدَّت أنها كانت سبباً في زيادة شعبية الرئيس محمد زياد بري على الرغم من أن الصومال قد حصلت على السلام دون التصريح بمطالبتها بمنطقة الأوغادين.

### علاقات الصومال مع الدول المجاورة:

كانت الصومال تطالب دائماً بحق تقرير الصوماليين جميعاً وخاصة أولئك الذين يعيشون في منطقة الأوغادين التي تسيطر عليها الحبشة، ومنطقة الصومال التي تسيطر عليها كينيا، والتي تشكل المنطقة الشمالية من كينيا.

### أ- مع الحبشة:

شنت جبهة تحرير الصومال الغربية في رجب ١٣٩٧ هـ (نموز ١٩٧٧ م) هجوماً في قلب الأوغادين وبدعم من حكومة الصومال، وهذا ما أدى إلى إغلاق القنوات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية بين الصومال والإمبراطورية الروسية، والتي كانت قائمة منذ عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) عندما قام الانقلاب الأول في الصومال، وتم طرد ستة آلاف إيثريي روسي من أراضي الصومال في ذي الحجة ١٣٩٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٧ م). وقامت الحبشة بشن هجوميين معاكسين في أواخر محرم ١٣٩٨ هـ (كانون الثاني ١٩٧٨ م) وبدعم روسي، وكينوي، واضطرت الصومال إلى

الانسحاب في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م). وبقيت العلاقات بين الصومال والحشة في دائرة مغالفة، وكان الرئيس الصومالي يرفض أي حوار مع الحشة، ما دامت الجيوش الحشية تحتل المناطق الحدودية للصومال.

اجتمع الرئيس الصومالي محمد زياد بري مع الرئيس الحشي منحسو ماريام في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م). وهو أول لقاء بين قادة البلدين منذ عشر سنوات، وكان اللقاء يهدف إلى وضع حدٍ للعداوة، وإنشاء لجنة صومالية-حشية مشتركة لحلّ موضوع الأوغادين، وتمّ لقاء هذه اللجنة عدّة مراتٍ كل بضعة شهور. ولمدة سنةٍ ونصف لم تقع أية حوادث على الحدود بين الطرفين، وحتى انتهت الصومال الحشة في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) بالتدخل المسلح في منطقة (توغديبر) التي تقع شمال مقديشيو وعلى بعد ٧٠٠ كيلومتر منها، وإن أنكرت الحشة هذا التدخل وهذا الأذى إلا أن التوتر تصاعد لأن كلا الجانبين واصل الحملات الإعلامية وأذاعا حشد جيوش الطرف الآخر على الحدود.

ثم عادت المفاوضات وتمّ اللقاء ثانية بين رئيسي البلدين في مقديشيو في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وتمّ توقيع اتفاقية السلام بنجاح، وتشمل أن تعود العلاقات السياسية بين الدولتين، وأن تُسحب جيوش الطرفين من الحدود، وأن يتم تبادل الأسرى من الجانبين، وأن يمتنع كل طرف من اتخاذ التهديد بالقوة ضد الفريق الآخر، والتوقف عن مساعدة منظمات المعارضة للدولة الثانية. ودعوة الأقاليم للاستقلال السياسي، وكذلك تقرّر أن تعالج قضية الأوغادين من قبل لجنة مشتركة فيما بعد، ولم ينقضى الشهر حتى سُحبت الجيوش من الحدود، وفي صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) تمّ إعادة ٣٧٤٥ أسير من الجانبين إلى الوطن كانوا قد أسروا خلال حرب الأوغادين ١٣٩٧-١٣٩٨ هـ (١٩٧٧-١٩٧٨ م).  
وعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الصومالية-الحشية المشتركة في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) لتنفيذ اتفاقية السلام التي وقّعت في مقديشيو في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م).

## ب- مع كينيا:

وتحسّنت العلاقات بين الصومال وكينيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) نتيجة توقيع عدة اتفاقيات بين الدولتين تشمل الموضوعات الأخرى غير السياسية كالتجارة، والتعاون الفني، والاتصالات. وفي ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٧ م) وقع وزراء من كلا البلدين على التعاون المشترك، وتعهد الجانبان بتوطيد العلاقات الوثيقة القائمة. غير أن الحكومة الكينية اتهمت القوات الصومالية في شهر صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بانتهاك حرمة الحدود أثناء مطاردة أعضاء حزب الحركة الوطنية الصومالية.

إن القتال المتقطع باستمرار في منطقة الأوغادين منذ عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، والقحط الطويل منذ ذلك العام أيضاً، ولغاية عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) حيث انتهزت أمطار غزيرة، ومشكلة اللاجئين المعقدة كلّ هذه أدّى إلى عودة أعدادٍ من اللاجئين الأحياش إلى أراضيهم الزراعية في مواطنهم. غير أن عودة سنوات القحط عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) كان الاحتمال كبيراً لتدفق اللاجئين من جديد من الحشة، وقدرت وكالات الأمم المتحدة بأن السكان الذين تمّ تأمين مساكن لهم في مخيمات اللاجئين بالصومال حوالي سبعمئة ألف في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، ولكن استمرار تدفق اللاجئين خلال ذلك العام قد زاد من سكان مخيمات اللاجئين إلى ثمانمئة وأربعين ألفاً في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م). وأدّى هذا إلى تدهور في الاقتصاد الصومالي، وضرورة طلب مساعداتٍ دولية. وقدرت وكالات الأمم المتحدة بأن حوالي ٤٤٥,٠٠٠ لاجئٍ حشيين قد بقوا في الصومال الجنوبي في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م)، وشغلت لبرنامج مساعداتٍ غذائيةٍ وماليةٍ في جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٩٠ م) تقدّم إلى ٧٠٪ من اللاجئين الذين فضلوا البقاء في الصومال، وأما ٣٠٪ فقد قرّروا الإياب إلى الحشة.



ونتيجة التحاسن المنظر ولستين متواليتين قرّرت الحكومة في رجب ١٤٠٧ هـ (أذار ١٩٨٧ م) إعلان حالة الطوارئ، وأذاعت أن ثلاثة ملايين إنسان مهددين بخاطر المجاعة، وهذا ما نشط عمل وكالات المساعدة الدولية بالإغاثة.

وقام بعض أعضاء جبهة الخلاص الوطني الصومالية في عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) بمحاولة انقلاب فاشلة، وشاركهم مجموعات معارضة أخرى، وشكّلوا الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال، ثم انصمّت إليهم مجموعة أخرى أسّست عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) الحركة الوطنية الصومالية وبدعم من الحشّة عزّت وحدت من هذه الجبهة متطقة الحدود في رمضان ١٤٠٢ هـ (تموز ١٩٨٢ م) وعلى الرغم من المساعدة العسكرية التي جاءت من إيطاليا ومن الولايات المتحدة فإنه لم يكن بالإمكان زحزحة القوات الغازية عن مواقعها. وأعلنت الحكومة الصومالية العفو العام فاستسلم ماثا مقاتل بناء على ذلك العفو في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م). وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) أعلنت الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال مسؤوليتها عن أعمال الهجوم التي وقعت في الشمال والغرب. غير أن الحكومة الصومالية قد وضعت اللوم، وعزت القيام بالهجوم إلى الحشّة كعادتها. وقد قلّ حجم مساعدات الحشّة للمعارضة الصومالية بعد اللقاء الذي تمّ بين رئيسي الحشّة والصومال في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) وخاصة الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال، والتي نُقل أن عدداً من قادتها قد وضعوا تحت الإقامة الجبرية في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م)، وفي الشهر نفسه استطاعت الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال أن تحاصر مدينة «هرجيسة» وأن تعزلها عن بقية المنطقة، وأن تقطع الطريق المؤدّي إلى جيبوتي، وأذاعت الجبهة في الشهر التالي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) أن مقاتليها قد اشتبكوا مع قوات الحشّة في الهجوم الحدودي على منطقة «توغديبر»، وبعد ثلاثة أشهر أعادت الجبهة سيطرتها على مدينة «هرجيسة» ومدينة «بوراو»

وميناة وبربرة، على خليج عدن. وأبكرت الحكومة هذا الادعاء. وظهر بعد شهرين أي في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أن بعض هذه المناطق قد أعيدت السيطرة عليها.

وجرى قتال عنيف في أشهر الصيف، وانتهى بإعادة سيطرة قوات الحكومة على «بوراو» في أول ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (١٥ تموز ١٩٨٨ م). وعلى «هرجيسة» في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (أب ١٩٨٨ م)، وكان الأجنب قد أعلنوا «هرجيسة» في منتصف شوال ١٤٠٨ هـ (١ حزيران ١٩٨٨ م). ولم تستطع الحكومة بعدها تجاهل مطالب المعارضة الصومالية وحركة الصومال الوطنية.

وصرحت حركة الصومال الوطنية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) بأنها لا تزال تسيطر على ٩٥٪ من المنطقة. وفي الشهر نفسه، وبتوصية من اللجنة التي كُلّفت للتحقيق بمشكلات الشمال أعلنت الحكومة برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية للمنطقة. وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (أذار ١٩٨٩ م) شكلت الحكومة لجنة وطنية لإدارة المناطق الشمالية الشرقية، ومناطق «توغديبر» من البلاد.

وفي هجوم متجدد وقع في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) أذاعت حركة الصومال الوطنية أنها استولت على مدينة «أودويناء» وقتلت خمسمائة جندي من جيش الحكومة، وأنها هاجمت مدينة «عين أبوا»، وهي مدينة تبعد عن «بوراو» مائة وعشرين كيلومتراً، وتقع إلى الجنوب الشرقي منها. وفي الشهر نفسه عُيّن حسين عبد الرحمن متان وزيراً للدفاع، وهو أول وزير للدفاع مدني منذ عشرين سنة مرت على الصومال، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على رغبة الحكومة بإيجاد حلّ سلمي للحرب الدائرة في المناطق الشمالية عوضاً عن الحلّ العسكري الذي لم يتح عنه إلا الخراب.

وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (أذار ١٩٨٩ م) قام جنود من إقليم الأوغادين، وهم يُشكلون جزءاً كبيراً من الجيش الصومالي، واحتلوا مدينة «أفمانو» في

الجنوب، في منطقة وجوبا السفلى، وذكروا أن هذا إنما كان لطرد تم اعتقال وزير الدفاع السابق العماد عدنان عبدالله نوري، وهو مثلهم من إقليم الأوغادين. وهذا المعصيان بعد مفاوضات حثرت مع بعض القضاة من أصحاب الرتب العالية، وأعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديد في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م).

وفي المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) جرى نقاش حول التعددية الحزبية، ولكن صدر القرار الأخير أن الصومال غير مستعد في هذا الوقت لهذا التغيير، وكان من المقروض أن تجري الانتخابات العامة لمجلس الشعب في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) غير أنها تأجلت لمدة سنة.

تفجّر الشعب في مقديشو بعد عيد الأضحى من عام ١٤٠٩ هـ (منتصف تموز ١٩٨٩ م)، وأتى ذلك إلى اعتقال عدد من العلماء في أوائل العام الجديد ١٤١٠ هـ، وأُشيع أن عدداً من أعضاء مجموعة اتحاد صوماليا قد شاركوا في هذه الأعمال، وكذلك أعضاء من جبهة الصومال المتحدة الوطنية، وقد قمع الجيش والشرطة المظاهرات التي كان نتيجتها أربعمائة قتيل وألف جريح، وأعلنت منظمة حقوق الإنسان بأن ستة وأربعين من الذين قتلوا قد اعدموا إعداماً بعد المظاهرات.

وإن قبيلة «ماهران» التي ينتمي إليها الرئيس محمد زياد بري، والتي تعدّ هي الحاكمة قد فقدت الدعم الذي كانت تحظى به من أفراد قبائل الأوغادين الذين يقعون في الصومال والذين يعمل كثير منهم في الجيش. وعرض الرئيس أن يتخلّى عن السلطة، كما أعلن أن أحزاب المعارضة سبّح لها بالمنافسة في انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها في جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٩٠ م).

وأشيع أن صدامات وقعت بين قوات الحكومة وبين العسكريين الذين

ينتمون إلى قبائل الأوغادين في الصومال الجنوبي، كما أُشيع أن الحكومة قد فقدت سيطرتها على أكثر أجزاء البلاد، ولم يبق تحت هيمنتها سوى مقديشو، وبيرو، وجزء من هرغيسا. وإن العسكريين من الأوغادين الذين أُبعدوا عن الجيش قد شكّلوا مجموعة معارضة جديدة إضافة إلى الحركة الوطنية الصومالية في الصومال الجنوبي، والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد.

وأعادت الحكومة الصومالية سيطرتها على مدينة أفمادو في الصومال الجنوبي من يد الحركة الوطنية الصومالية في أوائل ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أوائل تشرين الأول ١٩٨٩ م).

وعين الرئيس محمد زياد بري لجنة لإعادة النظر في الدستور مع فكرة تشكيل أحزاب سياسية معارضة للمشاركة في الانتخابات المقرر إجراؤها. وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) أقال الرئيس الوزارة لفشلها في حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حسيما لقاعه، ودعا اللواء محمد علي سماتر رئيس الوزراء الأسبق وكلفه بتشكيل وزارة جديدة، وتمّ تشكيلها في رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م).

إن الصدامات بين قوات الحكومة والمعارضة قد زاد من خروج الكثيرين من الصومال، ولجؤهم إلى الحبشة وكينيا، وقُدّر عدد هؤلاء اللاجئين في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) بأربعمائة ألف صومالي كانوا يعيشون في مخيمات في الحبشة.

### العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة بطيئة في تنفيذ برنامج المساعدة العسكرية والقنية للصومال الأمر الذي أدّى إلى فتور العلاقات بينهما، وأعلن الرئيس محمد زياد بري في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) بأن العلاقات السياسية مع الامبراطورية الروسية يجب أن تعود. فقامت بعثة عسكرية أمريكية بزيارة للصومال في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م)، وبعد

مناقشت مع الحكومة الصومالية، وافقت اللجنة على زيادة المساعدات العسكرية للصومال، ولم تحدد هذه المساعدة بأموال لشراء أسلحة أمريكية دفاعية، والتي كان عليها قيود من قبل. وبلغت المساعدة العسكرية الأمريكية للصومال عام 1407 هـ (1987 م) تسعة ملايين دولار تقريباً.

واشتركت القوات الأمريكية في تدريبات عسكرية مع القوات الصومالية في الصومال في ذي الحجة 1407 هـ (أب 1987 م)، وصرحت الحكومة الصومالية في ربيع الأول 1409 هـ (شربن الأول 1988 م) عن نيتها في تقوية أواصر الصداقة مع الولايات المتحدة في مجال الدفاع. وأذعت الولايات المتحدة في صفر 1410 هـ (أيلول 1989 م) أن هناك مقترحاً واسعاً من لجنة حقوق الإنسان على الحكومة الصومالية وخاصة الجيش الصومالي لما يقوم به ضد المعارضة من أعمال وحشية ضدًا. وحسب المزاعم الأمريكية فقد علقت الحكومة الأمريكية مبلغ مليونين ونصف دولار من المساعدة العسكرية، وواحد وعشرين مليوناً من المساعدة الاقتصادية للصومال.

### الأحداث الأخيرة:

أسس الرئيس الصومالي محمد زياد بري في مقديشو مكتبة للمنظمة الديمقراطية الشعبية الأوروبية المعارضة في الحشة نظام (متغستو ماريايم) فما كان من الحكومة الحشبية إلا أن صاعقت من دعم المعارضة الصومالية.

واشتد القتال بين قوات الحكومة الصومالية، وبين قوات فصائل المعارضة التي زاد ضعفها، وظهر تفوقها، واضطر الرئيس الصومالي أن يفر من البلاد في 13 رجب 1411 هـ (28 كانون الثاني 1991 م). وتمكنت القوات المسلحة المعارضة التي تتألف أكثريتها من أفراد قبيلة «الهوية» أن تدخل مقديشو بقيادة العقيد (محمد فارح عبيد)، وتسلم علي مهدي محمد رئاسة الدولة مؤقتاً لمدة شهرٍ ريثما يتم تنظيم الدولة، وكان رئيس

الحكومة الصومالية التي كانت على رأس السلطة يوم قام بالانقلاب محمد زياد بري في 10 شعبان 1389 هـ (21 تشرين الأول 1969 م). كما عهد إلى (عمر عروة) برئاسة حكومة مؤقتة، وهو من قبيلة الهوية نفسها، ومن تنظيم نفسه (المؤتمر الصومالي الموحد)، وقد تحالوا باقي التنظيمات السياسية المعارضة وقواتها المسلحة التي ساعدت في قتال قوات محمد زياد بري، وهذا ما أثارها عليها وخاصة قبيلة «المجرتين» وتنظيمها «الجهة الديمقراطية لإفقاد الصومال» بقيادة (عبدالله يوسف)، وقبائل «الإسحاق» وتنظيمها «الحركة الوطنية الصومالية» برئاسة (عبد الرحمن أحمد علي نور)، وكذلك الحركة الديمقراطية الصومالية وجماعات إلهيم الأوغادين برئاسة (عمر حسن). وقد اشتد الخلاف عندما قام (عمر عروة) بتسريح الجيش الصومالي وسحب الأسلحة منه حيث حُصرت الأسلحة بيد أفراد قبيلة الهوية. بل زاد التحامل للآخرين حتى وصل إلى الحناج العسكري لقبيلة «الهوية» الذي يتزعمه العقيد (محمد فارح عبيد). فوقع الخلاف بين بطون قبيلة الهوية نفسها فعشيرة «الأبعال» تؤيد علي مهدي محمد الذي يتسم إليها، والذي يتزعم الحناج السياسي، كما يؤيده الزعيم (أحمد جيلو)، وعشيرة «الهيرجدر» تؤيد محمد فارح عبيد الذي يتسم إليها، والذي يتزعم الحناج العسكري، ويعمد (عثمان أحمد حسن أبو) مستشاره السياسي.

وبقيت قبائل الداروط تدعم الرئيس السابق محمد زياد بري الذي بقي له كيان صغير في الجنوب على حدود كينيا، ويتزعم ما يسمى بالحزب الاشتراكي الثوري، وكان محمد زياد بري قد انتقل إلى كينيا بعد فراره من الصومال، ومنها انتقل إلى نيجيريا. وكانت كينيا قد منحت القوات التي تقاوم مع محمد زياد بري تسهيلات عسكرية في المناطق الحدودية داخل كينيا، فتضرب وتعود إلى كينيا، كما أن عبد العزيز بري قد أقام معسكراً للتدريب قرب مدينة (لامو) الكينية، الساحلية، ويُقيم هناك كذلك (محمد سعيد حوسي) صهر محمد زياد بري، والملقب باسم (مورغان).

والتقت الصراخ بين الفصائل الصومالية واستقل الشماليون، وشكلوا جمهورية أرض الصومال برئاسة عبد الرحمن أحمد علي نور زعيم قبائل الإصحاق. وسيطر على العاصمة مقديشو المؤتمر الصومالي الموحد الجناح السياسي بقيادة رئيس الدولة الموقت علي مهدي محمد، ورئيس الوزارة عمر عرتة، ورئيس الأركان أحمد جيلو، ونائبهم الجناح العسكري برئاسة العقيد محمد فارح عبيد الذي تعرف جماعته بالجهة الوطنية الصومالية.

وفي أقصى الجنوب كيان الحرب الاشتراكي الثوري الذي يؤيد محمد زبلا بري، وتدعمه قبائل الداروط.

وأصومت ناز القتال بين الأطراف الصومالية، وتشرّد الناس نتيجة الحرب، وانتشرت المجاعة، وأخذ السكان يتساقطون صرعى لمن حيا من القتل أهلكته المجاعة...

### مؤتمر المصالحة الأول:

وجّه الرئيس الحبيوني (حسن جوليد ابتدون) نداء في ٢٣ شوال ١٤١١ هـ (٧ أيار ١٩٩١ م) للمصالحة، ولت النداء أربع جهات هي:

- ١- "الجهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال"
- ٢- "المؤتمر الصومالي الموحد"
- ٣- "الحركة الديمقراطية الصومالية"
- ٤- "الحركة الوطنية الصومالية"

وعُقد المؤتمر لمدة سبعة أيام ٢٣ - ٢٩ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٥ - ١١ حزيران ١٩٩١ م) وتقرر فيه:

- أ- تصفية النظام السابق.
- ب- وقف إطلاق النار بين الفصائل.
- ج- عقد مؤتمر للمصالحة في الشهر القادم تشارك فيه الفصائل جميعها.

ووضع جدول أعمال للمؤتمر المقبل، وفيه:

- ١- إعداد دستور مؤقت لجمهورية الصومال.
- ٢- اختيار أعضاء مجلس نوابي مؤقت.
- ٣- اختيار رئيس جمهورية مؤقت.
- ٤- تشكيل حكومة وطنية.

تم انعقاد المؤتمر في ٤ - ١٠ محرم ١٤١٢ هـ (١٥ - ٢١ تموز ١٩٩١ م) برئاسة آدم عبدالله عثمان الرئيس الأسبق لجمهورية الصومال، وبرعاية الرئيس الحبيوني حسن جوليد ابتدون.

وشاركت فيه الفصائل الصومالية المغتالة الآتية:

- ١- الجهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال.
- ٢- المؤتمر الصومالي الموحد.
- ٣- الحركة الديمقراطية الصومالية.
- ٤- الحركة القومية الصومالية.
- ٥- التحالف الديمقراطي الصومالي.
- ٦- الجهة الصومالية الموحدة.

ولم تشارك فيه الحركة الوطنية الصومالية التي تسيطر على شمالي البلاد.

وشاركت كذلك بعض البلدان العربية بصفة مراقب، وهي: السعودية، اليمن، عُمان، ليبيا، مصر، السودان.

وكذلك شاركت بعض الدول الإفريقية بصفة مراقب أيضاً، وهي: أوغندا، الجبشة، نيجيريا. وبعض البلدان الأجنبية، وهي: إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، الصين، الإمبراطورية الروسية، والولايات المتحدة الأمريكية.

والمنظمات الدولية وهي: جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة

الإفريقية، الأمم المتحدة، المؤتمر الإسلامي، الجماعة الاقتصادية  
الأفريقية، منظمة مكافحة التصحر من أجل التنمية.

ولكن لم يؤد الأمر إلى نتيجة واستمر الصراع، واشتد القتال، وزاد  
التشرد، وتفاقمت المجاعة، وكثر عدد القتلى حتى أصبحت الأرض تئن  
لكثرة من يدفن فيها، ورتى التراب حالة من يعيش عليه.

وأخيراً:

كانت تصل إلى الصومال بعض مواد الإغاثة الدولية فتعمل قوات  
الفصائل المتحاربة على كسبها لمصلحة أفرادها، وهكذا لا تصل مواد  
الإغاثة إلى السكان الجوع.

وحدثت الولايات المتحدة في تصروف الفصائل المتقاتلة في الصومال  
حجةً لدخول الصومال وتحقيق بعض أهدافها في تهديد السودان، فأرسلت  
قوات إلى الصومال، وقد أعلن الرئيس إرسالها فقال: تمزرت باسم  
الرب... إرسال خمسة وعشرين ألف جندي إلى الصومال. وكذلك  
ساعتت دول كثيرة في هذه القوات المتعددة الجنسيات. وليس في  
الصومال من ثروات، فالجرب اليوم ليست من أجل ثروات إلا أن الصليبيين  
يضعون أيديهم عليها بالأصل في معظم أمصار العالم الإسلامي، وإنما  
الهدف هو الحرب الصليبية وإياداة المسلمين إضافة... فهذه هي المرحلة  
الأخيرة التي وصلت إليها الحرب الصليبية.

وفي إعلان الرئيس الأمريكي بإرسال القوات ما يؤيد ذلك.

## الفصل الثالث الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الصومال الحالية ٦٣٧.٦٦٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشرف من  
الشمال على خليج عدن، ومن الشرق على المحيط الهندي، ويبلغ طول  
ساحلها ٣٠٢٥ كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٢٣٤٠ كيلومتراً حيث  
تجاور جيبوتي من الشمال، ويبلغ طول حدودها معها ٥٨ كيلومتراً،  
والحبشة من الغرب، وطول حدودها معها ١٦٠٠ كيلومتر، وكينيا من  
الجنوب، وحدودها ٦٨٢ كيلومتراً.

هذه هي مساحة الصومال المستقلة، ولكن هناك أجزاء صومالية تحت  
سيطرة الحبشة وكينيا، وتُعاذل هذه المساحة أيضاً.

ويبلغ عدد سكان الصومال المستقلة ثمانية ملايين وربع حسب  
تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م)، وبدا تكون الكثافة حوالي ١٣ شخص  
في الكيلومتر المربع الواحد، ولكن هناك ما يزيد على ضعف هذا العدد  
السكاني يقم في الأجزاء التي تخضع لسيطرة الحبشة وكينيا.

ويبلغ معدل زيادة السكان ٣.٢٪ حسب تقديرات عام ١٤٠٩ هـ  
(١٩٨٩ م).

### الصراع العنصري والقبلي:

يعود السكان في أصولهم إلى العنصر الصومالي الذي يُشكل ٨٥٪  
من مجموع السكان، وهو من أصل حامي اختلط بالسانيين فتشأ عنه العنصر

وغالياً ما يُؤيدون السلطة، إذ تطالب بديارهم الأصلية وتتزاحم من أيدي الإحاش، ثم وقعت هذه المجموعة ضد السلطة عندما نُزل وزير الدفاع الذي هو أحد أفرادها.

ولكل قبيلة بطون وفروع ومنها عشيرة «مارهان» التي ينتمي إليها محمد زياد بري، وتعدّ الحاكمة، ولما تسلّطت، وزادت غطرستها تحركت القبائل ضدها حتى طرد الرئيس محمد زياد بري من السلطة.

### الصراع الإقليمي:

نتيجة الاستعمار حدثت بعض الاختلاف الضمني والاجتماعي بين الجزء الجنوبي حيث كان السيطرة للطلبان وبين الجزء الشمالي حيث كان القوة للإنكليز، وإن مدة الاستقلال القصيرة التي لم تزد على التسع سنوات لم تستطع إحداث موازنة بين الإقليمين، وجاء الانقلاب الأول فأعاد الفرقة حيث أعطى إقليم الجنوب وقيادته هيمنة على الشمال بل أعطى قبيلة الرئيس محمد زياد بري «مارهان» نفوذاً وتحكماً على البلاد كلها، وهذا ما جعل شيئاً بين التمييز بين الإقليم الشمالي، والإقليم الجنوبي، وكان سكان الشمال يُصنّفون ضمن المعارضة، بل ونشأت رغبة عند بعضهم في فصل الإقليمين بعضهما عن بعض، أو ميل لتحكّم الشمال كونه فعلاً عند أصحاب النظرة الضيقة والمحدودة والذين لا يقدرّون الأمور حتى قدرها فتطغى عليهم السياسة المحلية أو النزوات القردية.

### الصراع العقيدى:

يُشكّل المسلمون في الصومال أكثر من ٩٩,٥٪، أي أنهم السكان جميعاً حيث لا يُؤبه للتضاربي الأوربيين والأمريكان حيث لا يزيد عددهم على بضعة الآف، ولا إلى اليهود الذين هم دون ذلك، ولا إلى الهندوس والبوذيين الذين هم لا يتعدّون المئات.

ولما كان السكان جميعهم من المسلمين تقريباً، وعلى الملعب

الصومالي، وهناك قبائل البانتو ولا تشكل أكثر ١٣٪ من مجموع السكان، وهناك جاليات عربية، وأخرى أوربية وخاصة الإيطالية في الجنوب، والإنكليزية في الشمال، وثالثة أمريكية وتعمل في شركات النفط وأعمال النفط الرابعة، وأحدثت نفد على البلاد بعد عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) ورابعة هندية وبانكناية، وهناك قلّة من اليهود تعيش في المدن الكبرى وتعمل الصياغة والتجارة والاحتكار.

واللغة الصومالية هي الرسمية، وهي فرع من السواحيلية، وكانت تكتب بالحرف العربي حتى وقع الانقلاب العسكري الأول، وانضمت الصومال إلى جامعة الدول العربية، فألغت الحروف العربية، واستعملت الحرف اللاتيني لكتابة لغتها، وهناك اللغة الإيطالية، والإنكليزية، ولكن اللغة العربية منتشرة في الأوساط المتدنية. لذا لا نجد صراعاً عنصرياً في الصومال.

ولا تزال الحياة القبلية هي المسيطرة في بلاد الصومال، ولكل قبيلة نفوذ على جزء من الأرض، ولها رئيسها، كما لها صندوق مالي خاص يُساهم فيه كل فرد من أبناء القبيلة حسب دخله، ويتفق منه لمصلحة القبيلة. وهناك عدّة قبائل رئيسية:

- ١ - الداووط، وأصلها الطلرود، وهم من أصل عربي طردوا من بلادهم.
- ٢ - الهوية.
- ٣ - أزك.
- ٤ - دير.
- ٥ - بيجل ومرفلة: قبيلتان في الجنوب.
- ٦ - مجرتين: قبائل في الشمال الشرقي.

٧ - وهناك قبائل الأوغادين، ولما كانوا قد تركوا ديارهم، ولجؤوا إلى الصومال لذلك فهم يُشكّلون مجموعة خاصة، ويعمل أكثر رجالها بالجيش،

التنافي لا نجد صراعاً عقدياً، وفشلت الإرساليات التصيرية في مهمتها بالتصير فاكنت والمستعمرون على إنقاذ السكان والعمل على إبعادهم عن العقيدة فشأت مجموعات علمانية لا تُهما سوى مصالحها، فارتبطت مع المسيطرين على مقدرات البلاد من الأحزاب، وكانت في صراع مع المسلمين المعتزسين، وتدعي الواقعية والتقدمية وترفع شعار الحضارة، ونخفي شوائبها وأهوارها، وقد حصلت - بما لقيته من دعم على المكنة فتحكمت وفرضت مناهج غريبة عن عقيدة الشعب.

### الصراع الحزبي:

ظهرت التنظيمات الحزبية في وقت مبكر نسبياً في الصومال، وإن كان حزب وحدة الشباب الصومالي في القسم الحزبي هو الذي بدأ قوياً، وكانت له الغلبة على باقي الأحزاب، وتسلم السلطة في الصومال الإيطالي قبيل الاستقلال، وفي جمهورية صوماليا كلها بعد الاستقلال، وظلت السلطة بيده حتى قيام الانقلاب الأول والغاء الأحزاب.

وكان إلى جانبه حزب صوماليا الكبرى، وجمعية الشباب الصومالي، والحزب الدستوري المستقل، والاتحاد القومي، والرابطة الإسلامية، وهذه التنظيمات كلها في القسم الجنوبي، أما في القسم الشمالي فقد كان حزب الرابطة الصومالية أقوى الأحزاب.

وكانت هذه الأحزاب كلها تدعو إلى جمع الصوماليين في دولة واحدة المستقلة منها والذي لا يزال تحت السيطرة الأجنبية سواء، وإن كان الحزب الدستوري المستقل يدعو إلى قيام اتحاد بين أجزاء الصومال كي لا يطفى جزء على آخر - على رأي قادة الحزب الذي يضم زعماء قبيلتي «ديجل» و«مرفلة». وإضافة إلى هذه التنظيمات كان هناك حزب الشباب الأحرار الصومالي، وتدعمه الحشدة، غير أنه كان ضعيفاً، ولم يلبث أن اختفى للصراع القائم والدائم مع الحشدة.

وعندما قام الانقلاب الأول في ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ م) ألغى الأحزاب كلها، وبعد ثلاث سنوات أسس العسكريون قادة الانقلاب الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، وبقي هو الحاكم، حتى انتهى حكم زعيم ذلك الانقلاب الرئيس محمد زيايد بري. لذا لم تبق هناك منافسات حزبية، ولكن وجدت معارضة حملت الصفة العسكرية. فالحكم عسكري والمعارضة أعلنت تقاومه عسكرياً.

وجدت جبهة العمل الديمقراطي الصومالي، وشكلها الضباط الذين فروا من الصومال إلى الحبشة إثر محاولة انقلاب فاشلة جرت عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وشكلت حركة الصومال الوطنية في بيرمطانيا عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م)، وانتقلت قيادتها بعد عام إلى الحبشة، وشكلت مع سائقتها قوة مقاتلة في الحبشة، وحصلت على دعم من قبل الحكومة الحبشية، وأعطتها محطة إذاعة، وشارك تلك القوة المقاتلة المراد من الجيش الحبشي بالهجوم على الصومال الشمالي واحتلال أجزاء منه. وجررت اعتقالات واسعة في المناطق الشمالية بين صفوف السياسيين البارزين عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م)، ونلا ذلك عصيان في الشمال عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م).

وانقسمت جبهات معارضة إلى جبهة الخلاص الوطني الصومالي، وشكلت الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال، ثم انضمت إليها مجموعات أخرى، ونشأ عنها حركة الصومال الوطنية.

ولما رأى الحكم قوة المعارضة العسكرية، وأحس بسخونة الموقف رأى بعض قادة الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، وهو الحزب الحاكم الدعوة إلى التعددية الحزبية حتى يكون عمل المعارضة مكشوفاً لدى السلطة، وسياسياً أفضل من أن يكون عسكرياً، غير أن الحكم قد رفض أخيراً ذلك، وصدر قرار عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) أعلن رفض التعددية الحزبية، وادعى أن الصومال في الوقت الحاضر غير مستعدة للتغيير.

ووجدت جهات عسكرية معارضة أخرى منها: اتحاد صوماليا، وجهة الصومال المتحدة الوطنية، والجيش الوطني الصومالي، ومجموعة الأوغاديين الذين أُبعدوا عن الجيش.

الباب الثاني

جيبوتي



لمحة عن جيوتي قبل إلغاء الخلافة

اشترت فرنسا ميناء (أوبوك) عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م)، ولكن لم تهتم به خوفاً من المستعمرين الصليبيين الآخرين، ولم تكن يومئذ على استعداد للمواجهة، وعندما قررت العمل فيها عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م) أسرع مصر صاحبة النفوذ وممثلة عن الدولة العثمانية، ووضعت حامية فيها. ووقفت بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ومصر في مواجهة فرنسا، لكن مصر لم تلبث أن تنازلت عن (أوبوك) لمصلحة فرنسا خوفاً من مساندة إيطاليا لفرنسا، ولاختلاف مصر مع بريطانيا أثناء الحركة العربية التي تلاها احتلال بريطانيا لمصر.

وضعت فرنسا قوة حامية لها في (أوبوك) عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) بعد مقتل الفرنسي (أرنو)، وكانت (أوبوك) جزءاً من محافظة (تاجورا) التي تتبع إقليم (هرر)، وعقدت فرنسا معاهدة عام ١٣٠١ هـ (١٨٨٣ م) مع سلطان (تاجورا) أحمد بن محمد مع أن القوات المصرية لا تزال في (أوبوك) لم تتسحب منها بعد.

وعندما احتلت بريطانيا مصر أواخر عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) فصلت سواحل البحر الأحمر وهرر عن مصر، حتى يحدث فراغ سياسي في تلك المناطق وتملؤه الدول الاستعمارية. وأعطى (نوبار) النصراني الأرميني رئيس الوزارة المصرية أوامره إلى قادة القوات في هرر وسواحل البحر الأحمر بالانسحاب والعودة إلى مصر، فتركها قائداً حامية هرر، وتعاطف معه الأهالي، وجنوده كافة فجهات الأوامر بعزله وتولية آخر مكانه، وانسحب



مصور رقم (٦)

المصريون، وحدث الفراغ السياسي، وعهد (نوبار) إلى القائد البريطاني في منطقة الصومال (هتر) للإشراف على تلك الجهات، ومعاقبة من لم يستل إلى أوامر الوزارة المصرية.

كانت فرنسا قد توسّعت حتى شملت محافظة (تاجورا) كلها، ثم جاء اتفاق الدول الصليبية الاستعمارية على تقسيم المنطقة فيما بينهم عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) حيث لم ترغب بريطانيا أن تكون في مواجهة إخوانها في العقيدة النصرانية والفكر الصليبي، فالمختلط يقتضي التفاهم، وحتى لا تعرّض طريق الهند للخطر، وتوسّعها هناك للمنافسة، حيث بسطت نفوذها على شمالي الصومال، وارتبطت مع سلطان (سوقطري) بمعاهدة. وكان من نتائج التقسيم اعتراف الدول الصليبية بإعطاء فرنسا محافظة تاجورا، وحفظها بالتصرف بما تحت يدها. وعُرفت تلك المحافظة منذ ذلك الوقت باسم (الصومال الفرنسي).

عدت فرنسا المنطقة منكأ لها، وأخذت تتصرف مع السكان كأنهم عبيد لها، فسامتهم سوء العذاب، واضطهدتهم بأقسى أنواع الاضطهاد، وكبتت الحريات، فإذا ما شنت راتحة حركة تدعو إلى التحرر أو المطالبة بالحقوق ساقطت حملات الإرهاب، وأذاقت الشعب الويل، واستمرت تلك الحالة حتى أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م).

## الفصل الأول

### جيبوتي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١١ رجب ١٣٩٧ هـ.

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢٧ حزيران ١٩٧٧ م.

استمرت فرنسا في سياستها التعسفية في (الصومال الفرنسي) بل وفي كل منطقة تخضع لاستعمارها حتى الحرب العالمية الثانية، حيث زاد الإرهاب تحت عنوان الأحكام العرفية وظروف الحرب. فلما وضعت الحرب أوزارها شكلت فرنسا في (الصومال الفرنسي) مجلساً تنفيذياً يضم خمسة وعشرين عضواً منتخباً، وهو بمثابة مجلس استشاري، أما السلطة التشريعية والتنفيذية فهما مُركّتان بيد الحاكم العام الفرنسي.

وعندما جرى التصويت على قانون ديفول عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) تدخلت فرنسا بالاستفتاء بشكل علني، وكانت النتيجة لمصلحة فرنسا، وهي البقاء ضمن المجموعة الفرنسية. وفي منتصف عام ١٣٧٨ هـ (كانون الثاني ١٩٥٩ م) قامت المظاهرات في ميناء جيبوتي تطالب بالاستقلال، وتكاد بالاستفتاء الذي جرى، والذي لم يكن حرّاً، بل كان مُزيّفاً، وقد أجرت فرنسا لمصلحتها.

وأعلن العمال الإضراب العام والذي استمرّ أسبوعين متواصلين، ولم يقتصر على فئة معينة أو على العمال وحدهم، بل كان إضراباً عاماً اشتركت فيه الهيئات كافة والأفراد جميعهم وشمل المجلس التنفيذي إلى أقل الأفراد شأنًا، وبعد انتهاء الإضراب قامت حملة الإرهاب، وطُرد رئيس المجلس

التضدي، ووزير العمل من منصبيهما، وغضت السجون بتزلاتها، وأخرج  
الكتييون من البلاد.

ولكن وإن مرّت السون إلا أن الحوادث كانت تتكرر، وبأى سكان  
المنطقة إلا أن يخرج الفرنسيون من البلاد، وأن تنضم إلى باقي أجزاء  
الصومال. وكان يلجأ أكثر الفارين من الحكم الفرنسي إلى دولة الصومال،  
ويقيم أكثرهم في العاصمة (مقديشو)، ومنذ عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) أخذ  
بتوالي اللجوء، وأخيراً شكلت هذه العناصر جبهة عرفت باسم «جبهة تحرير  
الساحل الصومالي»، وتنضم أعضاء الأحزاب السياسية، والثقبات العمالية،  
والجمعيات الإقليمية في الصومال الفرنسي.

وبعد العيد الأضحى من عام ١٣٨٢ هـ (٧ أيار ١٩٦٣ م) اعتقلت  
السلطات الفرنسية سبعة من زعماء الثقبات بتهمة الاحتفال بيوم العمال  
العالمي، وقامت بعد شهر باعتقال رئيس حزب الحركة الشعبية وبعض  
زملائه بتهمة توزيع منشورات معادية للسلطات الفرنسية. وقد أصدرت جبهة  
تحرير الساحل الصومالي بياناً تندت فيه بالأعمال الوحشية والإرهابية التي  
تقوم بها السلطات الفرنسية في جيبوتي بغرض السيطرة الاستعمارية على  
الميناء الصومالي. وبعثت الجبهة بخصّ اليان إلى (أوثانت) الأمين العام  
للأمم المتحدة، وإلى (مقرن الله خان) رئيس الدورة للأمم المتحدة في ذلك  
الوقت، وشرحت فيه معارضة هذه الأعمال لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم  
المتحدة، وطالبت فيه الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل على وقف هذه  
الأعمال، وتشكيل لجنة دولية لدراسة الموقف، وإعادة الحريات، وجلاء  
المستعمر. وكانت الجبهة على درجة من العفلة حيث ظنّت أن الأمم  
المتحدة ستفعل شيئاً، وجهلت أنها تسير حسب رأي الدول الكبرى  
الضارية والتي تعمل حسب مخطط صليبي لمحور الإسلام.

كانت جيبوتي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعرف باسم الصومال  
الفرنسي، ثم أعلنت أنها منطقت دولية، ولكن في عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)

أعدت نسبتها إليها فأطلقت عليها «المنطقة الفرنسية عفر وعيسى»، وكان  
لهاتين القيلتين (عفر وعيسى) علاقات قوية مع الحبشة والصومال، ولم يكن  
المجتمع في المنطقة لينضم حسب هاتين القيلتين حتى منتصف عام  
١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، ثم أخذ الانقسام يظهر بعد ذلك، إذ كان  
العساويون يسيطرون على السياسات المحلية نتيجة أعدادهم الكبيرة في  
الميناء، وبدت المصالح المتضاربة، وعملت فرنسا على الظاهر بدعم  
المجتمع العفري ذي الأقلية لرمي الخلافات وإمكانية إبقاء سيطرتها على  
المنطقة فحدثت توترات وخاصة في الميناء جيبوتي، ونمت فكرة المطالبة  
بالاستقلال، وبرز العف الذي كان على شكل منقطع منذ عام ١٣٨٧ هـ  
(١٩٦٧ م).

وقد علي عارف يرهان نائب رئيس مجلس الوزراء نجاح ثلاثة عشر  
نائباً من الذين يؤيدونه في الانتخابات التي جرت عام ١٣٩٥ هـ  
(١٩٧٥ م)، واضطر إلى الاستقالة في رجب ١٣٩٦ هـ (تموز ١٩٧٦ م).

وتم الاتفاق أخيراً على أن يجري استفتاء شعبي على الاستقلال،  
وفي الوقت نفسه تجري انتخابات لمجموعة من النواب في جمادى الأولى  
١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م)، وأن الاستقلال يجب أن يتبع ذلك، وبعد شهر  
واحد، وافقت الأحزاب جميعها على أن يقسمها حزب واحد يحمل اسم  
«التجمع الشعبي من أجل الاستقلال»، والذي أصبح بعد سنتين يسمى  
«التجمع الشعبي التقدمي».

وجرى الاستفتاء الشعبي، وأعطى تأييداً تاماً للاستقلال، أما انتخابات  
مجموعة النواب والتي وافقت الاستفتاء فقد حصلت القائمة الوحيدة  
للمرشحين التي يؤيدها الحزب على ٧٧٪ من مجموع الأصوات، وانتخب حسن  
جوليد أبتدون رئيساً للجمهورية، وأصبحت جيبوتي منقلة بدءاً من ١١  
رجب ١٣٩٧ هـ (٢٧ حزيران ١٩٧٧ م).

## الفصل الثاني الاستقلال

لعل الخلاف القبلي الذي برز إثر الاستقلال بين قبليتي عيسى وعقر كان أحد العوامل المهمة التي واجهتها الدولة، وقد حاولت الإدارة الموازنة بين الجماعتين في المصالح كلها، ولكن سرعان ما اشتكت (عقر) من التمييز بينها وبين أشقائها، وهاجمت سياسة الحكومة المؤيدة للصومال التي يغل فيها العفاريون، وذلك إثر اعتقال مائتي شخص من أفرادها في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، واستقال رئيس الوزراء (أحمد ديني) وأربعة وزراء آخرين بتمون إلى (عقر). ثم وافق الرئيس الجبوتي على أن يكون تمثيل (العفاريين) أكبر في الخدمات المدنية، وفي القوات المسلحة. كما وافق على إطلاق سراح المحتجزين من أبناء هذه القبيلة.

ونم تشكيل وزارة جديدة في ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) على أساس موازنة قبيلية مفروسة بعناية. وفي شوال من العام نفسه (أيلول ١٩٧٨ م) أصبح (غوارد حمادو) وزير الصحة السابق رئيساً للوزراء. وأعلن عن سياسة الائتعاد عن القبيلة السريعة.

وصل قانون في ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) يقضي بانتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة عن طريق الانتخاب العام، وكان الرئيس (حسن جوليد ابتدون) هو المرشح الوحيد، وقد أعيد انتخابه في شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م).

وتبع ذلك صدور قانون آخر في آخر عام ١٤٠١ هـ (تشرين الأول ١٩٨١ م) ويقضي بإنشاء دولة واحدة أي الائتعاد عن القبيلة التي جعلت الدولة كأنها اتحاد بين قبليتين، وجرت الانتخابات العامة في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م)، وفازت القائمة الوحيدة المعتمدة من قبل حزب التجمع الشعبي التقدمي، وحصلت على ٩١٪ من مجموع الأصوات. وتشكلت حكومة جديدة في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م) اختلقت قليلاً عن سابقتها من التفسير القبلي. وأعاد الرئيس تشكيل الحكومة من جديد في آخر عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م) وقد دخل الوزارة ثلاثة أعضاء جدد.

تجدد التوتر من جديد في جيوتي في المدة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتبائية، وبدءاً من شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م). وسبق أن انفجرت في رجب ١٤٠٧ هـ (أذار ١٩٨٧ م) قنبلة في مقهى يرتادها الجنود في ميناء جيوتي، وقتل نتيجة ذلك أحد عشر شخصاً منهم ثمانية من الأوربيين، وقبل يومها أن ذاك كان احتجاجاً على الوجود العسكري الفرنسي في البلاد.

وجرت الانتخابات الرئاسية، وكان الرئيس (حسن جوليد ابتدون) هو المرشح الوحيد وحصل على ٩٠٪ من مجموع الناخبين المسجلين، كما فازت في الانتخابات التبائية القائمة المعتمدة من قبل حزب التجمع الشعبي التقدمي وحصلت على ٨٧٪ من مجموع الناخبين المسجلين، وتشمل القائمة ٦٥ مرشحاً، وهو عدد أعضاء المجلس التايي.

وحلّ الرئيس الجبوتي الحكومة في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م)، وتمّ توسعة مجلس الوزراء حتى غدا يضمّ ستة عشر عضواً.

تمت جولة استطلاعية للانتخابات الرئاسية في المناطق النائية أي خارج العاصمة جيوتي في جمادى الآخرة من عام ١٤٠٨ هـ (شباط

١٩٨٨ م) أبرزت الوحدة الوطنية، ولكن هجوم حركة التحرير الشعبية على مدينة (بافو) الحدودية قد أعطى مؤشراً إلى بدء عمليات تؤدي إلى علاقات أفضل واسعة.

وأعاد الرئيس الجبوتي في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٨ م) تنظيم حزب التجمع الشعبي التقدمي فشكل ثلاثة أعضاء من بين أعضاء قيادته الخمسة عشر.

### السياسة الخارجية:

تم توقيع معاهدات صداقة وتعاون منفصلة عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) مع كل من الحشة، والصومال، وكتياف، والسودان كمحاولة للبدء بعملية السلام في شرقي إفريقيا. وفي ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (أب ١٩٨٤ م) أعاد وزير الخارجية تأكيد سياسة جيوتي بالحفاظ على الموقف الجبوتي في الصراع الحاصل بين جيرانها في القرن الإفريقي، وأعرب عن رغبة حكومته بالعمل كوسيط، وتم تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين جيوتي والحشة لتقوية العلاقات القائمة والتعاون بين البلدين، وفي حولة المباحثات الأولى والتي عقدت في شوال ١٤٠٥ هـ (نيسوز ١٩٨٥ م) اتفق على تحسين التعاون الفني والعلمي في القطاع الزراعي. ولكن فسدت العلاقات بين الدولتين بعد أن قام (أدن رويبه أولله) وزير التجارة، والمواصلات، والسياحة السابق بحملة تشهير ضد حزب التجمع الشعبي التقدمي، وفر بعدها إلى الحشة، ومنح حق اللجوء السياسي، وشكل هناك مجموعة معارضة جديدة عُرفت باسم «الحركة الوطنية الجبوتية من أجل الديمقراطية».

عُقدت جيوتي اتصالاتها الجوية والبحرية مع جمهورية جنوبي اليمن الشعبية الديمقراطية في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (أب ١٩٨٦ م) بعد حادث اعتراض طائرة عسكرية يمنية طائرة عسكرية جبوتية وأرغمتها على الهبوط في مطار عدن. ولعبت جيوتي دوراً في إخلاء العائلات الأجنبية من عدن.

أثناء القتال الذي دار هناك في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، ولكن عادت العلاقات السياسية بين البلدين في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٦ م).

وضعت خطة جديدة في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) لتوطيق اللاجئيين الأحيائين الذين قُدر عددهم بخمسة وثلاثين ألفاً. وقُدّر عدد اللاجئيين الذين عادوا إلى الحيشة في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) بسنة عشر ألفاً، وكان الوضع السياسي ورجوع سنوات الفحط ثانية سيئاً في عودة اللاجئيين، وقُدّر عددهم رسمياً في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران عام ١٩٨٧ م) بسبعة عشر ألفاً ومائتي لاجئ، وبعد شهرين تم الإعلان عن برنامج إعادة توطيق جديد من قبل الحكومة الجبوتية بالتشاور مع حكومة الحيشة. ووفقاً لمصادر جبوتية بلغ عدد الذين أُعيد توطيقهم طوعاً حسب هذا البرنامج ألفاً لاجئ. في نهاية رجب ١٤٠٧ هـ (نهاية آذار ١٩٨٧ م).

وشكل هؤلاء اللاجئون عبئاً على الاقتصاد، وخاصةً قدوم لاجئين آخرين بصورة غير نظامية من الصومال والحشة، وهذا ما جعل وضع رقابة شديدة على الحركة عبر الحدود، وإعاقة دخول الغرباء، ووضع ضوابط لها.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) وقعت مواجهات عنيفة بين قوات الأمن وبين سكان بلدة (بالالا) القريبة من العاصمة جيوتي والمكتظة بالسكان، وذهب ضحية تلك المواجهة أربعة من القتلى، ومائة جريح، وأدعت السلطات الجبوتية أن للغرباء دور واضح في تلك المواجهة.

وزار الرئيس الفرنسي (ميتران) جيوتي في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وهي الزيارة الأولى لرئيس فرنسي منذ الاستقلال، وقام الرئيس الجبوتي حسن جوليد بزيارة رسمية لفرنسا في ذي القعدة

١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، وقد وصف خلال هذه الزيارة العلاقات مع فرنسا بأنها «سوية مُميّزة»، وأثنى على التفوّح الهادئ للوجود الفرنسي العسكري في جيبوتي. إذ من المعلوم أن هناك قوات فرنسية تترابط في جيبوتي.

ونتيجة الجفاف الذي عمّ المنطقة وجدت منظمة «تطوير التعاون الإقليمي» في جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م) وشملت ست دول، وكانت جيبوتي المقر الدائم لأمانة المنظمة الجديدة، وأصبح الرئيس حسن حويلد ابندون الرئيس الأول لهذه الأمانة. وفي الدورة الثانية التي عقدت في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) اجتمع رؤساء دول المنظمة في جيبوتي، والتقى رئيسا الصومال والحشة لأول مرة منذ عشر سنوات خلت، وفي اجتماع آخر في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) التقى ذلكما الرئيسان أيضاً واتفقا على إعادة العلاقات السياسية بين الدولتين، وعلى سحب جيشي البلدين من الحدود، وعلى تبادل أسرى الحرب.

وتضمّ هذه المنظمة كلاً من: الصومال، كيبيا، أوغندا، جيبوتي، السودان، الحشة، وتُطلق عليها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية ومكافحة الجفاف، وهدفها التعاون لإيجاد موازنة تقلل من خطر الجفاف، ووافقت الدول المشرعة والتي التفت رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) على دعم الهيئة بالتكنولوجيا والمادة لثلاثة وستين مشروعاً تُقام في المنطقة نفسها.

وتجمّعت المعارضة المسلحة في جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، ويمثلها (أحمد ديني) أول رئيس وزراء في جيبوتي بعد الاستقلال.

إن موقف جيبوتي في حرب الخليج التي عانت رحاها في جمادى الآخرة ورجب ١٤١١ هـ (كانون الثاني وشباط ١٩٩١ م) قد عزّزَ علاقتها مع فرنسا حيث قامت الدولتان في رجب ١٤١١ هـ بتوقيع معاهدات

وفاعية موشعةً للعمليات العسكرية، مع أن فرنسا قد رفضت التدخل العسكري في النزاع القائم بين جيبوتي والمنظمات العنيفة.

وإن تأييد جيبوتي لقرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد العراق قد عزّزَ علاقتها المستقبلية للخطر مع العراق والتي كانت تقوم بدورٍ فعال بالدعم العسكري والاقتصادي لجيبوتي.

وقد عزّزَ الرئيس حسن حويلد بإصرار علاقاته الوثيقة مع فرنسا، وشجّع على بقاء القوات العسكرية الفرنسية في جيبوتي، وقد كان هذا مثاراً للمجدل بعد الغزو العراقي للكويت، وبعد نشوء أزمة الخليج إذ أصبحت جيبوتي قاعدة العمليات العسكرية المرتبطة لاشتراك فرنسا في القوة الدولية المشتركة في منطقة الخليج.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ (كانون الأول ١٩٩٢ م) أصبحت جيبوتي مركز عمليات للجند الفرنسيين المشتركين في القوة العسكرية للأمم المتحدة العاملة في الصومال.

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٤ هـ (نشرين الأول ١٩٩٣ م) تقدّمت المعارضة باقتراحاتٍ مشتركةٍ لوقف إطلاق النار، تعقبها مفاوضات تهدف إلى إنشاء حكومة وحدة وطنيةٍ انتقاليةٍ للإشراف على الإصلاحات الديمقراطية، وقد حددت هذه الأهداف من قبل تنظيمين جديدين تأسسا في الشهر نفسه، وهما: منظمة كتلة عقارب، والحزب المركزي للإصلاحات الديمقراطية.

وفي شهر جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ (كانون الأول ١٩٩٣ م) قام الحزبان الجديدان بحملةٍ لإقناع الحكومة بالموافقة على إجراء انتخاباتٍ تشريعيةٍ تحت رقابةٍ لجنةٍ مستقلةٍ.

وفي شهر رجب ١٤١٤ هـ (مطلع عام ١٩٩٤ م) وافقت الحكومة بضغطٍ اقتصاديٍ من فرنسا على تخفيض المصروفات العسكرية، مع أن العمليات العسكرية ضد حزب الدفاع عن الديمقراطية لم تنته.

وفي شهر شوال ١٤١٤ هـ (آذار ١٩٩٤ م) حصل تمرّدٌ خطيرٌ في

حزب الدفاع عن الديمقراطية وقد حل المكتب السياسي للحزب بزعامة أحمد دهنى، وأسس عدد من أعضاء القيادة السابقين مجلساً تنفيذياً جديداً مؤلفاً من ثلاثة عشر عضواً بزعامة أوغوري كلفة.

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٥ هـ (أيلول ١٩٩٤ م) بدأت الأمم المتحدة برنامجاً لمدة شهرين لإعادة اثني عشر ألف لاجئ حثي إلى مواطنهم.

## الفصل الثالث

### الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جيوتي ٠٠٠ - ٢٢ كيلومتر مربع، ويبلغ طول حدودها البرية ٥١٧ كيلومتراً منها ٤٥٩ كيلومتراً مع الحشة، و٥٨ كيلومتراً مع الصومال. ويبلغ طول ساحلها ٣١٤ كيلومتراً، ويتعمق خليج تاجورا إلى الداخل الأمر الذي يزيد في طول الساحل، ويجعل لميناء جيوتي أهمية.

ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات عام ١٣١٢ هـ (١٩٩١ م) ثلاثمائة وتسعة وعشرين ألفاً، وبهذا تكون الكثافة ١٥ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد.

#### الصراع العنصري:

يتألف السكان من مجموعتين رئيسيتين هما: قبائل (عيس) وتُشكل ٦٠٪ من مجموع السكان، وهي عناصر صومالية، وقبائل (عفر) وتُشكل ٣٥٪ من مجموع السكان. إضافة إلى أعداد قليلة من العرب ثم من الأحياس والفرنسيين واليطاليين.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، ولغة اللغة العربية شبه رسمية، ولغة (عفر) واسعة الانتشار.

أخذ الصراع بين المجموعتين الرئيسيتين منذ أن نالت البلاد استقلالها، وكان لا يذ للإدارة من مراعاة الانتماء القبلي عند تعيين كل موظف خوفاً من اشتعال نار الفتنة بين القبليتين بحجة طغيان إحداهما على

المؤتمر عن تشكيل لجتين أولاهما للعمل على وحدة أبناء القبيلة وثانيتهما للعمل على ممارسة الحكم الذاتي في مناطق عفر داخل أرتريا. فاستجد الرئيس الجيوتي حسن جوليد، وهو من أبناء قبيلة عيسى، بالمقوات الفرنسية، وأعلن أن بلاده تتعرض لغزو أجنبي من الخارج في الوقت الذي أعلن فيه العفاريون أن قواتهم الصارية في أرجاء القرن الإفريقي تحاول إسقاط نظام الحكم في جيوتي، وإقامة حكومة عفر الكبرى.

### الصراع العقيدي:

لا يوجد صراع عقيدي في جيوتي لأن السكان جميعهم من المسلمين، ويعيش بينهم عدد من النصارى الكاثوليك لا يزيد عددهم على ٨٥٨٥ فرداً أي لا تصل نسبتهم إلى ٠,٢٥% إضافة إلى أفراد محددين من أتباع الكنيسة الأنكليكانية يتبعون للأسقفية في مصر.

ويعمل النصارى بهدوء مستغلين فقر السكان لنشر النصارية بينهم ولكن دون جدوى، ولم تفلح جهودهم، لذا فإن عملهم الرئيسي يتصبّ لإبعاد المسلمين عن عقيدتهم بالفساد، وللعمل لدى السلطة للحيلولة دون نشر التوعية الإسلامية، ودون قيام حركات إسلامية خوفاً من الصحوة الإسلامية كي يبقى الأهالي على حالة من الجهل يمكن العبث بهم.

### الصراع الحزبي:

وُجدت قبل الاستقلال عدة تجمعات سياسية سمحت السلطات الاستعمارية الصليبية لها بالعمل كي يفي الخلاف بين السكان، وكي تصطفي لنفسها عناصر تتعرف عليها عن قرب باضطرابها الانتحاء إليها لتحقيق مصالحها، ولدعمها ضدّ خصومها السياسيين.

غير أن هذه التجمعات فد التفت بعضها مع بعض قبل الاستقلال، وشكلت ما عرف باسم «التجمع الشعبي من أجل الاستقلال» والذي حمل منذ عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) اسم «حزب التجمع الشعبي التقدمي» ويضم

الأخرى بتعيين موظف. وحتى السياسة الخارجية كانت تتأثر بهذا الجانب، إذ أن قبيلة (عيسى) من أصل صومالي، وهي صاحبة الأكثرية، وإن كل توجه نحو الصومال يجعل القبيلة الأخرى (عفر) تعذ هذا تعصباً قبيلياً، على حين أن البلاد لا يجاورها سوى دولتين إحداهما الصومال، وجيوتي أساساً جزء منها، وتحاربهما الحشة معاً على أساس عقائدي، وليس لدولة جيوتي إلا أن تتجه نحو الصومال عقيدة وجواراً، وسياسة ومصصلحة وأخر ما يكون هو الانتشاء.

وعندما صدر قانون يقضي بانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب في ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) عذ العفاريون هذا عصبة إذ ما دامت قبيلة (عيسى) هي الأكثرية فلن يكون الرئيس إلا منها، فلم يرق لهم القانون، واحتجوا على ذلك.

وإذا كان حزب التجمع الشعبي التقدمي هو حزب الحكومة، وهو الحزب الوحيد الرسمي، وينضوي فيه العساويون والعفاريون إلا أن الصراع العنصري قائم في داخله، وكل فريق يراقب الآخر، ويلتقي الطرفان فيه، لا يشائر أحدهما بالسلطة، ولا يظن جانب على آخر. وتوضع قوائم المرشحين للانتخابات بالتفاهم بين الجماعتين، ولا يسمح بتزول سوى هذه القائمة.

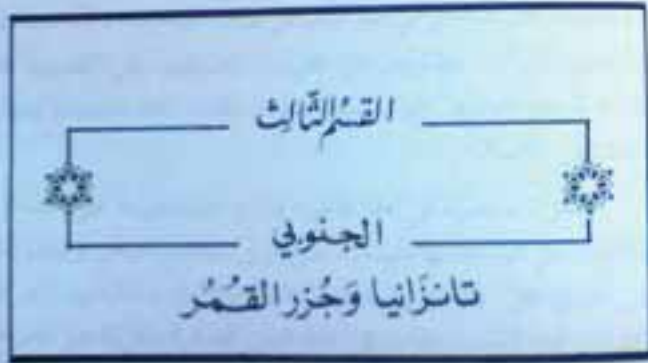
ووجدت حركة التحرير الشعبية خارج جيوتي، وتدعو إلى تحرير البلاد من السُّلْط القيلي وضياح حقوق العفاريين، وأخذت تقوم ببعض العمليات.

وعقد العفاريون مؤتمراً لهم بالقرب من مدينة عصب الأريترية، واتخذوا فيه قراراً بعد الأول من نوعه، ودعا المؤتمر إلى وحدة العفاريين في كل من جيوتي، وأرتريا، والصومال، والحشة، وأدعى المؤتمر أن عدد جماعتهم يناهز العشرة ملايين مؤرّعين بين هذه الأمصار، ويجب العمل على جمعهم في مصر واحد ضمن إطار واحد يحكمون فيه أنفسهم. وأعلن



فكانت من مختلف الشعب غير أن الصراع القبلي يحدث داخله. وهذا الحزب هو الوحيد والحاكم في البلاد، وإن كانت الأهواء متباينة بين أفراد القبليين.

وقامت الحركة الوطنية الحيوتية من أجل الديمقراطية برئاسة (أدن رويليه أوالله) الذي فرّ إلى الحبشة، وأسس هناك حركته، وكان من قبله يشغل منصب وزارة التجارة، والمواصلات، والسياحة في جيوتي، وهو من العفارين. ثم قامت حركة التحرير الشعبية خارج جيوتي، وتضم عناصر عفارية، وتعمل على بثّ الرعب لإضعاف النظام. فالصراع قبلي، وإن حمل أحياناً العنوان الحزبي.



يشمل القسم الثالث من شرقي إفريقيا الساحل الجنوبي الواقع جنوب خط الاستواء الممتد من خط عرض ٦° جنوباً، وإلى آخر ما وصل إليه المسلمون على ذلك الساحل عند خط العرض ٢٠° جنوباً. وقد انتشر الإسلام في هذه الأجزاء على السواحل، وفي الجزر القريبة منها، ولم يتوغل المسلمون إلى الداخل في البر الإفريقي لوجود الغابات، وقلة السكان، وطبيعتهم البدائية، ونفورهم من الغريب، وتقوقعهم على أنفسهم. فلم يلتقوا بغيرهم لتجارة، ولم يستمعوا لدعوة، وكانت هاتان المهمتان وسيلتي المسلمين للاتصال.

شكل المسلمون في هذه الأجزاء إمارات كانت موزعة على الساحل، فكانت تشعل الواحدة منها مدينة وما حولها، وربما تسع قليلاً، أو تنضم إمارة إلى أخرى مثل: (كيلوا) و (سقالة) و (تانجا) و (لامو) و (ماليندي) و (براوة) وغيرها، كما تأسست إمارات في تلك الجزر الصغيرة والقريبة من السواحل مثل: (مبا) و (زنجبار) و (مافيا) و (جزر القمر)، وهذه هي المناطق التي عمها الإسلام.

كان هناك تعاون بين هذه الإمارات على أنها أجزاء من دار الإسلام، ولكنها لم تكن ذوات جيوش وإمكانات قتالية، فهي صغيرة لا صراع بينها، وقد حثّ الجهاد في ديار الإسلام أو توقّف إلا في مناطق محدودة لما حلّ بالمسلمين من ضعف لبعدهم عن تعاليم دينهم وعدم تطبيق المفاهيم الإسلامية في واقع حياتهم، ولما نزل بهم من خلافات فيما بينهم. كما أن تلك الإمارات لم تكن تتوقع غزواً خارجياً لها فالجنوب يتمّ لا يأتي من جهة

أحد، والشرق بحر لا يصل من جهة غزة، والشمال ديار الإسلام حيث المسلمون مشغولون بأنفسهم، لا يسح لهم الدين غزو هذه الإمارات، وليس فيها ما يطمعهم بها، ولا هي تتحرض بهم كي تثيرهم عليها، ومن جهة الغرب تعيش أقوام بدائية لا هي تخرج لقتال بل لا تقبل الاختلاط، بل تهرب للعزلة في الغابة بين الأشجار الكثيفة، لذا كانت حياة أهالي هذه الإمارات في أمني لا تحتاج إلى جنود للدفاع، ولا إلى قوات لرد المعتدين أو صد الحوار.

ولما تعرّضت إمارات شرقي إفريقية للغزو من قبل المستعمرين الصليبيين البرتغاليين لم تستطع الصمود، وليس عندها ما تزد به الكيد فاستسلمت من غير مواجهة، ودخلها البرتغاليون دون مقاومة بل استغرب السكان خروج هؤلاء الأعداء حيث لم يكونوا يتوقعون ذلك بل لم يخطر على بالهم ذلك إذ كل مدى علمهم أن الجنوب مياه لا يسكن بعده إس ولا جان.

واستقرّ البرتغاليون في مراكزهم التي لم تزد على مواقع المسلمين من قبل لذا لم يستطيعوا الدفاع عنها أبداً، ولم يتمكنوا من المواجهة فانسحبوا منها خائبين، وتركوا ما كانوا قد دخلوه، وحلّ مكانهم العمانيون الذين قدموا إلى المنطقة لقتال البرتغاليين الصليبيين، فرض العمانيون سلطانهم على تلك الأجزاء فكانت سلطنة زنجبار التي شملت تلك النواحي كلها، وكانت ترتبط بعمان، وفي عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) نقل السلطان سعيد البوسعيدي عاصمته من مسقط إلى زنجبار، فقدت مدينة زنجبار قاعدة تلك السلطنة الواسعة. وعندما مات عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) قسمت السلطنة بين ولديه، فأخذ لويي عمان وما يتبعها، وأخذ ماجد زنجبار وما يلحق بها. وعلدت زنجبار سلطنة خاصة يتبعها أكثر شرقي إفريقية.

وانتبه ماجد إلى الخطأ السابق الذي فيه وقع رؤساء الإمارات الإسلامية السابقين، وهو الذي سار عليه البرتغاليون فلم يستطع أحد من

كلا الطرفين مواجهة الخصوم والدفاع عما تحت يده. لذا غير ما سار عليه من سبقه فنقل عاصمته من مدينة زنجبار في جزيرتها إلى دار السلام على ساحل البر الإفريقي، وفسح المجال للتجار والدعاة بالولوج إلى داخل إفريقية وحماهم، ومهد لهم الطرق فانتشر الإسلام في تلك الجهات حتى صار عقيدة أكثرية السكان، وكانت منطقتا تانجانيقيا (التي حملت هذا الاسم فيما بعد) منطقتاً إسلامية.

وقوي أمر المستعمرين الصليبيين ففاسموا فيما بينهم أراضي سلطنة زنجبار. وكان الجزء الجنوبي مستعمرة ألمانية، ثم تحت لوصاية بريطانيا باسم عصبة الأمم. واستمر الانتداب فالاستعمار البريطاني حتى استقلت في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م) فكانت منطقة ذات أكثرية مسلمة، أما قاعدة سلطنة زنجبار فهي المدينة والجزيرة التي هي فيها فأصبحت هي وجزيرة (بما) القريبة منها بعد تقسيم السلطنة محمية بريطانية عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) حتى استقلت في ٣ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٣ م)، ثم وقع فيها انقلاب، وضمت بالقوة إلى تانجانيقيا وشكلت دولة (تانزانيا) ذات الأكثرية المسلمة.

وأما جزر القمر فهي قريبة من الساحل بين جزيرة مدغشقر، لذا كانت مقراً تجارياً، ومركزاً لمرور السفن، لذا فقد عمّ فيها الإسلام، وعضعت للحماية الفرنسية في مطلع القرن الرابع عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) حتى استقلت عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م).

وفي هذا القسم من شرقي إفريقية إذن دولتان إسلاميتان هما: تانزانيا، وجزر القمر. أما بقية الأجزاء فينتشر الإسلام في المناطق الساحلية منها، وينقل في الجهات الداخلية، ويعدّ أتباعه أقلية في الدول التي يعيشون فيها.



الباب الأول

تأزيه



www.alkottob.com

## لمحة عن تانزانيا قبل إلغاء الخلافة

انتشر الإسلام في شرقي إفريقيا، وعاش أهله والمجتمع من حولهم برخاء، حتى طلع عليهم المستعمرون الصليبيون البرتغاليون من الجنوب، وكان رجالهم (فاسكودي قاما) قد وصل إلى رأس الرجاء الصالح عام ٩٠٤ هـ (١٤٩٧ م)، ثم سارعت سفنه مع تيار موزامبيق شمالاً، فاحتل جزيرة زنجبار عام ٩٠٩ هـ (١٥٠٣ م)، واستولى على مدينة (كيلوا) عام ٩١١ هـ (١٥٠٥ م).

### الاستعمار البرتغالي:

أقام البرتغاليون مراكز لهم على سواحل إفريقيا الشرقية، واتجهوا شمالاً، وجرت حروب بينهم وبين الشماليك، فكان النصر فيها إلى جانب الشماليك مرتين. ثم دخل البرتغاليون عدن عام ٩١٩ هـ (١٥١٣ م)، وتمركزوا في الخليج العربي عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م)، وأظهر الصليبيون حقدهم الدفين فقتلوا، وحرقوا، وخربوا، وقاموا بأعمال بئسها لها الجين. وخاف العثمانيون على الأماكن المقدسة، وعلى ديار الإسلام، وعلى هزيمة أهله فأسرعوا لملاقاة الصليبيين البرتغاليين، فاحتلوا بلاد الشام، ومصر، وتسلموا خلافة المسلمين، ورفعوا راية الجهاد. كما تحرك أهل عُمان ضد البرتغاليين، وأجلوهم عن مسقط. وانتفض سكان شرقي إفريقيا ضد المستعمرين للمعاملة الوحشية التي استعملها الغزاة فلم يتحمل السكان ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد أخذ البريطانيون ينافسون البرتغاليين على مستعمراتهم، كما أن إسبانيا قد احتلت أراضي دولة



مصور رقم [٧]

البرتغال، لهذا كله، ولأن عدد البرتغاليين قليل، ولأن مراكزهم محصورة على الساحل، وليس لهم قواعد يستندون عليها في الداخل، لذا اضطروا أن يتخللوا عن أكثر مراكزهم.

### التفوذ العُماني:

ومع زوال التفوذ البرتغالي أخذت المدن الإسلامية في شرقي إفريقيا تستعيد مجدها. وكان لسلطان عُمان دور في شرقي إفريقيا، وخاصةً سيف بن سلطان المعروف بـ «فيد البحر» حيث قضى على نفوذ البرتغاليين من (مياسا) شمالاً حتى شمالي موزامبيق جنوباً، ولهدت السلطة في شرقي إفريقيا مرتبطة بعُمان، وانتقل معها المذهب الإباضي الخارجي، وأصبح مذهب الأسرة المالكة في جزيرة زنجبار. ثم أخذ نفوذ عُمان يضعف في المدن الإسلامية القائمة في شرقي إفريقيا حتى عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م).

نقل سلطان عمان (سيد سعيد) الخامس من الأسرة الحاكمة في عُمان عاصمته من (مسقط) في جزيرة العرب إلى مدينة (زنجبار) في جزيرة زنجبار في شرقي إفريقيا عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) فأخذ التفوذ العُماني يستعيد مكانته في تلك الجهات.

توفي السلطان سيد سعيد عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م)، واختلف أولاده من بعده على السلطة، ثم اتفقا فأخذ (توئي) حكم عُمان، وأخذ (ماجد) حكم شرقي إفريقيا.

نقل ماجد عاصمته من جزيرة زنجبار إلى مدينة دار السلام على ساحل البر الإفريقي ليتوغل الدعاة والتجار المسلمون إلى الداخل، وتكون لهم قواعد يرتكزون عليها، ويستطيعون حماية السواحل من غزو بحري، حيث لم يكن الغزو يأتي آنذاك إلا من البحر. وفعلاً وصل المسلمون تجاراً ودعاةً إلى سواحل بحيرة تانجانيكا، واجتازوها إلى الكونغو حيث بقوا هناك حتى جاء البلجيك، وجسرت الحروب بينهم وبين المسلمين ١٣١٠ -

١٣١٢ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٤ م) حيث هُزم المسلمون، وخرجت مناطق الكونغو من تبعيتها لسلطان السواحل الذين هم من عرب عُمان. وانتشر الإسلام مع دخول الدعاة والتجار لذا أصبحت تانزانيا دولةً إسلاميةً. وكان يُطلق على كل تلك الأجزاء اسم «سلطنة زنجبار».

توفي السلطان ماجد عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م)، وخلفه أخوه الأصغر (برغش).

### تقسيم المنطقتين:

اتفقت إنكلترا وفرنسا عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) على إنهاء الخلاف بينهما، واتقسام مناطق التفوذ في سلطنة زنجبار والدولة العثمانية، وشاركتهما في الاتقسام كل من ألمانيا وإيطاليا، فأخذت إنكلترا القسم الأوسط من شرقي إفريقيا (ساحل كينيا) وساحل الصومال على خليج عدن (الصومال الإنكليزي).

وأخذت فرنسا منطقة جيوتي على خليج تاجورا (الصومال الفرنسي).

وأخذت إيطاليا الساحل الشمالي من شرقي إفريقيا (الصومال الإيطالي)، كما اعترفت باحتلالها لأريشريا.

وأخذت ألمانيا الساحل الجنوبي من شرقي إفريقيا (تانجانيكا).

كما أعطيت الحشة بصفتها دولة نصرانية القسم الغربي من الصومال (الأوغادين) ولا يزال تحت سيطرتها.

أما سلطنة زنجبار فكانت ضعيفة فلم تستطع الوقوف في وجه الأطماع الاستعمارية الصليبية، بل خضعت مع جزيرتي (مالينا) و (بمبا) للحماية البريطانية.

وفي العام نفسه توفي السلطان برغش ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) بعد أن شهد تقسيم بلاده، وخلفه عبدالله خليفة.

## الاستعمار الألماني:

وَعُرِفَتِ المَظَلَّةُ الَّتِي خَضَعَتْ لِلتَّوَلُّدِ الأَلمَانِي بِاسْمِ «إفريقيَّة الشَّرقيَّة الأَلمانيَّة»، ولم يكُنْ يَتَمُّ التَّقسِيمُ حَتَّى انْتَفِضَ المُسلمونُ في القِسمِ الأَلماني بِقيادة (شيرين سالم)، وَلَكِنْ تَوَلَّى الأَلمانُ بِالسَّلاحِ، والإمكانيَّاتِ، والكثرةِ، والجُنودِ المرترقةِ قَدَماً لَهمُ التَّصَرُّفَ، وَهَزَمَ المُسلمونَ فَخَضَعُوا وَذَلِكَ عامَ ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م).

تأسست الشركة الألمانية لشرقي إفريقيا، وحمتها الحكومة الألمانية، ثم تسلّمتها عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م)، وعُيِّنَ (بيترس) مندوباً سامياً للإمبراطور، وكان فظاً، غلبت القلب، سفاكاً للدماء، فاضطرت الحكومة الألمانية إلى تغييره عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م).

حاولت ألمانيا أن تحكم المظلة حكماً غير مباشر، فلم يزد عدد الألمان في البلاد على مائة رجل، ولكنها استولت على كثير من الأراضي، وفرضت ضرائب باهظة فانتفض السكان ثائياً، وعُرفت حركتهم باسم (ماجى ماجى)، واستسل الأهالي بالدفاع عن أنفسهم، وأملاكهم، ولكن ألمانيا قنعت الحركة بوحشية فالتفت ولجأت إلى حرق المنازل حتى استسلم الناس بعد أن قُتل ما يقرب من عشرين ألفاً من أبناء البلاد. وعملت ألمانيا على تغطية هذه الجريمة فقامت ببعض المشروعات الإصلاحية.

## النشوء الإنكليزي:

قامت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م)، وكانت ألمانيا وإنكلترا في طرفين متضادين، وتمكّنت إنكلترا من انتزاع «نانجيفيا» من ألمانيا، ووضعت مستعمرة شرقي إفريقيا الألمانية تحت وصاية عصبة الأمم، وعُرفت باسم «نانجيفيا»، واشتق الاسم من «نانجا»، وهي مدينة ساحلية في الشمال، كانت مركز إمارة، تشعها مساحة واسعة من الأرض، و«ديليا»، وهو اسم يُطلق على الهضبة الوسطى. وانتدبت عصبة الأمم

بريطانيا لتكون هي الوصية عليها بعد انتهاء الحرب مباشرة، وصدقت عصبة الأمم هذا القرار عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م)، وبذا تحققت رغبة بريطانيا في السيطرة على إفريقيا الشرقية من الكاب جنوباً حتى القاهرة شمالاً، والسيطرة على طرق المواصلات بينهما. وبقيت (نانجيفيا) تحت انتداب بريطانيا وصاية عن عصبة الأمم حتى الحرب العالمية الثانية.

أما زنجبار فتمتد أن قُسمت سلطتها عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) بين المستعمرين الصليبيين الفرنسيين، والبريطانيين، والألمان، والطنجانيون بقية ضعيفة إذ ذهبت منها كل أراضيها ولم يبق منها يتبع السلطان سوى جزيرتي (زنجبار) و(مببا)، ولا تزيد مساحتهما على ٤٩٦٤ كيلومتراً مربعاً. ثم وضعت سلطنة زنجبار عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) تحت الحماية البريطانية بالقوة. فكان يوجد إلى جانب السلطان مقيم بريطاني تُعيّنه حكومة صاحبة الجلالة. والتشريع في هذه المحمية منظم بموجب مراسيم يُصدرها السلطان، ويُوافق عليها المقيم البريطاني.

وأما نانجافيا فانعتت بريطانيا فيها نظام الانتداب، حيث يُدير البلاد حاكم تُعيّنه صاحبة الجلالة، ويُساعد مجلس تشريعي منتخب، ويتألف من ثلاثة عشر عضواً إفريقياً، وعشرة أعضاء غير إفريقياً، وفي البلاد جيش وطني تحت إمرة ضباط بريطانيين.

عمل يوليوس نيريري على تأسيس حزب «الاتحاد الوطني الإفريقي»، ويقوم على معارضة نظام الجماعات العنصرية الذي يقوم عليه المجلس التشريعي، ويُنادي كذلك بإلغاء قبود الملكية الزراعية بالنسبة إلى الإفريقيين.

وعملت إنكلترا على إبرازه فأرسلته عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) كمبعوث للاتحاد الوطني الإفريقي في نانجانيقيا، يمرض قضية بلاده على الأمم المتحدة، ثم أظهرت بريطانيا أنها تعمل ضدّه فطلب الحاكم البريطاني في نانجانيقيا من الأمم المتحدة رفض تقرير يوليوس نيريري، فبدأ في بلاده وطنياً مخلصاً.

أعلنت إنكلترا في عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) أنها ستمنح نانجانيقيا حكومة ذات استقلالٍ داخلي، وجرت أول انتخاباتٍ عامةٍ في ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (أيلول ١٩٥٨ م) وفي شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م). وتشكّلت حكومة جديدة في المحرم ١٣٧٩ هـ (تموز ١٩٥٩ م)، وضمت لأول مرةً بين أعضائها وزراء إفريقيين.

وجرت الانتخابات العامة في ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (أيلول ١٩٦٠ م) فاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي، وحصل على سبعين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها واحداً وسبعين مقعداً، وأصبح زعيم الحزب رئيساً للوزراء وشكّل أول حكومةٍ في ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (أيار ١٩٦١ م).

اتخذت الأمم المتحدة في ٦ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢١ نيسان ١٩٦١ م) قراراً يقضي بإنهاء اتفاقية الوصاية. وبعدها أصبحت نانجانيقيا مستقلة ضمن رابطة الشعوب البريطانية في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م).

التعليم عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وأرسل إلى لندن لإكمال دراسته وتربته، وحصل على الدكتوراه عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م)، حين بعد عودته مدرساً خارج العاصمة، ثم اشتغل بالسياسة، وترك التدريس.

## الفصل الأول

### تنزانيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) فتميّع مفهوم الرابطة الإسلامية، وانصرف كل مستعمرٍ ينهش من فريسته كما يشاء، ويصرغ لها أسلوب الحياة كما يريد، واتجه كل مصرٍ إلى قضاياها الخاصة يُحاول الترميم من غير فائدةٍ حيث كان الهدم أسرع من الإصلاح، إذ أصبح حراس من قالب معين فرضعوا من الحليب الأوربي، وشبّوا على سطح حياة أبناء تلك القارة.

نانجانيقيا:

استمرت شؤون نانجانيقيا تحت شروط عصبة الأمم حتى بعد الحرب العالمية الثانية حتى حُوّلت إلى نظام وصايةٍ بموجب إعلان الأمم المتحدة باتفاقية الوصاية في ١٩ محرم ١٣٦٦ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٤٦ م) فكان يحكم البلاد حاكم عام، يُساعده مجلس تنفيذي، وآخر تشريعي يقوم على أساس نظام الجماعات البشرية التي يتألف منها السكان، وتُمثّل فيه الأجناس بسببٍ واحدةٍ. وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تعمل على اختيار وتربية الرجال الذين ستُشكل إليهم مهمّة حكم البلاد، وتعهدت يوليوس نيريري<sup>(١)</sup>

(١) ولد يوليوس نيريري في بلدة تقع على الساحل الشرقي لبحيرة فيكتوريا، وكان أبوه أحد رؤساء قبيلة (الزنجي) التي تعمل في رعاية الأغنام. حصل على دبلوم في



## زنجبار:

كانت سلطنة زنجبار محمية بريطانية منذ عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م)، وسلطانها هو عبدالله خليفة، وبجانبه مقيم بريطاني وتُعدّ السيد الفعلي، والحاكم الرسمي.

وأنشأت بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية مجلساً تشريعياً، وآخر تنفيذياً، أما المجلس التنفيذي فيرأسه السلطان، وأما المجلس التشريعي فيرأسه المقيم البريطاني، وبذلك انتقلت صلاحيات التشريع من السلطان إلى المقيم البريطاني، وضمت طاعة السلطان، وتنفيذ لما يصدر من تشريعات لا توافق إلا مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية. ويتألف كل مجلس من ثلاثة أعضاء زنجباريين، وخمسة أعضاء بريطانيين، وستة أعضاء مُمثلين عن الجاليات التي يتألف منها السكان. ومدينة زنجبار في الجزيرة التي تحمل اسمها هي العاصمة ومركز الحكم.

أما العدالة فينظّمها القضاء البريطاني الأعلى، ولكن الأهالي يتقاضون في محاكم خاصة تخضع للسلطان.

والأسرة الحاكمة من عُمان، ومذهب الأسرة هو الأباضي.

توفي السلطان عبدالله خليفة عام ١٣٨١ هـ (١٩٦٠ م)، وخلفه ابنه (جلمشيد) بن عبدالله، وأصبحت هذه المحمية سلطنة مستقلة في ٣ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٣ م).

لم يلبث أن وقع انقلاب في زنجبار بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٦٤ م)، وأصبح السلطان (جلمشيد) وأعلنت الجمهورية، وأصبح (عبيد كرومي) رئيساً للجمهورية، وقد قاد هذا الانقلاب الحزب الأفرو- شيوازي، وقُتل في هذا الانقلاب ستة عشر ألف عربي لأن الانقلابيين عدّوا الأسرة العربية الحاكمة أسرة مستعمرة للمنطقة، وكذلك فإن العرب جميعاً هم من المستعمرين. وكذلك لقي أربعة وخمسون القأ

من المسلمين حتفهم، ولقي من بقي أنواع العذاب والاضطهاد. وكانت طرق الإبادة غريبة حيث أُحرق ستة آلاف دفعةً واحدة بعد أن أُعدوا عن الساحل مسافةً طويلةً.

وفي ١١ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ (٢٣ نيسان ١٩٦٤ م) وقعت الحكومة مرسوماً مع نائجانيقا للاتحاد في دولة واحدة، حيث نشأت من الاتحاد دولة تانزانيا.

## الفصل الثاني الاستقلال

حصلت تانجانيقا على استقلالها في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م). ولكن يوليوس نيريري قدّم استقالته ليكرّس نفسه لتوجيه الحزب - حسب زعمه - وذلك في شعبان ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م)، ولكن يبدو أنه قد غير مركبه بعد أن رأى المركب الأمريكي أكثر سرعة وأكثر سلامة من المركب البريطاني، وحلّقه في رئاسة الوزارة (رشدي كواوا) الذي كان وزيراً دون حقيبة وزارية في حكومة يوليوس نيريري السابقة. وبعد ستة أشهر صرّح رشدي كواوا بأن تانجانيقا يجب أن تصبح جمهورية ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

انتخب يوليوس نيريري في ١٣ رجب ١٣٨٢ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦٢ م) رئيساً للجمهورية، وحسب الدستور الجديد القائم على النظام الرئاسي لا يوجد رئيس للوزراء، ويتمتع نائب رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، وأصبح رشدي كواوا نائباً للرئيس، وأصبحت تانجانيقا جمهورية ضمن رابطة الشعوب البريطانية.

وفي ١١ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ (٢٣ نيسان ١٩٦٤ م) انضمت زنجبار إلى تانجانيقا، وأصبحت دولة واحدة، وأصبح يوليوس نيريري رئيساً للجمهورية الجديدة، وتعيين عبيد كرومي نائباً أولاً للرئيس، وأثناء هذا الاتحاد عادت النكبات تصبّ على المسلمين، فقتل منهم عدد كبير، وشرد آخرون. ومع أن الانقلاب في زنجبار والانضمام إلى تانجانيقا كان موجهاً

صراحةً ضد العرب فإن بعض الدول العربية كانت أول دول العالم اعترافاً بما حدث، ومقدّرةً لهذه الصانع الجميلة، وقام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بزيارة تانجانيقا لتقديم الشكر على ما وقع حيث كانا في مركب واحد، إذ جاء يوليوس نيريري إلى المركب الذي فيه الرئيس المصري.

سُمّي الاتحاد الجديد بين تانجانيقا وزنجبار - (تانزانيا) في جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (نشرين الأول ١٩٦٤ م)، ومدينة دار السلام هي عاصمة الجمهورية الاتحادية.

والحزب الحاكم في تانجانيقا هو الاتحاد الوطني الإفريقي الذي يرأسه رئيس الجمهورية يوليوس نيريري، أما الحزب الحاكم في زنجبار فهو الحزب الأفرو-شيرازي الذي يرأسه نائب رئيس الجمهورية الأول عبيد كرومي.

اغتنل عبيد كرومي رئيس المجلس الثوري الحاكم في زنجبار في ربيع الأول ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٤ م)، وخلفه في الحكم (عمود جوسي) فأعاد تنظيم حكومة الجزيرة في رجب ١٣٩٤ هـ (أب ١٩٧٤ م)، وأعطى الحزب الحاكم الأفرو-شيرازي سلطات واسعة على الرغم من اندماج الجزيرة مع تانجانيقا.

وأعيد انتخاب يوليوس نيريري رئيساً لجمهورية تانزانيا عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) و ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) و ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) و ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م).

وفي صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) تمّ دمج الحزبين (الاتحاد الوطني الإفريقي) في تانجانيقا و(الأفرو-شيرازي) في زنجبار مع بعضهما مع بعض، وشكّلا حزباً واحداً يُعرف بـ(شامسا شاما بندوزي) وهو الحزب الثوري لتانزانيا.

وفي ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م) وافق مجلس الشعب على دستور دائم لتانزانيا.

أُجريت الانتخابات العامة لأول مرة في زنجبار في صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠ م) لانتخاب مجلس نواب يتألف من أربعين عضواً.

وجرت محاولة انقلاب فاشلة في زنجبار ضد حكومة عيود جومبي في شعبان ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م) وأصبح عدم الرضا عن الاتحاد مع تانجانيقا واضحاً بين سكان زنجبار.

وجرت الانتخابات العامة للرئاسة في ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠ م) وأعيد انتخاب بولبوس نيريري للمرة الرابعة رئيساً للجمهورية، وعيود جومبي نائباً للرئيس بأغلبية ساحقة. إلا أن ما يقرب من نصف الأعضاء المنتخبين في المجلس النيابي قد أحفظوا بالاحتفاظ بمقاعدهم، وعُدَّ ذلك احتجاجاً على نقص المواد الغذائية في الأسواق، وعلى تعقيد الأعمال الحكومية.

في ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م) تمَّ اعتقال عدد من المدنيين والعسكريين بتهمة التخطيط للقيام بانقلاب عسكري.

في هذه المدة ظهر عدم رضا الزنجباريين من الانضمام إلى تانجانيقا، وهذا ما جعل عيود جومبي يُقدِّم استقالته مع ثلاثة من الوزراء. وفي شهر رجب ١٤٠٣ هـ (نيسان ١٩٨٣ م) انتخب علي حسن مويباي رئيساً لزنجبار بعد أن حصل على ٨٧.٥٪ من مجموع أصوات الناخبين، وهو وزير زنجباري سابق للسباحة، ومصادر الثروة الطبيعية.

وخلال عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) شُنت عملية واسعة النطاق ضدَّ من سُوَّأوا بالمحربين الاقتصاديين، وقد اتهموا بالتهريب، وأدَّت العملية إلى اعتقال مئات الأشخاص، وعُرِضَ قانون جديد ضدَّ الجرائم الاقتصادية.

أقرَّ المجلس النيابي في مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) إجراء تغييرات أساسية في الدستور، وتهدف هذه التغييرات إلى الحدِّ من سلطات الرئيس، وزيادة سلطات المجلس النيابي. وفرض دستور جديد في

زنجبار في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) يسمح بزيادة كبيرة في عدد النواب، ويشمل نظاماً قانونياً جديداً يسمح بوجود محامي الدفاع، والحق في الاستئناف.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م) أعاد الرئيس بولبوس نيريري التأكيد على نيته ترك الرئاسة في نهاية مدته، وإحالة نفسه على التقاعد، وكان من المتوقع أن يكون خلفه رئيس الوزراء (إدوارد سوكومين) لكنه مات في شهر رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م)، فحلَّ مكانه في منصب رئاسة الوزراء (سالم أحمد سالم)، وقد كان يشغل من قبل منصب وزير الخارجية.

تبنَّى الحزب الثوري التانزانبي (علي حسن مويباي) رئيس زنجبار ونائب رئيس تانزانيا منذ شهر رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) كمرشح وحيد للرئاسة وذلك في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (أب ١٩٨٥ م)، وانتخب في مطلع شهر صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م)، وقد حصل على ٩٦٪ من مجموع أصوات الناخبين.

أجريت الانتخابات العامة للمجلس النيابي في اليوم نفسه الذي تُسَلِّم فيه علي حسن مويباي السلطة.

وعيَّن الرئيس علي حسن مويباي (جوزيف قاريوسا) رئيساً للوزراء، ونائباً للرئيس، وكان يشغل من قبل منصب وزير العدل، وعيَّن سالم أحمد سالم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، وجرَّت بعض التغييرات الوزارية.

وأجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في زنجبار في صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م)، وانتخب إدريس عبد الوكيل رئيساً لزنجبار خلفاً لعلي حسن مويباي، وكان من قبل يشغل منصب المتحدث الرسمي للمجلس النيابي في زنجبار، وعلى الرغم من أنه كان المرشح الوحيد إلا أنه لم يحصل إلا على ٦٦٪ من الأصوات، وهذا إن دلَّ فلأنما يدلُّ على ضعف التأييد له.

وفي يوليوس نيريري رئيساً للحزب الثوري التانزاني.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) تَبَتَّ اللجنة الوزارية للحزب متهاجماً لمدة سنتين يهدف إلى تشييط الحزب. وفي هذه الأثناء تَبَيَّنَ للقضاء أن تسعة من المتهمين قد تَبَتَّ عليهم التهمة، وحُكِمَ عليهم بالسجن مدى الحياة.

سَنَ الرئيس التانزاني علي حسن مويناي هجومياً على الفساد، وسوء الإدارة في الحزب الثوري التانزاني وتبع ذلك في الأشهر التالية طرد عدد من المسؤولين الإقليميين للحزب، ومدبري الهشتات والمؤسسات من وظائفهم، أو نُزِلَتْ مراتبهم، وفي بعض الحالات كانوا يُطْرَدُونَ من الحزب.

وأدين (باسل مومبا) وزير الصناعة والتجارة باستخدامه طوقاً غير مشروعة في انتخابات صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) ففقد نتيجة ذلك مقعده النيابي، وبالتالي منصبه الحكومي (حسب الدستور).

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) بدا أن هناك انقساماً واضحاً بين الاشتراكيين المحافظين الذين يريدون السير على النهج الاشتراكي التقليدي للحزب الثوري التانزاني وبين أصحاب الاتجاه العملي الواقعي (البراغماتيون) الذين يرون السير على نهج أكثر تحملاً للحكومة (كما يرغب الرئيس علي حسن مويناي).

ساد الظن بأن الرئيس السابق يوليوس نيريري سيوافق على إعادة ترشيحه لرئاسة الحزب الثوري التانزاني على الرغم من التصريحات السابقة كلها بأنه سيترك المنصب عام (١٩٨٧ م) عكس رغبته في مواجهة نجاح البراغماتيين في توجيه سياسة الحكومة والذي تمثل في عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (أب ١٩٨٦ م).

أعيد انتخاب يوليوس نيريري رئيساً للحزب الثوري التانزاني بأغلبية

كبيرة في مجلس الحزب في صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م)، وجرت انتخابات اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب الثوري التانزاني في مجلس الحزب. وفي الانتخابات التي تلتها، والتي جرت في اللجنة التنفيذية لاختيار اللجنة المركزية للحزب فقد عضوان بارزان براغماتيان مقعدهما، وهما: (كليوبا مسوبا) وزير المالية، والتخطيط، والشؤون الاقتصادية، و(سيف شريف حمد) رئيس وزراء زنجبار. ولكن الرئيس علي حسن مويناي طرد من حكومته في تعديل أجراه عليها ثلاثة وزراء اشتراكيين محافظين لأنهم عارضوا سياسات في التحزب الاقتصادي.

وفي زنجبار أخذ التوتر يزداد في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م)، ويعكس المنافسة بين الجزيرتين اللتين يتكوّن منهما الإقليم (زنجبار) و(مبيا)، وبين العرب والأفارقة، وبين الذين يؤيدون الوحدة مع تنجانيقا والذين يُعارضونها.

علّق الرئيس الزنجباري إدريس عبد الوكيل المجلس الثوري الأعلني، وتولى السيطرة على القوات المسلحة بنفسه من مكتب مناصبه الرئيسي رئيس الوزراء (سيف شريف حمد) بعد أن ادّعى الرئيس إدريس عبد الوكيل بأن مجموعة من المنشقين، وفيهم أعضاء في المجلس كانوا يخططون للإطاحة بحكومته. ثم عُيِّنَ الرئيس مجلساً جديداً في الشهر نفسه استبعد منه خمسة وزراء، كان من بينهم رئيس الوزراء سيف شريف حمد، التي يسمي إلى جزيرة (مبيا)، والذي يُفضّل السياسة الاقتصادية المحافظة.

عُيِّنَ الرئيس إدريس عبد الوكيل (عمر علي جمعة) رئيساً جديداً للوزراء، وهو مسؤول حكومي كبير. ثم طُرد (سيف شريف حمد) وستة آخرون من المسؤولين الحزبيين في رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) من المجلس الثوري التانزاني بحجة معارضتهم لأهداف الحزب، وتعريضهم وحدة تانزانيا للخطر.

وفي الشهر نفسه قام حوالي أربعة آلاف مسلم بمظاهرة في زنجبار.

وبعد ما بطل شكل الرئيس لجنة خاصة لتقصي أسباب الاضطرابات،  
وفُرضت عدة قيود على الصحافة الزنجبارية في شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول  
١٩٨٨ م).

أرسل أربعة آلاف جندي من تانجانيقا إلى زنجبار كإجراء وقائي في  
جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) بناءً على تقارير ذكرت أن  
انقلاباً يجري الإعداد له ضد حكومة الرئيس إدريس عبد الوكيل. وأن  
الانقلاب يتزامن مع الاحتفالات التي تقام في (كانون الثاني ١٩٨٩ م) في  
الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال زنجبار، وممراً الاحتفال دون وقوع أي  
اضطراب.

وأعيد تنظيم مجلس الوزراء التانزاني من جديد في شعبان ١٤٠٩ هـ  
(أذار ١٩٨٩ م).

وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) أعلن أن ثالث مجلس  
الوزراء التانزاني، وزير الدفاع سالم أحمد سالم سيتك منصبه في الحكومة  
ليتولى أمانة سر منظمة الوحدة الإفريقية، وتانزانيا عضو بادر فيها.

وأعاد الرئيس التانزاني علي حسن مومباني تعديل مجلس الوزراء من  
جديد في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) وثبت مركزه باستلام المراكز  
التي كان يتولاها سالم أحمد سالم. وأعلن في الشهر التالي أن رئيس وزراء  
زنجبار عمر علي جمعة قد انتخب ليكون عضواً في اللجنة المركزية للحزب  
الثوري التانزاني.

شنّ الحزب الثوري التانزاني حملة ضد الفساد بين موظفي الحكومة  
في رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م). وفي الشهر التالي أعيد تعديل  
مجلس الوزراء، فأبعد منه سبعة وزراء بحجة معارضتهم حفظ الإصلاح  
الاقتصادي.

وأعلن بوليبوس نيبري رئيس الحزب الثوري التانزاني أنه سيتقاعد  
ويترك عمله في مطلع عام ١٤١١ هـ (أب ١٩٩٠ م).

في شهر جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ (كانون الأول ١٩٩٣ م) اعتقل  
(متيكيلا) مع أربعة من أنصار الحزب الديمقراطي، ووجهت إليهم تهمة  
التحريض على العصيان. كما حدثت مظاهرة للمعارضة في جزيرة (مبا)  
فنت قوات الأمن رجلاً من المعارضة وجرحه آخر.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١٤ هـ (نيسان ١٩٩٤ م) وقعت أعمال عنف  
بين المسلمين المعتزمين وبين قوات الأمن، واعتقل على أثرها أربعون  
مسلماً، واتهموا بالقيام بتظاهرات غير قانونية، واتهم الشيخ يحيى حسين  
زعيم الحركة الإسلامية (بالوكتا) بالتآمر ضد الحكومة، وعُقدت هذه الحركة  
منظمة مجرمة خارجة على القانون مع أن التهم التي وُجّهت إلى زعيم الحركة  
الشيخ يحيى حسين قد سحيت في مطلع عام ١٤١٥ هـ (حزيران ١٩٩٤ م).

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٥ هـ (أيلول ١٩٩٤ م) اعتقل (متيكيلا)  
مرتين بتهمة التحريض على العصيان، كما اعتقل مرة ثالثة في الشهر  
التالي لذلك مع قادة ثلاثة أحزاب معارضة واتهم هؤلاء بمقد اجتماعات  
مخطوطة، وبياترة الرعب والخوف، وإهانة الرئيس والحكومة.

واقعت الجمعية الوطنية في صفر ١٤١٤ هـ (أب ١٩٩٣ م) على  
اقتراح بإنشاء حكومة وهيئة تشريعية منفصلتين بعضهما عن بعض في  
تنجانيقا وزنجبار، وقد حذر الرئيس السابق يوليوس نيبري من هذا  
الإجراء. واقترحت سلطات زنجبار أنه إذا تمّ هذا فيكون الحق لكل  
جزء بإنشاء قوات مسلحة خاصة.

وقد فاز مرشحو الحزب الثوري التانزاني الحاكم على مرشحي  
المعارضة في الاقتراع المحلي الذي جرى (١٩٩٣ - ١٩٩٤ م)، وأعطت  
النتائج مؤشرات إلى أن الانقسامات داخل الأحزاب التي حصلت حديثاً  
على حق العمل السياسي والتنظيمي قد يعيق إقامة تحالف متلاحم ضد  
الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستعوقها لأول  
مرة في تلك الانتخابات التي من المقرر أن تجري في شهر جمادى  
الأولى ١٤١٦ هـ (نشرين الأول ١٩٩٥ م). ولكن الأحزاب المعارضة  
ادعت أنها لم تلق الحرية الكافية التي تدعيها الحكومة.

وفي شهر جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٩٤ م) هضمت بعض الجهات الدولية المتاحة بقطع المعونة عن تانزانيا ما لم تنظم الأمور المالية بشكل دقيق. وفي الشهر التالي أجرى الرئيس علي حسن موياني تعديلاً وزارياً حيث أُرِبح عن رئاسة الوزارة (مالييلا) كما أُرِبح (كلوبوا أمسوبا) وزير الصناعة والتجارة، وكان من قبل يشغل منصب نائب الرئيس، وعين (جاكيا ككوني) وزيراً للمالية، وكان من قبل يشغل منصب وزير الطاقة والثروة المعدنية والمياه.

### السياسة الخارجية:

تانزانيا إحدى دول عدم الانحياز التي يسير أكثرها في قلب السياسة الرأسمالية ويذمي عدم الانحياز، وتنادي تانزانيا بالاشتراكية وتأسط مركب السياسة الأمريكية، أو تحارب الاشتراكية بالاشتراكية حيث يطر الناس من الاشتراكية عند معرفتها على ساحة التطبيق بإفكار المجتمع وإدلاله، ويحفظ الأشرار العقائدين على علة القوم الكرام.

قدّمت تانزانيا مساعدات لموزامبيق، وسانّدت جبهة تحرير موزامبيق (فريلمو) في قتالها من أجل الاستقلال. وتعاون البلدان بشكل وثيق على أساس الحلقة الفكرية الاشتراكية التي تجمع بينهما.

وتعهدت تانزانيا بتوفير الدعم العسكري لحكومة موزامبيق في قتالها ضدّ قوات المعارضة بعد موت الرئيس الموزامبقي في شهر صفر عام ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م).

ووصل إلى موزامبيق في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) ألف ومائة جندي من تانزانيا. ولكن بعد سبعة أشهر تم سحب القوات التانزانية المتمركزة في موزامبيق، والتي قيل إن عددها يتراوح بين الألفين والثلاثة آلاف، وأُشيع أن الانسحاب قد تمّ لأن الحكومة التانزالية غير قادرة على دفع التكاليف الباهظة التي تحتاجها تلك العملية.

وفي الشهر الذي تمّ فيه سحب القوات التانزانية من موزامبيق ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) عبر الحدود التانزانية ستة آلاف لاجئ من موزامبيق نتيجةً لاضطراب الوضع. وبلغ عدد اللاجئين في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) اثنين وسبعين ألف لاجئ.

تعرّزت العلاقات مع الجارة زامبيا بعد توجيه جزء كبير من تجارة زامبيا عبر أراضي تانزانيا بعد أن أغلقت زيمبابوي حدودها مع زامبيا، وزادت العلاقات قوةً بعد تسيير الخط الحديدي الذي أنشأه الصين بين زامبيا وتانزانيا، والمعروف باسم (تازارا) عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م). وقام الرئيس التانزاني علي حسن موياني بزيارة إلى زامبيا في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (نحو ١٩٨٧ م)، وافقت الدولتان على توطيد التعاون الاقتصادي، والثقافي، والتقني، والتفاهي بينهما.

وكانت العلاقات بين تانزانيا وبين كلٍّ من كينيا وأوغندا متوترةً وخاصةً بعد حلّ تجمّع الشرق الإفريقي عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م). وفي جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) سانّدت القوات التانزانية الجبهة الوطنية الأوغندية بالإطاحة بحكم الرئيس الأوغندي عيدي أمين من باب التعاون الصليبي ضدّ المسلمين. وأعيد فتح الحدود بين الدولتين عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م)، وكانت قد أغلقت قبل ست سنوات، وذلك بعد التوصل إلى اتفاقية لتوزيع موجودات ومسؤوليات تجمّع الشرق الإفريقي. وفي عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) وافق البلدان من حيث المبدأ على استخدام العملات المحلية في التجارة بين البلدين، كما استأنفت خطوطهما الجوية رحلاتها داخل البلدين، ووقّعت اتفاقيات لتسفر بين البلدين بالطرف البرية.

وقام الرئيس التانزاني علي حسن موياني بزيارة رسمية إلى كينيا في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) وتوصل إلى توقيع اتفاقية تجارية، وإلى اتفاق لتأسيس لجنة تعاون مشترك بين البلدين.

ودعت تانزانيا في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) نظام موسيقي الذي استولى على السلطة في أوغندا، وبدءاً من ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) أخذت تانزانيا بإرسال مدربين عسكريين إلى أوغندا لتنظيم وتدريب القوات الحكومية الأوغندية.

## الفصل الثالث

### الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة تانزانيا تسعمائة وخمسة وأربعين ألفاً كيلومتراً مربعاً، وتشرف من ناحية الشرق على المحيط الهندي حيث يبلغ طول ساحلها عليه ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرين كيلومتراً. وتحاور سبعة دول إفريقية، ويبلغ طول حدودها معها جميعها ثلاثة آلاف وأربعمائة وأثنين من الكيلومترات.

حيث يبلغ طول حدودها مع موزامبيق سبعمائة وستة وخمسين كيلومتراً. (٧٥٦ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة ملاوي أربعمائة وخمسة وسبعين كيلومتراً. (٤٧٥ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة زامبيا ثلاثمائة وثمانية وثلاثين كيلومتراً. (٣٣٨ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة بورندي أربعمائة وواحد وخمسين كيلومتراً. (٤٥١ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة رواندا مائتين وسبعة عشر كيلومتراً. (٢١٧ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة أوغندا ثلاثمائة وستة وتسعين كيلومتراً. (٣٩٦ كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة كينيا سبعمائة وستين كيلومتراً. (٧٦٩ كم).

ومن المعلوم أن جزءاً من حدود تانزانيا مع ملاوي إنما هو مائي حيث يكون خط الحدود على الساحل الشمالي الشرقي من بحيرة (ملاوي). كما أن هناك حدوداً مائية مع زائير إذ يكون خط الحدود بين الدولتين في منتصف بحيرة (تانجانيقا)، وتزيد تلك الحدود على خمسمائة وخمسين كيلومتراً. وكذلك فإن جزءاً من الحدود مع أوغندا إنما يكون في منتصف بحيرة فيكتوريا. وكذا مع كينيا.

ويبلغ عدد سكان تانزانيا حسب تقديرات ١٩١٢ هـ (١٩٩١ م) خمسة وعشرين مليوناً ومائتا ألف إنسان. وبذا تكون الكثافة سبعة وعشرين إنساناً في الكيلومتر المربع الواحد.

### الصراع الإقليمي:

تتألف تانزانيا من اتحاد (تانجانيقا) و(زنجبار)، ومع مرور أكثر من ثمانين سنة على قيام ذلك الاتحاد إلا أن قسماً من سكان زنجبار لا يزالون غير راضين عن ذلك الاتحاد، ويُطالبون بانفصاله وما ذلك إلا لأسباب عقيدية إذ أن أهل زنجبار جميعاً من المسلمين على حين يكثر الوثنيون في تانجانيقا.

وهناك صراع آخر بين سكان الساحل حيث يعم الإسلام وبين سكان الداخل حيث تنخفض نسبة المسلمين فالأسباب عقيدية. ومن المعلوم أن الحياة الاجتماعية، ونمط المعيشة، وأسلوب التفكير، والثقافة كل ذلك ينبع من العقيدة. ويتباين مع اختلافها، ومن هنا ينشأ الصراع.

ونشأ حديثاً صراع أيضاً في زنجبار نفسها بين أهل الجزيرتين اللتين تتألف منهما الدولة (زنجبار) و(مسا) وذلك على اقتسام السلطة، والسعي وراء المناصب والمصالح.

### الصراع العنصري:

يشكل الأفارقة غالبية السكان في تانجانيقا، وهم مجموعات، ومنهم:

١ - الزنوج: ويعيشون في مناطق السافانا.

٢ - البانتو: وهم عثة جماعات وقد أُطلق عليهم هذا الاسم لأنهم يتكلمون لغات تحمل هذا الاسم، وتعود لأصولٍ حامية.

٣ - الهوتانتو: وهم جماعة قليلة، تعيش في المرتفعات، وتُفضل رعي الأبقار.

وهناك جماعات من غير الأفارقة، ومنهم:

١ - العرب: وقد جاءوا تجاراً منذ أيام الجاهلية، واستقرّوا في المنطقة، ولم يعد لهم أثر، وإنما الدين بقي أثرهم هم الذين جاءوا بعد الإسلام تجاراً ودعاة.

٢ - الهنود: ووصل الهنود تجاراً، واشتدوا أن يُسيطروا على التجارة حتى أُطلق عليهم العرب وسكان البلاد اسم (باناتي)، وهي مشتقة من الكلمة الهندوسية (بونيا) وتعني تاجر.

ثم ركزت تجارة العرب والهنود أثناء مجيء المستعمرين الصليبيين البرتغاليين، ثم عادت الحركة التجارية إلى سابق عهدها بعد زوال النفوذ البرتغالي، وجاءت موجات من الهنود، وشجعهم الحكم العثماني، ووثق بهم، فوفقت أعداد وفيرة منهم إلى شرقي إفريقيا.

وزاد إقبال الهنود بعد عقد اتفاقية تجارية بين سلطان عمان سعيد وبين بريطانيا عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) وذلك لأن المعاهدة نصّت على امتيازات كثيرة للرعايا البريطانيين، وكان الهنود يومئذ من الرعايا البريطانيين.



والهنود من سكان شبه القارة الهندية قبل تقسيمها، وهم من المسلمين، والهندوس، والشيع، والبوهر، والإسماعيلية، والقيانية.

٣ - الأوروبيون: أقام الأوروبيون مراكز لهم في المناطق المرتفعة حيث صعب عليهم الحياة في المناطق المنخفضة لارتفاع الحرارة وزيادة الرطوبة، ومعظمهم من الإنكليز، لأن البرتغاليين انسحبوا من مراكزهم بعد أن طُردوا من البلاد فخروج من استر منهم مع السلطة، وكذا خرج الألمان بل صودرت أملاكهم وبيعت.

وتتوزع سكان تانجانيقيا كما يأتي:

الإفريقيون	٢٣.٨٤٠.٠٠٠
الهنود	٣٢٠.٠٠٠
العرب	١٥٦.٠٠٠
الأوروبيون	٠٤٠.٠٠٠
المجموع	٢٤.٣٥٦.٠٠٠

أما زنجبار فيتألف سكانها مما يأتي:

شيرازيون	٤٦٥.٠٠٠
عرب	١٦٠.٠٠٠
إفريقيون	١٦٣.٠٠٠
هنود	٥٥.٠٠٠
أوروبيون	١.٠٠٠
المجموع	٨١٤.٠٠٠

فيكون سكان تانزانيا:

تانجانيقيا	٢٤.٣٥٦.٠٠٠
زنجبار	٨١٤.٠٠٠
المجموع	٢٥.٢٠٠.٠٠٠

عندما تولى أمر سلطنة زنجبار (برغش) عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م) حذ من نشاط الهنود بناء على ملاحظات له عليهم، غير أن القنصل البريطاني قد تدخل بالأمر، وثناه عن عزمه، وشحبت الأوامر الصادرة بحقهم.

وجاء الهنود عسكريين أيضاً، وجنوداً مرتزقة إضافة إلى التجارة. وعندما وضعت تانجانيقيا تحت الاستعمار الألماني، وجد الهنود كل تشجيع من قبل الألمان لأنهم كانوا بحاجة إليهم، وعرفوا أهميتهم الاقتصادية، وخاصة أن الهنود كانت لهم معرفة بالمناطق الداخلية في إفريقيا، ولا يمكن للألمان أن يحلوا محلهم، وقد وصل عددهم إلى تسعة آلاف هندي عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م).

وفي الحرب العالمية الأولى دخلت تانجانيقيا قوة مؤلفة من ثمانية آلاف جندي، مهمتها المساعدة على إخراج الألمان من المنطقة، ولكن هذه القوة قد شحبت بعد الحرب لأسباب صحية.

وبعد انتهاء الحرب وضعت مستعمرة شرقي إفريقيا الألمانية تحت الوصاية، واتحدت عصبة الأمم بريطانيا لتكون هي الوصية، فزادت حمرة الهنود إلى تانجانيقيا بتشجيع من بريطانيا، فوصل عددهم عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) إلى ٢٣.٤٢٢ هندياً. وعندما بيعت مستلكات الرعايا الألمان السابقين بالمستعمرة بالمزاد العلني، حيث صودرت اشتراها الهنود.

وبعد عشر سنوات من وضع تانجانيقيا تحت الوصاية البريطانية سيطر الهنود على معظم تجارة المرفق، وتجارة الجملة كلها تقريباً، كما امتلكوا ٩٠٪ من الأسلاك الخاصة في مدينة دار السلام، فالفنادق، والمحال التجارية كلها كانت بحوزتهم، ووصل عددهم في تانجانيقيا عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م) إلى أربعة وتسعين ألفاً، على حين كان عددهم يومذاك في زنجبار خمسة عشر ألفاً، ومعظم هذا العدد كان يعيش في المدن الكبرى (دار السلام) و(زنجبار)، وإن يبدووا يتوغلون نحو الداخل مع بدء الاستعمار الأوربي.

ولما كان العرب أقلية في زنجبار، وهم الذين يحكمونها، فالسلطان منهم لما تتشكل حزب يضم المجموعتين الأخرتين الكبيرتين وهما: الشيرازيون والإفريقيون، وعُرف هذا الحزب بدمج في مسمى واحد هو الحزب (الأفرو-شيرازي)، وما أن استقلت الجزيرة حتى قام هذا الحزب بانقلاب وقام على العرب، وأباد قسماً منهم بوسائل مختلفة، ولقي تأييداً من بعض الدول العربية - مع الأسف - وما كان ذلك إلا للركوب في مركب تعود ملكيته إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت الدول النصرانية، ولقدت صاحبة الكلمة المسموعة في هيئة الأمم المتحدة الصليبية.

أما تانجانيقا فإن الإفريقيين هم الغالبية، والمجموعات الأخرى قليلة بالنسبة إلى الإفريقيين لذلك لا نجد صراعاً عنصرياً واضحاً، وكذلك فإن القبائل الإفريقية في تانجانيقا لدرجة تكاد تصل إلى المائة، فلا نجد فيها صراعاً واضحاً على السلطة، أما الصراعات المحلية فهي أمر طبيعي ولكن أثرها خارج ديارها لا شأن له.

#### الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين في تانزانيا ٦٢٪، وشكل النصارى ٢٧٪، والوثنيون ١١٪، وإن كانت هذه النسبة تختلف في زنجبار عنها في تانجانيقا.

#### أولاً: زنجبار:

المسلمون	٩٠٪
النصارى	٤٪
الوثنيون	٤٪
الهندوس	٢٪

#### ١ - المسلمون:

الشيرازيون	١٠٠٪	٤٦٥,٠٠٠
العرب	١٠٠٪	١٦٠,٠٠٠
الإفريقيون	٤٢٪	٦٨,٤٦٠
الهنود	٦٢٪	٣٦,١٤٠
المجموع	٧٩٠	٧٢٩,٦٠٠

#### ٢ - النصارى:

الإفريقيون	٣٠٪	٤٨,٩٠٠
الأوروبيون	١٠٠٪	١,٠٠٠
المجموع	٤	٤٩,٩٠٠

#### ٣ - الوثنيون:

الإفريقيون	٢٨٪	٤٤,٠٠٠
المجموع	٤	٤٤,٠٠٠

#### ٤ - الهندوس:

هنود	٣٨٪	٢٠,٠٠٠
المجموع	٢	٢٠,٨٠٠

ولما كانت عالية السكان مسلمين لذا فالصراع العقيدي ضعيف، وقد حل مكانه الصراع العنصري الذي تمثل أيضاً في الصراع الحزبي. أما المذاهب في زنجبار فهي كما يلي:

١ - سنة شافعيون ويشكلون ٨٩٪ وهم من مختلف الجماعات البشرية (شيرازيون، عرب، إفريقيون، هنود).

٢ - أباضيون ويشكلون ١٠٪ وهم من العرب والشيرازيين.

٣ - شيعة ويشكلون ١٪ وهم من العرب والهنود.

الهندوس:

الهندوس	%٥١.٤١	١٣٨,٦٠٠
---------	--------	---------

أولاً: تانجانيقيا:

	الإفريقيون	الهندود	العرب	الأوروبيون
المسلمون	%٦٠	%٤٣.٥٩	%١٠٠	—
النصارى	%٢٨	—	—	%١٠٠
الوثنيون	%١٢	—	—	—
الهندوس	—	%٥٦.٤١	—	—
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ثانياً: زنجبار:

	الإفريقيون	الهندود	العرب	الأوروبيون	الشييرازيون
المسلمون	%٤٢	%٦٢	%١٠٠	—	%١٠٠
النصارى	%٣٠	—	—	%١٠٠	—
الوثنيون	%٢٨	—	—	—	—
الهندوس	—	%٣٨	—	—	—
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

فالصراع العقيدي موجود على نطاق واسع غير أنه مكبوت، فالمسلمون فقراء، وعلى مستوى من الجهل كبير، وقد شغلهم السلطة بأمر حياتهم، وبالحزب الثوري الذي يعمل على إبعاد الناس عن دينهم بإسنادهم، فهذا دور هذا الصراع. ففي الوقت الذي لا يسمح للمسلمين بأي تنظيم في سبيل نشر الوعي والتنبيه إلى أمور الدين، ولكن يُدعون للانضمام إلى صفوف الحزب في سبيل تأمين حياتهم لجد الإرساليات التصيرية ترح كما تشاء في البلاد، والباب مفتوح أمامها على مصراعها،

ثانياً: تانجانيقيا: بشكل:

المسلمون	%٦٠	١٤,٦١٣,٦٠٠
النصارى	%٢٧	٦,٥٧٦,١٢٠
وثنيون	%١٣	٣,١٦٦,٢٨٠
المجموع	%١٠٠	٢٤,٣٥٦,٠٠٠

أما حسب الأجناس:

- ١ - المسلمون: من الإفريقيين، ومن الهندود، والعرب جميعاً.
- ٢ - النصارى: من الإفريقيين، والأوروبيين جميعاً.
- ٣ - الوثنيون: من الإفريقيين فقط.
- ٤ - الهندوس: من الهندود فقط.

المسلمون:

العرب	%١٠٠	١٥٦,٠٠٠
الإفريقيون	%٦٠,٨٠	١٤,٣٢١,١١٢
الهندود	%٤٨,٥٩	١٣٦,٤٨٨
المجموع	%٦٠	١٤,٦١٣,٦٠٠

النصارى:

الأوروبيون	%١٠٠	٤٠,٠٠٠
الإفريقيون	%٢٨	٦,٥٣٦,١٢٠
المجموع	%٢٧	٦,٥٧٦,١٢٠

الوثنيون:

الإفريقيون	%١٢,٧	٣,٠٢٧,٦٨٠
------------	-------	-----------

ولديها الإمكانيات الضخمة، وتظهر للناس بالوجه الحسن بما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية، واجتماعية، ومساعدات أحياناً، حتى تستطيع التأثير، حتى إذا شعرت باقتراب الناس منها عملت على سحبهم إلى التصارية، فإن لم تنجح وهو الغالب تكون قد أبعدهم عن دينهم، وهو هدف بعد ذاته. ولكن قد يحدث صراع في المنطقة الساحلية حيث تكون الغالبية للمسلمين فيتألمون مما يحدث أمامهم، وقد تقع ردود فعل غير أن الضغط يُسكنهم فإن لم يُجد فالسيف يُخرسهم، ويلعب الحزب الثوري دوره في كبح الحركة وكنم الصوت.

ويشع النصارى عدة كنائس منها الأنكليكانية، واللوثرية، والإغريقية الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والمورفانية.

كما توجد فئة من البهاثين، ويشرف عليها المجلس القومي الوطني في العاصمة دار السلام.

### الصراع الحزبي:

لا يوجد صراع حزبي في نازانيا إذ لا توجد تعددية حزبية وإنما حزب واحد، بيده السلطة، ولا يسمح بمنافس له. فقد وجد في تانجانيقيا حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الذي أسسه يوليوس نيريري، وتسلم الحكم من البداية، وهدفه جمع المؤيدين لسيطع اليقاه في السلطة، وقد هُزم إليه المستعمون.

وفي زنجبار وجد الحزب الأفرو-شيرازي الذي يضم أفراداً من المجموعتين الكبيرين الإفريقية والشيرازية، والثتان حمل اسمهما، وكان يهدف إلى السيطرة على الحكم، ولا يمكنه تحقيق ذلك إلا بإبعاد الأسرة الحاكمة التي هي من العنصر العربي، لذا عمل على معاداة العرب، ولم تكن بريطانيا الدولة المستعمرة أن تقبل بلزاحة الأسرة العمانية الحاكمة ما دامت الاتفاقات كلها قد تمت معها، وفي الوقت نفسه لم تكن ترغب أن تُتهم بالتخلي عن الأصدقاء، لذا أعطت الجزيرة الاستقلال لتضع المجال

أمام أهوانها الأقوياء للتخلص من أصدقائها الضعفاء قليلي الأثاع. غير المسلمين. وسيطر الحزب، وتغلطرس قاتنه، فليس هناك من يقف أمامهم.

وتوحد الإقليمان (تانجانيقيا) و(زنجبار)، وكل حزب سيد في إقليمه، لا فئة تُنافسه، ولا جماعة تستطيع أن تُناوئه. ولا يوجد خلاف بينهما فكل يعمل في ساحة نفوذه. ثم اندمج الحزبان في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) أي بعد ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على انقسام الحزبان بعضهما إلى بعض. وكان من الدمج الحزب الثوري الذي بيده مقاليد الدولة، رئيسه رئيس جمهورية تانزانيا، ونائبه رئيس زنجبار، حتى إذا تقاعد رئيسه يوليوس نيريري من رئاسة جمهورية تانزانيا تولى رئاسة الجمهورية رئيس زنجبار علي حسن موياني، وبقي يوليوس نيريري رئيس الحزب.

وظهر في الحزب جناحان أحدهما يتمسك بالفكر الاشتراكي ويريد الالتزام بالتطبيق، وآخر يترقب في التحرر الاقتصادي، وظهر بين الجناحين شيء من الصراع غير أن الجناح المنحز بزعامة رئيس الجمهورية علي حسن موياني بقي المهيمن على الوضع، وكلما رفع أحد معارضي رأسه أخفض بالقوة، وأبعد عن منصبه، وإذا دعا الأمر طرد من الحزب.

وعندما رأى رئيس زنجبار إدريس عبد الوكيل معارضة له في المجلس الثوري الأعلى علق صلاحياته، وتولى بنفسه السيطرة على القوات المسلحة.

إذن وجد صراع داخل الحزب، ولكن بقي أحد الأجنحة هو المسيطر دون إمكانية المعارضة من الجناح الأخر، فكأن ذلك الجناح هو الحزب المتحكم.

الباب الثاني

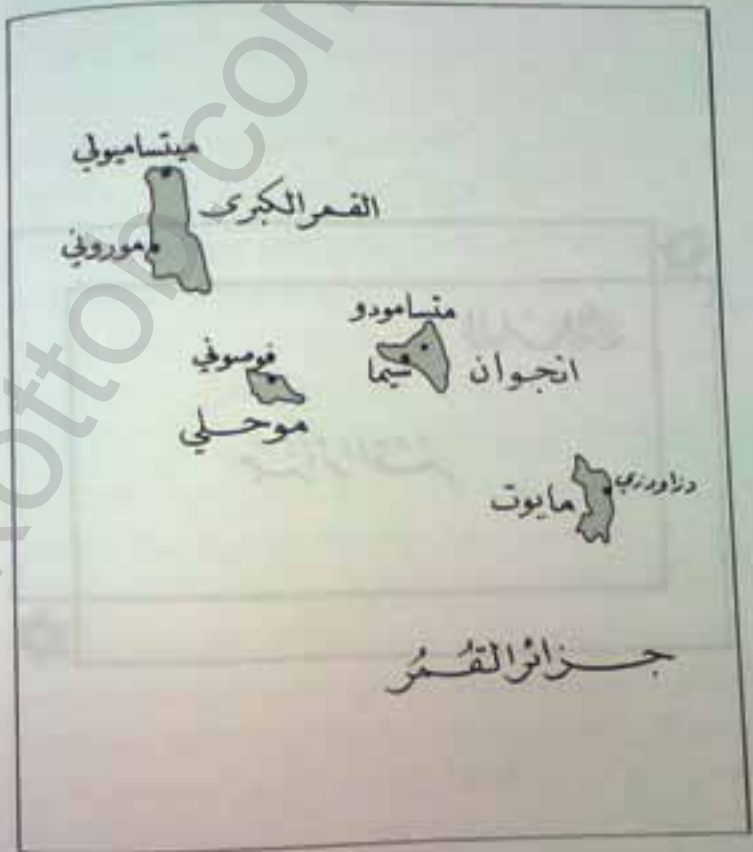
جَزَائِرُ الْقُسْرِ

لمحة عن جزائر القمر قبل إلغاء الخلافة

سكن جزائر القمر أول من سكنها جماعة من العنصر الماليزي، ثم وصلت إليها جماعة من الأدميين في القرن العاشر قبل الميلاد إلهام نبي الله سليمان عليه السلام. ووقد عليها جماعات من بلاد العرب، وجاء زنج من مدغشقر، وزنجبار، والسر الإفريقي. ومن نزل فيها فريق من الأزد الأبايين إذ حلوا في قبائل (أنجوان)، كما رحل إليها أعداد من الفرس، ومن هؤلاء جميعاً نشأ المجتمع في جزر القمر.

احتل البرتغاليون جزائر القمر عام ٩٠٨ هـ، ولم يجدوا فيها قوة لاتراق الكلمة، وضعف السكان، وقلة العدد، وكثرة السلطنات فعمروا عليها كأنهم عابرو سبيل. ووجدوا فيها المسلمين فأطلقوا عليها اسم «المورود» وهو الاسم الذي أطلقوه عليهم في كل أرض وجدوهم فيها حتى اقرن هذا الاسم بهم. وقام البرتغاليون بأعمال وحشية في كل منطقة دخلوها، ووجدوا فيها مسلمين، ومنها جزر القمر.

طرد البرتغاليون من أكثر مناطق شرقي إفريقيا حيث وقف ضدّهم العثمانيون، وأهل عمان، وبريطانيا، وثار أهالي جزائر القمر على البرتغاليين فأخلوها. ونزلت في ذلك الوقت جماعة من شيراز في جزيرة القمر الكبرى عام ٩١٢ هـ بإمرة محمد بن عيسى فاحتلوا الجزيرة، وأرسل محمد بن عيسى ابنه حسناً إلى جزيرة (أنجوان) فحكّمها، وأسس سلطنة فيها، حيث تزوج بابتة (فاني علي) زعيم مدينة (موتسامودو) كبرى مدن الجزيرة، وتلقب حسن بلقب سلطان، وبعد موته خلفه ابنه محمد الذي تزوج بابتة زعيم جزيرة (مايوت) وألحق الجزيرة بسلطته، ثم أضاف إليه جزيرة (موحلي)،



مصور رقم [٨]

وأخيراً أطاعه سلاطين جزيرة القمر الكبرى، وهكذا جُمعت الجزر كلها ضمن سلطنة محمد بن حسن بن محمد بن عيسى.

توفي محمد وخلفه ابنه عيسى، ولكن ضعف أمره، وقُل نفوذه، فعاد سلطانه على جزيرة القمر الكبرى اسماً، وبعد وفاته تولت زوجته (مولانا) مكانه، وهذا ما أثار غضب الزعماء على الحكم، فاستنظت جزيرة (مايوت)، واستأثر بأمر (أنجوان) زعيم مدينة (موتسامودو)، فقُرّت الملكة (مولانا) إلى مدينة (دوموني). وفي الوقت نفسه مات زعيم (موتسامودو) فخلفت زوجته (فاتنة)، فأصبح في الجزيرة ملكتان، إحداهما (فاتنة) في (موتسامودو)، والثانية (مولانا) في مدينة (دوموني)، وبقي الخلاف قائماً في الجزيرة حتى أيام الملكة (عالمة) التي بنت الجامع الكبير في مدينة (موتسامودو) عام ١٠٨١ هـ.

هاجم حكام جزيرة مدغشقر جزيرة (أنجوان)، وتمكّنوا من احتلالها، واستباحوا أرضها، وقتلوا أهلها.

استطاع الأمير أحمد حفيد الملكة (عالمة) أن يجمع البلاد عام ١١٨٤ هـ (١٧٦٩ م)، وأن يُعيد إليها الوحدة، ولكن أهارت على الجزائر قبائل (السكالافا) المدغشقرية، فاضطرب حيل الأمن، واستنظت جزيرة (مايوت) عن (أنجوان)، وتوفي الأمير أحمد فخلفه الشيخ سالم الذي حكم حتى عام ١٢١١ هـ (١٧٩٦ م)، وتولّى بعده ابنه (أحمد)، وكان صغير السن، فقام ينافسه عمه (علوي) غير أنه فشل فقَرَّ إلى زنجبار. ثم رجع بعد عامين بعد أن هبّ الأوضاع، وأخذ بالأسباب، فاستطاع خلع ابن أخيه (أحمد)، وتسلّم الحكم مكانه، وبقي في السلطة حتى عام ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م).

تولّى بعد (علوي) ابنه عبدالله الأول الذي قاتل أهل جزيرة مدغشقر، وجاءه أحد المتنازعين على الحكم فيها قاراً، فأكرمه، وقدمه، حتى إذا قويت شوكة ثار عليه، واحتل جزيرة (مايوت).

توفي عبدالله فخلفه ابنه (علوي) الذي تملكه عمه (سالم)، وثار ثبّة عارمة هرب (علوي) إلى موزامبيق حيث أسره الإنكليز، ونفوه إلى (كلكتا)، ثم إلى (موريشيوس) حيث توفي عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م)، والقرى سالم بالسلطة.

أما جزيرة (مايوت) فقد استنظت عن (أنجوان) اسماً على يد صالح بن محمد بن بشير من أهل عمان، إذ كان يُقيم في (أنجوان)، ويُعدّ من أهل الوجاهة فيها، وقد تزوج بابنة سلطان جزيرة (مايوت) عام ١٢٠٤ هـ (١٧٨٩ م)، فلما مات سلطانها خلفه صهره هذا (صالح بن محمد)، وبقيت تتبع (أنجوان) اسماً حتى احتلها فرنسا عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م). وهكذا عزلت (مايوت) عن باقي الجزر التي استمرت تحت حكم (سالم)، وعندما توفي خلفه ابنه (عبدالله) الملقب بالكبير، وكان على صلة وثيقة مع البريطانيين.

ثار على (عبدالله) أخوه (محمد)، غير أنه انتصر عليه، وكانت الحرب قد هدّت قواه لطلب حماية فرنسا عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م) إلا أن السكان قد قاموا بحرب ضدّ الفرنسيين، وقتل عبدالله مسوماً، وتولى مكانه أخوه الثاني (عثمان)، ولكن أهالي مدينة (موتسامودو) بايعوا ابن أخيه (سالم بن عبدالله) ووقع القتال بين الطرفين، فانتصر عثمان، والنجا سالم إلى الفرنسيين، وطلب المساعدة منهم، واعترف بحمايتهم، ولكن عثمان بقي يقاومهم، وأخيراً اضطر إلى الاستسلام، ففني إلى كالدونيا الجديدة.

حيء بأحد أمراء (أنجوان) وهو (عمر) ونُصّب سلطاناً عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م)، وأمضى معاهدة مع الفرنسيين اعترف فيها بالحماية الفرنسية على جزائر القمر عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، ولم يعش بعدها طويلاً إذ مات بالسنّة نفسها.

بعد وفاة عمر تولّى مكانه ابنه (محمد) سلطاناً على جزيرة (أنجوان) ولمحققتها، على حين كان ابنه الآخر (علي) يتولّى أمر جزيرة القمر الكبرى

فألقي القبض عليه، ونُفي إلى (ديالغو)، ثم إلى (بوربون)، وأصبحت السلطة كلها بيد المقيم الفرنسي، وهو صاحب الأمر والنهي.

كانت جزيرة (مايوت) حتى عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) هي المستعمرة الفرنسية الوحيدة بين جزائر القمر، ولكنه في العام نفسه صدر قرار أصبحت بموجبه بقية الجزر أيضاً مستعمرة فرنسية.

وفي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) ألحقت جزائر القمر بجزيرة مدغشقر المحتلة من قبل فرنسا أيضاً، وبقيت عامين كاملين تبعها، وبعدما رجعت مستعمرة فرنسية وحدها لا ترتبط بغيرها، واستمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.

التي كانت عند مجيء فرنسا مقسمة إلى اثني عشرة مقاطعة، لكل منها سلطان، ويُعرف أكبرهم باسم سلطان (تية)، ويخضع الجميع له، وكان صاحب هذه المنصب السلطان (أحمد) عم سلطان (أنجوان) (محمد بن عمر)، فلما مات السلطان أحمد خلفه ابن أخيه (علي بن عمر) حسب وصية عمه السلطان أحمد المتوفى. كان (علي بن عمر) صغير السن، وقد درس وتعلم اللغة الفرنسية في جزيرة (مايوت)، فلما جاء لينتقل إلى جزيرة (القمر الكبرى) حسب وصية السلطان السابق وقضى بقية السلاطين الخضوع له، وثاروا عليه بإمرة الأمير (موسى قوسو) الذي أراد أن يكون مكانه، فوقعت الحرب بين الطرفين، وخرج (علي) من الحرب منتصراً لمعاونة أهالي جزيرتي (موحلي) و(أنجوان) له، إضافة إلى سلاطين بعض المقاطعات في جزيرة (القمر الكبرى) نفسها، كما أن إنكلترا قد عرضت حمايته فرفض، إلا أنه طلب من قائد قوات جزيرة (مايوت) الفرنسي، الحماية والمساعدة. ولما عرضت إنكلترا عرضها على الأمير (موسى قوسو) وافق. وهكذا أصبح الطرفان المتنازعان في جزائر القمر في حماية الدولتين المتنافستين النصرائيتين فرنسا وإنكلترا.

جاء العالم الطبيعي الفرنسي (هامبولت) إلى المنطقة، واقترح على حكومته مساعدة السلطان علي فوافقت، وعقدت معه معاهدة عام ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦ م) إلا أن الثورة قد اشتعلت في جزائر القمر، وعدت السلطان (علي) حثاناً لتصرفاته هذه، وخضوعه لفرنسا، وذلك عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) إلا أن القوات الفرنسية قد قمعت الثورة، وأقرت السلطان (علي) سلطاناً على جزيرة (القمر الكبرى) في الوقت الذي كان أبوه (عمر) قد وقع معاهدة مع فرنسا اعترف فيها بحمايتها لجزائر القمر. ولما مات (عمر) خلفه ابنه (محمد) - كما ذكرنا -.

جرت محاولة لاغتيال (هامبولت) أو هكذا ادعت فرنسا، واتهمت القوات الفرنسية المحتلة للجزر أن السلطان (علي) وراء هذه المحاولة



تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، كما يمكن أن يُعقد اتحاد بين إقليمين عضوين في المجموعة الفرنسية، أما الأقاليم التي لا توافق على الدستور فتحصل على الاستقلال التام، وعندما تنقطع فرنسا عنها مباشرة كل معونة فينية، أو مادية، أو إدارية، ولكن وافق هذا الاستفتاء أنواع من التهديدات والوعيد، حتى إن القسم الكثير من السكان قد قاطع الاستفتاء لذا كانت النتيجة قبول دستور ديفول في أغلب الأقاليم.

جرى الاستفتاء في جزائر القمر، فكان رأي السكان أن تبقى بلادهم ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية. فأعطت فرنسا الجزر الحكم الذاتي، غير أن المطالبة بالاستقلال التام والانفصال عن فرنسا لم تلت أن ظهرت وقوت، وبرز (عبد بكار) أحد زعماء هذه الحركة، وحصل على تأييد واسع من الشعب.

كان يُدير شؤون جزائر القمر آنذاك مجلس حكومي يتألف من ٦ - ٨ وزراء، ويرأس هذا المجلس رئيس يعيّنه رئيس وزراء، وكان (سيد محمد الشيخ) هو الرئيس في تلك المرحلة.

أما المجلس النيابي فيتألف من ثمانية وثلاثين عضواً، وتمثل جزائر القمر في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس. ثم تسلّم (أحمد عبدالله) رئاسة الحكومة بعد (سيد محمد الشيخ).

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م)، وفاز حزب (استقلال ووحدة جزر القمر) وتسلّم زعيم هذا الحزب (أحمد عبدالله) رئاسة الوزراء. وأصبح لفرنسا مندوب سام في البلاد.

وفي عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) قرّر المجلس النيابي إصدار بيان يُطالب فيه بالاستقلال التام، والانفصال عن فرنسا وأعقب ذلك مباحثات بين الحكومة الفرنسية وبين بعض السياسيين في جزر القمر لوضع مشروع للاستقلال، والفجرت المطالبة، وجعلت التنظيمات السياسية كلها

## الفصل الأول

### جزائر القمر من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ أيار ١٩٢٤ م)، وإن لم يكن لهذه الخلافة أثر قبل الإلغاء إلا أنها كانت تعدّ رمزاً للمسلمين وروايةً معنوية لهم. وقد ضاع ذلك الرمز، وزالت تلك الرابطة بذلك الإلغاء ولذا كان الأعداء حريصين جداً على تنقيده.

فرست إنكلترا سيطرتها على جزر القمر أثناء الحرب العالمية الثانية كاجراء عسكري بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وقيام حكومة فيشي برئاسة الجنرال (بيتان) التي كانت توالي الألمان. واتخذت بريطانيا هذه الجزر قاعدة لسفنها الحربية في المحيط الهندي.

عادت هذه الجزر بعد الحرب لفرنسا، وكانت تحكمها جمعية منتخبة مؤلفة من ثلاثين عضواً، وتعدّ هذه الجزر إقليمياً خاصاً ضمن الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار.

وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) فتحت فرنسا المجال أمام مستعمراتها في حرية الاختيار بين الاستقلال أو البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، وذلك عندما جاء ديفول إلى حكم فرنسا، وفكّر في طريقة للحفاظ على مستعمرات فرنسية فيما وراء البحار، بعد اشتعال الثورة في الجزائر. فعرض دستوره، وأعطى لكل إقليم الحرية في التصويت عليه، ففي حالة الموافقة عليه من قبل إقليم ما، يصبح هذا الإقليم عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، ويُشكّل حكومة محلية، وينتزع بالاستقلال الداخلي على أن

الاستقلال هدفاً لها، وأخذت ترفعه وتنادي به، ومن هذه التنظيمات:  
الحركة الوطنية لتحرير جزر القمر، حزب استقلال ووحدة جزر القمر،  
الحزب الاشتراكي.

قامت فرنسا بإجراء استفتاء في ٨ ذي الحجة ١٣٩٤ هـ (٢٢ كانون  
أول ١٩٧٤ م)، وكانت نتيجة تأييد ٩٥.٦٥٪ من الناخبين الذين بلغ  
عددهم ١٧٥ ألفاً الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا في الجزر جميعها،  
أما الباقي وهو ٤.٣٥٪ فقد أبدوا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، ومعظم  
هذه النسبة كانت من جزيرة (مايوت)، حيث كانت نسبة تأييد الاستقلال  
٣٦٪، ونسبة تأييد البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ٦٤٪، وذلك لأن عدداً  
من الفرنسيين يقيمون في هذه الجزيرة، ويؤلفون مجموعة صغيرة، ولهم حزب  
خاص يُدعى (الماهور) يتزعمه (مارسيل هنري)، إضافة إلى الوعود التي  
مُثي بها المواطنين، والتهديدات التي اتخذت، لأن فرنسا كانت تعمل للبقاء  
في جزيرة (مايوت).

عُقد مؤتمر في العاصمة (موروني) ضمّ زعماء الأحزاب في البلاد  
لوضع صيغة الدستور الذي سسير عليه البلاد عند الاستقلال. ولكن فرنسا  
بدأت تعرقل مشروع الاستقلال وهذا ما أجبر رئيس المجلس النيابي على  
الاستقالة.

كانت فرنسا تتخذ الوسائل جميعها في محاولتها البقاء في جزيرة  
(مايوت) ولكن معارضةً شديدةً وفتت في وجهها، شملت رئيس المجلس  
النيابي المستقيل، ورئيس الوزراء، ووصل الخلاف إلى النواب فيما بينهم.  
حيث انتخب (أحمد دهللاتي) رئيساً جديداً للمجلس النيابي، فكان النواب  
بين مؤيدين ومعارضين، وهذا ما أوقع البلاد في دوامة من الفوضى السياسية،  
ووقع بعض الحزبات، ووجود التجمعات المتنافرة.

أعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ  
(٢٦ حزيران ١٩٧٥ م) وثيقة استقلال جزر القمر على أن يجري فيها

استفتاء، على أن يكون في كل جزيرة وحدها، وذلك في نفس جزيرة  
(مايوت) خارج الدولة الجديدة المزمع إنشاؤها، وفي الوقت نفسه تبقى  
فرنسا في تلك الجزيرة.

أعلن المجلس النيابي في جزر القمر بعد أربعة أيام فقط مشروعاً  
يُطالب فيه بعدم إجراء الاستفتاء قبل الاستقلال الذي يشمل الجزر كلها،  
بما فيها جزيرة (مايوت)، ثم أعلن الاستقلال في الأسبوع التالي ٢٧  
جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٦ تموز ١٩٧٥ م)، غير أن نواب جزيرة (مايوت)  
لم يحضروا هذه الجلسة الأمر الذي أوجد حجةً للحكومة الفرنسية، فأعلن  
مندوبها حالة الطوارئ، واستقدم قوات احتياطية من جزيرة (رينيون) لدعم  
القوات الفرنسية في جزر القمر، ولكن المجلس النيابي في جزر القمر  
أعلن في اليوم نفسه عن اختيار (أحمد عبدالله) رئيساً للدولة الجديدة،  
وشكل لجنة لصياغة دستور البلاد.

أبلغ رئيس الدولة (أحمد عبدالله) المندوب السامي الفرنسي أن  
منصب المندوب السامي قد انتهى، وأنه قد أصبح مستقراً لفرنسا في جزر  
القمر، كما أبلغ الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول  
العربية للاعتراف بدولة جزر القمر، فاعترفت بذلك عدة دول أكثرها  
إفريقية.

وافقت فرنسا على استقلال جزر القمر عدا جزيرة (مايوت)، وعلمتها  
أنها ستبقى ضمن إطار المجموعة الفرنسية.

تم قبول دولة جزر القمر بالأمم المتحدة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ  
(١٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ م). ووضعت فرنسا للامر الواقع، وانسحقت  
باستقلال الجزر.

وبعد سنة أشهر من الانقلاب الأول أزعج (علي صويلح) قائد  
الانقلاب (سعيد محمد جعفر) رئيس الدولة، وتسلم السلطة مكانه في مطلع  
عام ١٣٩٦ هـ (كانون الثاني ١٩٧٦ م)، وأعطاه الدستور الجديد صلاحيات  
واسعة.

قطعت فرنسا مساعداتها جميعها عن جزر القمر، وتم سحب  
المساعدات الفنية.

وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (١٣ أيار ١٩٧٨ م) وقع انقلاب  
جديد قام به مجموعة من المعززة الأوربيين بقتل عددهم بخمسين شخصاً،  
يقودهم رجل فرنسي يدعى (بوب دبنارد) بالنيابة عن الرئيس الأسبق (أحمد  
عبدالله) وقتل الرئيس (علي صويلح)، وتولى الأمر (سعيد أتوماتي) أحد  
وزراء الحكومة التي أطاح بها (علي صويلح)، وحملت الدولة اسماً جديداً  
هو «جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية»، وتسلم رئاستها (أحمد  
عبدالله عبد الرحمن).

وطردت حكومة جزر القمر من منظمة الوحدة الإفريقية في شعبان  
١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) بسبب الوجود الدائم للمعززة الأوربيين في  
البلاد.

تم استفتاء شعبي في ذي القعدة ١٣٩٨ هـ (تشرين الأول ١٩٧٨ م)  
للموافقة على الدستور الجديد، وأجري هذا الاستفتاء في ثلاث جزر أي  
بإستثناء جزيرة (مايوت)، وتمت الموافقة عليه بنسبة ٩٩.٣١٪، كنتيجة أي  
استفتاء تقوم به حكومة لها علاقة بالموضوع. وتم انتخاب (أحمد عبدالله)  
رئيساً في الشهر نفسه.

وأجريت الانتخابات في مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م)

## الفصل الثاني الاستقلال

أعلن عن استقلال جزر القمر في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٦  
تموز ١٩٧٥ م)، واختير (أحمد عبدالله) رئيساً للدولة الجديدة.

تشكلت معارضة في جزر القمر برئاسة الأمير (سعيد محمد جعفر)  
ضد سياسة الرئيس القماري (أحمد عبدالله) التي تدعو حسب زعم  
المعارضة إلى قيام دولة اتحادية، وهذا يعني احتفاظ كل جزيرة باستقلالها  
الذاتي، وبدا تبني جزيرة (مايوت) مرتبطة بفرنسا. وقوي أمر المعارضة  
بسرعة، ولم يتعد الشهر الأول على الاستقلال حتى وقع انقلاب بقيادة  
(علي صويلح) في ٢٦ رجب ١٣٩٥ هـ (٣ آب ١٩٧٥ م)، فخلع الرئيس  
(أحمد عبدالله)، وألغى المجلس الوطني، وتم إنشاء مجلس تنفيذي  
وطني برئاسة (سعيد محمد جعفر) ومن بين أعضائه قائد الانقلاب (علي  
صويلح)، وبعد يومين من الانقلاب اختير (سعيد محمد جعفر) رئيساً  
للدولة، وطلب النظام الجديد بوحدة جزر القمر كلها بما فيها جزيرة  
(مايوت)، وبعد أسبوع تشكل المجلس الوطني الجديد، ويُمثل جزر القمر  
جميعها.

لم تعترف فرنسا باستقلال جزيرة (مايوت)، وبقيت تعدّها إقليمياً  
فرنسياً، وأجرت فيها استفتاء أعلنت أن نتائجه جاءت لصالح البقاء ضمن  
المجموعة الفرنسية، ولكن أعلنت حكومة جزر القمر أن فرنسا قد تلاعبت  
بالاستفتاء، ومارست ضغطاً شديداً على السكان للموافقة على مخططها،  
وذلك في صفر ١٣٩٦ هـ (شباط ١٩٧٦ م).

لتشكيل المجلس الاتحادي، وبعد شهر اعتمد المجلس تشكيل الدولة ذات الحزب الواحد. ولكن وجدت معارضة قوية، وإن لم تكن لها الصفة الرسمية.

وأشيع خبر محاولة القيام بانقلاب، وإن لفت الحكومة ذلك رسمياً، ولكن تم اعتقال مائة وخمسين شخصاً في شهر ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م).

واختير وزير الخارجية (علي مرادجي) ليكون رئيساً للوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (شباط ١٩٨٢ م)، وأشرفت الحكومة الجديدة على الانتخابات التي تمت بعد شهر من تسلّمها السلطة. ثم جرت تعديلات دستورية في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م) أعطت سلطات واسعة لرئيس الدولة على حين ضعفت سلطات حكام الجزر.

وفي أوائل شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أصدر الرئيس (أحمد عبدالله) مرسوماً بالعفو عن السجناء جميعاً الذين أدينوا بسجن تقل مدته عن عشر سنوات.

واكتشفت محاولة انقلاب في ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (كاتون الأول ١٩٨٣ م) كادت تطيح بالحكم، وقوامها مجموعة من المرترقين البريطانيين كانت تخطّط لاستلام السلطة لمصلحة الأمير (سعيد علي كمال)، وهو سياسي سابق من جزر القمر، غير أن المؤامرة فشلت باعتقال قائد المرترقة في أستراليا.

وجرت انتخابات الرئاسة في ذي الحجة ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، وكان الرئيس (أحمد عبدالله) هو المرشح الوحيد، ورغم لثاءات المعارضة في مقاطعة الانتخابات إلا أنه قد شارك فيها ٩٨٪ من الناخبين المسجلين، وحصل على التأييد بنسبة ٩٩.٤٤٪ من الذين شاركوا بالانتخابات، وهذا فاز بالرئاسة لعدة ست سنوات جديدة.

وألغي منصب رئيس الوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كاتون الثاني ١٩٨٥ م) حسب نص دستوري صدر، وتقلّد الرئيس أحمد عبدالله منصب رئاسة الحكومة أيضاً.

وجرت محاولة من الحرس الرئاسي للإطاحة بالرئيس أحمد عبدالله عندما كان غالباً عن البلاد في زيارة رسمية لفرنسا في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م)، غير أن أمرها قد اكتشف، وأحيطت. وفي ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م) صدرت الأحكام ضد المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب، وصدر الحكم ضد سبعة عشر شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدية، ومن بينهم (مصطفى سيد شيخ) الأمين العام للجهة الديمقراطية، المعارضة للحكم، والمخطورة رسمياً، وألقي القبض على خمسين آخرين، وأودعوا السجن. ومن ناحية ثانية فإن الرئيس (أحمد عبدالله) قد أصدر مرسوماً في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كاتون الأول ١٩٨٥ م) يقضي بالعفو عن ثلاثين شخصاً من السجناء السياسيين، كان عدد منهم أعضاء في الجهة الديمقراطية. وفي رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) صدر حكم جديد باحتجاز خمسة عشر سياسياً تمت إفادتهم، ثم صدر عفو عنهم.

وعاد الرئيس أحمد عبدالله ففتح عقولاً آخر في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كاتون الثاني ١٩٨٧ م) للسجناء السياسيين. ثم أعلن بعد شهر أن الانتخابات للمجلس الاتحادي ستجري في ٢٢ رجب ١٤٠٧ هـ (٢٢ آذار ١٩٨٧ م)، وأن باب الترشيح سيكون مفتوحاً أمام المعارضة، وأن غير مرشحي الحكومة يمكنهم المنافسة على عشرين مقعداً في جزيرة القمر الكبرى). وجرّت هذه الانتخابات بالموعد المحدد لها، وحصل مرشحو الحكومة على ٤٢ مقعداً في المجلس الاتحادي، وهذا يمثل عدد المقاعد كلها، أما المرشحون من غير المؤيدين من الحكومة فقد حصلوا على ٣٥٪ من مجموع الأصوات. ولكن لم يشارك في هذه الانتخابات سوى ٦٥٪ من

التابعين المسجلين. ولكن أثرت شائعات حول عمليات الغش والتزوير في تلك الانتخابات.

ويوجد في جزيرة (رينيون) ما يقرب من أربعمئة شخص يرجعون في أصولهم إلى جزر القمر، وتم اعتقال أكثر من نصفهم بتهم مختلفة حيث كانوا قد قدموا إلى موطنهم الأصلي في جزر القمر، وشاركوا في عمليات الانتخابات.

واقفت ثلاث حركات معارضة تتمركز في فرنسا على الاندماج في منظمة واحدة، وتم هذا في مؤتمر شعبي حضره حوالي ألف شخص من جزر القمر، عُقد في مدينة (موسيليا) في فرنسا في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران عام ١٩٨٧ م).

وأعاد الرئيس أحمد عبدالله الموقوفين المدنيين جميعاً والذين كانوا قد طُردوا من وظائفهم، أو جُمِدوا عن العمل بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م).

أسست الحكومة شركة وطنية لتوزيع الأقمشة في ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م)، وهذا ما يخفف من سيطرة المرتزقة الأوربيين على سوق التوزيع، والتحكّم بالأسعار.

وفي شهر صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) وبعد أن غادر الرئيس أحمد عبدالله جزر القمر إلى فرنسا لحضور مؤتمر هناك وبمبادرة قصيرة جرت محاولة انقلاب أخرى قادتها مجموعة يسارية اشترك فيها أربعة عشر عضواً سابقاً في الحرس الرئاسي، وأعضاء في القوات المسلحة في جزر القمر، وقد تم اكتشافها من قبل السلطات الحكومية بمساعدة فريق من المرتزقة الفرنسيين، ومستشارين عسكريين من جنوبي إفريقيا، وقد قُتل ثلاثة من المتمردين أثناء القيام بالهجوم على النكات العسكرية، وقُتل عدد من المدنيين أيضاً.

وَزَعَت كتيبات ضد الحكومة داخل البلاد من مجموعة مركزها جزيرة

(مايوست)، أسسها أحد الهاربين من (موحلي)، وهدف هذه الجماعة لفتح نظر منظمة حقوق الإنسان لوضع (موحلي) الشيس إذ اعتقل منها عدة أفراد، وإن أموال العامة تُعتبر دون وعيهم، في الوقت الذي لم تدفع للموقوفين المدنيين أجورهم منذ تسعة أشهر، ووزعت هذه الكتيبات في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م).

أشأ نجل الرئيس أحمد عبدالله المدعو (تصوف عبدالله) حزباً أسماه والاتحاد الإقليمي للدفاع عن سياسة الرئيس أحمد عبدالله، وهو حزب مساند للحكومة، ومركزه جزيرة (أنجوان).

كان الرئيس أحمد عبدالله منذ شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) يفتش عن مخرج قانوني للحصول على مدة رئاسية جديدة عند انتهاء مدته الثانية عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م)، فلم يجد بدأً من تعديل دستوري ليحصل على ذلك، وقد جرى هذا التعديل في أوائل ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م)، وأصبح بإمكانه ترشيح نفسه لمدة رئاسية ثالثة. وجرى استفتاء شعبي على الرئاسة وحصل الرئيس على ٩٢.٥٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. أما عن نتائج ذلك الاستفتاء فقد حدث عليها مناقشات واعتراضات، واحتجّت عليها المعارضة، وتبع ذلك مظاهرات عنيفة، وتم احتجاز قادة المعارضة، وادعى السفير القماري في باريس أن تقارير العنف التي نشرت كان مبالغ فيها.

وقُتل الرئيس أحمد عبدالله يوم ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ ليلة الثامن والعشرين (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ م) أثناء حادث عيب وقع في قصر الرئاسة، واختلقت التقارير في الحادث، فذكر بعضها أن مجموعة من المتمردين بقيادة قائد القوات المسلحة السابق قد هاجمت القصر وقتلت الرئيس. وذكر بعضها الآخر أن الرئيس قد اغتيل من قبل أعضاء حرس الرئاسة الخاص، والمؤلف من ستمائة وخمسين حارساً (بما فيهم المستشارون الأوربيون) بقيادة الفرنسي (بوب دنبار)، وأُذيع أنه قد قُتل سبعة وعشرون شرطياً أثناء عملية الهجوم على القصر.

بعض الدستور على تولّي منصب الرئاسة في حالة غياب الرئيس لسبب من الأسباب رئيس المحكمة العليا كرئيس مؤقت، وقد علق رئيس المحكمة انتخاب الرئاسة، ومن ناحية ثانية فقد تسلّم السلطة الفرنسي (بوب دبنارد)، وأنكر بشدة مسؤوليته عن مقتل الرئيس أحمد عبدالله.

تمّ تعيين (سعيد محمد جوهر) رئيساً مؤقتاً للبلاد. وقام (بوب دبنارد) بتجريد الجيش النظامي من أسلحته. وقد أثار تصرف المرتزقة الأوربيين السخط الدولي، فعُلقت كل من فرنسا وجنوبي إفريقيا مساعدتها للجزر.

وانطلقت المظاهرات في أوائل جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م)، وشارك فيها مئات الطلاب، وكانت تطالب بخلع (بوب دبنارد) وأعوانه، وتمّ تفريق المظاهرات من قبل الحرس الرئاسي، وإرسال قوة بحرية فرنسية إلى المنطقة بحجة نقل المواطنين من الجزيرة، والواقع لاستلام السلطة فيها، غير أن (بوب دبنارد) قد رفض التخلّي عن السلطة في بداية الأمر، ولكنه في منتصف شهر جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٣ كانون أول ١٩٨٩ م) تخلّى عن السلطة بطريقة سلمية، وبدأ الجنود المرتزقة ينسحبون من الساحة مع وصول الأتزال الفرنسية إلى العاصمة (موروني)، وفرّ (بوب دبنارد) مع خمسة وعشرين من المرتزقة من البلاد على متن طائرة عسكرية تابعة لدولة جنوبي إفريقيا. وأعلن الرئيس الموقت (سعيد محمد جوهر) بأن القوات الفرنسية الحكومية ستبقى في جزر القمر مدة سنتين لتقوم بتدريب قوات الأمن المحلية.

وفي مطلع شهر جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (أواخر كانون الأول ١٩٨٩ م) اتفقت المنظمات السياسية الرئيسية في البلاد على تشكيل حكومة وحدية وطنية، وتمّ إعلان العفو عن السجناء السياسيين جميعاً، وتمّ التحقيق في مقتل الرئيس أحمد عبدالله، وإجراء انتخابات رئاسية في بداية شهر رجب ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م)، وبهذا انتهى نظام حكم الحزب الواحد.

تضمّنت قائمة المرشحين للرئاسة ثلاثة من: محمد تقي عبد الكريم الذي كان رئيساً للمجلس الاتحادي، والأمير سعيد علي كمال زعيم حزب الحركة الوطنية لتحرير جزر القمر، وحزب الوحدة، ومصطفى سيد شيخ زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، إضافة إلى الرئيس الموقت سعيد محمد جوهر.

وأجّل الرئيس الموقت انتخابات الرئاسة إلى ٢٣ رجب ١٤١٠ هـ (١٨ شباط ١٩٩٠ م) فقامت مظاهرات عنيفة في العاصمة (موروني) احتجاجاً على ذلك التأجيل.

وجرت الانتخابات، وأعلنت الحكومة فوز سعيد محمد جوهر الرئيس الموقت، ولكن طُعن في النتائج، وأُشيع أنها تغيّرت رأساً على عقب، وأن الفائز هو محمد تقي عبد الكريم الذي غادر البلاد لاجئاً إلى فرنسا مرة أخرى. وبعد مدّة قصاهها هناك تزيد على السنة رجع إلى وطنه، وجرّت مصالحة بينه وبين الرئيس سعيد محمد جوهر، ونلّا ذلك مصالحة وطنية بين الأحزاب السياسية جميعها، وتمّ التوقيع على معاهدة بينهم تشمل من بين نقاطها: احترام المبادئ والقيم الإسلامية - حظر الانقلابات العسكرية - حظر تزوير الانتخابات. ووقع عليها رئيس الجمهورية، واستقالت الحكومة الائتلافية، وتشكّلت حكومة وحدية وطنية تشمل الأحزاب جميعها.

### العلاقات الخارجية:

استؤنفت العلاقات السياسية مع فرنسا في شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م). ووقع البلدان اتفاقيات على التعاون الاقتصادي والعسكري في ذات الحجة ١٣٩٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٨ م) وأجّل الطرفان أي قرار بالنسبة إلى مستقل جزيرة (مايوت) أعادت منظمة الوحدة الإفريقية الاعتراف بجزر القمر.

وفي الهيئة العمومية للأمم المتحدة جرى التصويت في ربيع الأول

١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) حول قضية جزيرة (مايوت) فأكد ١٢٨ صوتاً لصالح جزر القمر، وامتنع ٢٢ عضواً عن التصويت، وصوّتت فرنسا فقط ضد القرار.

اتضمت جزر القمر في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) إلى هيئة المحيط الهندي التي تشمل مدغشقر، وموريشيوس، وسيشل، وجزر القمر للتعاون الإقليمي والاقتصادي، وعقد الاجتماع الوزاري الرابع للهيئة في (موروني) عاصمة جزر القمر في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م)، ثم تمت إقامة علاقات سياسية وتبادل السفراء بين جزر القمر، وسيشل.

وتوجد بعض المشكلات بين دولة جزر القمر وتانزانيا، وقام الرئيس أحمد عبدالله بزيارة لتانزانيا في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، ولكن صرح بعد عودته أن المشكلة بقيت دون حل.

وقام رئيس جزر القمر أحمد عبدالله في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) مع بعثة وزارية لزيارة جمهورية الصين الشعبية لمدة أسبوع واحد.

وجزر القمر لها علاقات وثيقة مع فرنسا أقرب إلى الارتباط اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً.

## الفصل الثالث الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جزر القمر ٢١٧٠ كيلومتراً مربعاً. وهي أربع جزر رئيسية:

جزيرة القمر الكبرى (نجزيحة)	ومساحتها ١١٤٨ كم <sup>٢</sup> وسكانها ٣٠٠.٠٠٠ إنسان
جزيرة أنجوان	ومساحتها ٣٧٨ كم <sup>٢</sup> وسكانها ٧٥.٠٠٠ إنسان
جزيرة مايوت	ومساحتها ٣٦٦ كم <sup>٢</sup> وسكانها ٤٥.٠٠٠ إنسان
جزيرة موحلي	ومساحتها ٢٧٨ كم <sup>٢</sup> وسكانها ٣٠.٠٠٠ إنسان
	٤٥٠.٠٠٠ ٢١٧٠ كم <sup>٢</sup>

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ما يزيد على ٤٥٠.٠٠٠ إنسان، وبهذا تكون الكثافة ٢٠٥ أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة مرتفعة نسبياً نتيجة المناخ البحري، والموقع التجاري.

### الصراع الإقليمي:

تشكل كل جزيرة إقليمياً خاصاً، ولما كانت جزيرة القمر الكبرى أكبر الجزر مساحةً حيث تزيد مساحتها على مساحة بقية الجزر مجتمعة، كما أنها أكثرها سكاناً حيث يبلغ عدد سكانها ثلثي عدد سكان البلاد، أو ضعف عدد سكان بقية الجزر، لذلك كانت لها الهيمنة، وفيها كانت السلطة، وتليها جزيرة (أنجوان) مساحةً وسكاناً أيضاً، إلا أن تركيز الفرنسيين على

جزيرة (مايوت) في السكن، ومحاولتهم إبقاها بعيدة عن بقية الجزر، واهتمامهم بها بالإرساليات التصيرية، كل هذا جعل لهذه الجزيرة أهمية رغم قلة سكانها. كما أن نفوذ الفرنسيين في الدولة عامة يجعل السكان والسلطة يحاولون استرضاء أهلها ليكونوا ضمن الدولة، وليصوتوا إلى جانب الاتحاد، وبالتالي يشعر سكان (مايوت) بالتفوق وخاصة أن الثقافة الفرنسية تنتشر فيها أكثر من غيرها، ويحس أهلها أنهم يتنافسون ببقية السكان ويتفوقون عليهم.

### الصراع العنصري:

توجد عدة قبائل، أو عدد من الأصول العرقية سواء هم من الماليزيين، أم من مدغشقر، أم من البر الإفريقي، أم كانوا عرباً، أم فرساً، فإنه لا يوجد أي تنافس أو صراع بين هذه المجموعات.

واللغة الرسمية هي الفرنسية، وتوجد لغة البلاد التي هي فرع من السواحيلية، وهي لغة التجارة، ومتأثرة بالعربية كثيراً، إضافة إلى اللهجة الملاغاشية. وهناك لغة (الماكوا)، وهي لغة الزواج وتأخذ طريقها نحو الاندثار.

أما اللغة الأجنبية فهي مزيج من العربية والسواحيلية، والبرتغالية، والفرنسية، والإنكليزية، ولغة الماكوا، ويتكلمها تقريباً كل من في جزيرة (أنجوان).

واللغة العربية لغة الدين، وكانت الرسمية حتى مجيء الفرنسيين. وعملت الحكومة على استعادة اللغة العربية لمكانتها، ولكن لم تستطع بسبب كثرة المترجمين، وتقدمت الدولة بطلب إلى جامعة الدول العربية للانضمام إليها. ولكن وقت عوائل دون ذلك، ولعل أهم تلك العوائل الجهل والتخلف.

### الصراع العقبلي:

سكان جزر القمر جميعهم من المسلمين، ولكن مع مجيء الاستعمار

الصلحي أخذ بعضهم يسكن هناك وخاصة من الفرنسيين لأسباب استعمارية أو صليبية أو كلاهما معاً إذ لا يفرق أحدهما عن الآخر. وهذا يشكل التنصري 4% من مجموع السكان، وغالبيتهم من الكاثوليك.

ولما كان التصوف للفرنسيين علمياً، واقتصادياً، ولهم دورهم في السلطة، وتوجد حماية منهم، لذا فقد استطاعوا أن يفسدوا في البلاد، ويشروا الخمر، وعاداتهم الاجتماعية الخاصة بهم، وأخذ يظهر صراع بينهم ومعهم من استطاعوا إبقاها في شركهم وبين المسلمين المتزمتين، وإن كانت المعركة غير متكافئة فالهزيمة النفسية، والحاجة إلى الفرنسيين، وموقف السلطة، وتزلفت أصحاب المصالح، هذا كله يجعل المسلمين في الموقف الأضعف.

### الصراع الحزبي:

وجدت عدة أحزاب بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرزها حزب استقلال ووحدة جزر القمر الذي يرأسه أحمد عبدالله، والحركة الوطنية لتحرير جزر القمر، والحزب الاشتراكي، ولعل السلطات الاستعمارية كانت وراء قيام عددٍ من الأحزاب لإشغال السكان بعضهم ببعض، ومنافستهم فيما بينهم، وهذا ما يحدث دائماً، وخاصة عندما لا تقوم هذه الأحزاب على مبادئ، وإنما همها الوصول إلى السلطة، والتغلب على خصومها.

وعندما جرت الانتخابات تمكن حزب الاستقلال ووحدة جزر القمر من الفوز وتسلم السلطة. ولكن اشتدت المعارضة في وجهه برئاسة الأمير سعيد محمد جعفر، ووقع الانقلاب ولم يفض على الاستقلال أكثر من سنة وشهر، وتسلم سدة الرئاسة سعيد محمد جعفر في 28 رجب 1395 هـ (5 آب 1975 م)، ولم تنقص سوى عدة أشهر حتى أراح قائد الانقلاب علي صويحح الرئيس من أمامه وتسلم الرئاسة في مطلع عام 1396 هـ (1976 م). بعد سنة ونصف وفي 6 جمادى الآخرة 1398 هـ (13 أيار 1978 م)



قام الفرنسي (بوب وينارد) بانقلاب لمصلحة (أحمد عبدالله) فقتل الرئيس السابق علي صويلح، وتسلم أحمد عبدالله منصب الرئاسة. وبعد سبعة أشهر ألغى الرئيس الأحزاب المعارضة كلها، واعتمد على الحزب الواحد الذي يرأسه، وهو حزب استقلال ووحدة جزر القمر.

لكن بقيت معارضة غير رسمية ولعل أقوىها الجبهة الديمقراطية التي يتزعمها مصطفى سيد شيخ، غير أن الرئيس أحمد عبدالله قد جعل انتخابات المجلس الاتحادي مفتوحة أمام المعارضة لدخول المنافسة على عشرين مقعداً فقط وذلك في ٢٢ رجب ١٤٠٧ هـ (٢٢ آذار ١٩٨٧ م).

واخذت المعارضة تظهر بعد ذلك، وإن كان أكثرها يعيش في المنفى، وفي شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) وافقت ثلاثة تنظيمات للمعارضة في تنظيم واحد في مؤتمر شعبي عقد في مرسيليا بفرنسا.

أسس نصوص عبدالله ابن الرئيس أحمد عبدالله حزب الاتحاد الإقليمي، ومركزه في جزيرة (أنجوان) للدفاع عن سياسة أبيه.

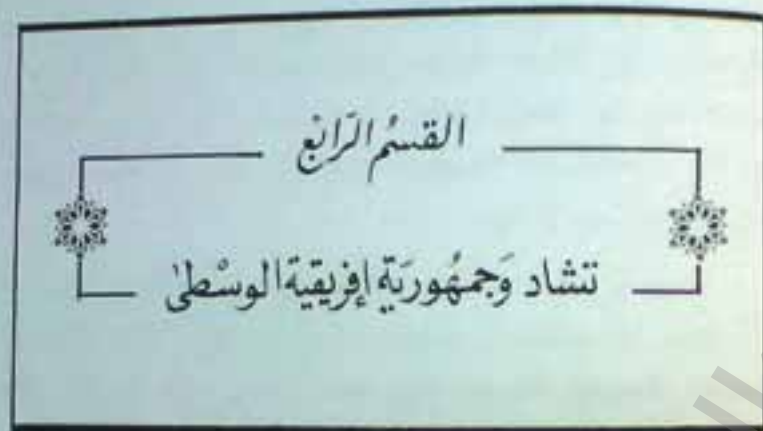
قتل الرئيس أحمد عبدالله في ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ م)، فرجعت الحزبية، وظهرت التنظيمات السياسية، واخذت فكرة الحزب الواحد. وبرز قادة تلك التنظيمات، فدخل انتخابات الرئاسة كل من: محمد تقي عبد الكريم، والأمير سعيد علي كمال زعيم الحركة الوطنية لتحرير جزر القمر، وحزب الوحدة، ومصطفى سيد شيخ زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي.

فاز بانتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٣ رجب ١٤١٠ هـ (١٨ شباط ١٩٩٠ م) الرئيس الموقت سعيد محمد جوهر، ولكن عارضه بعنف محمد تقي عبد الكريم، وادّعى أن انتخابات الرئاسة كانت مزورة، وغادر البلاد، ولاتحلل إلى فرنسا، ثم رجع، وجرى مصالحة وطنية، وتشكلت حكومة وحدة وطنية، وعقدت التنظيمات السياسية كلها معاهدة فيما بينها تعاهدت للسير عليها لمصلحة البلاد.

بلغ عدد التنظيمات السياسية على الساحة القمرية أربعة وعشرين تنظيمًا، ومن هذه التنظيمات: جبهة العدالة الوطنية، وهي تنظيم إسلامي، يرأسه صادق أمبالانزا، والقادة أكثرهم من السلفيين، وحزب الإنقاذ الوطني، ويرأسه سيد أحمد محيي الدين، وإسماعيل محمد، وسيد علي محمد ويؤيده مشايخ الطرق الصوفية.

وحزب الاتحاد الديمقراطي، ويرأسه مصطفى سيد شيخ. الحركة الوطنية لتحرير جزر القمر، ويرأسه سعيد علي كمال. حزب استقلال ووحدة جزر القمر، وكان يرأسه أحمد عبدالله. حزب الاتحاد الإقليمي ويرأسه نصوص عبدالله، في جزيرة أنجوان. حزب الماهور، وهو حزب فرنسي، في جزيرة (مايوت) ويرأسه (مارسيل هنري).

ويدرك كل إنسان مدى الصراعات الحزبية والخلافات المحلية في ساحة صغيرة كجزر القمر يوجد فيها أربعة وعشرون تنظيمًا سياسيًا، هذا إضافة إلى الطرق الصوفية إذ من المعلوم أن فرنسا تُشجع في مناطق نفوذها الطرق الصوفية وتفتح لها المجال للحركة كي تنتشر فكرة التكامل، وتضعف فكرة الجهاد، ويميل الناس إلى الهدوء وقبول الأمر الواقع، وهو الحياة في ظل الاستعمار الصليبي، على حين أن بريطانيا تحتضن الإسماعيلية لتعمل بتوجيهها، وتبنى القاديانية التي نشأت في أحضانها لتسير حسب أوامرها، وتُفسد عقيدة المسلمين، وتُنتشر أفكارهم.



www.alkottob.com

يشمل القسم الرابع من هذا الكتاب دولتي «تشاد» و«جمهورية إفريقيا الوسطى»، وهما من دول وسط إفريقيا، ويصعب وضعهما في جزء مستقل، لذا فصلت ضمهما إلى دول غربي إفريقيا أو إلى دول شرقها. وهي إلى الغربي أقرب منها إلى الشرقي، حيث كانتا تتبعان الاستعمار الفرنسي الذي يطغى على الأجزاء الغربية على حين يطغى الاستعمار البريطاني على الأقسام الشرقية، والمستعمرات الفرنسية في غربي القارة متصلة على حين تبعد المستعمرات البريطانية، والعكس في الشرق تماماً إذ تتصل المستعمرات البريطانية بعضها مع بعض، وتناثر المستعمرات الفرنسية غير أنني لاحظت.

١ - أن فرنسا ضمت مستعمراتها في غربي القارة في شبه اتحاد، ولم يشمل هذا «تشاد» أو «جمهورية إفريقيا الوسطى»، وإنما شكّلت وحدة «إفريقية الاستوائية الفرنسية» التي شملت كلاً من تشاد، أو باتني - شاري (جمهورية إفريقيا الوسطى)، الكونغو، الغابون.

٢ - أن الاستعمار طارىء لا يمكن التقيّد بتقسيمه بل النظر إليه، لأن ما اتخذته لم يكن إلا في مصالحه الاستعمارية الصليبية.

٣ - أن القبائل لا يمكن أخذها مقياساً فقبائل تشاد في الغرب ذات صلة مع قبائل النيجر، وفي الشمال مع ليبيا، وفي الشرق مع السودان، وفي الجنوب مع سكان جمهورية إفريقيا الوسطى. فإذا أردنا أن ننظر إلى السكان يمكننا ضمّ المنطقة إلى أمة جهة أردنا. إذن هناك صلة مع شرقي إفريقيا، كما أن هناك صلة مع غربي القارة.

٤ - أن اللغة السواحلية المنتشرة في شرقي إفريقيا قد وصلت إلى بعض جهات جمهورية إفريقيا الوسطى.

٥ - أن هناك صلاتٍ مع شرقي إفريقيا أكثر منها مع غربي القارة.

٦ - أن المسافة إلى سواحل إفريقيا الشرقية أقلّ منها بكثيرٍ إلى سواحل إفريقيا الغربية.

لهذا كله رأيت ضمّ هذا القسم إلى شرقي إفريقيا ما دام يتعلّق بالرواد كتاب خاصٍ بوسط إفريقيا. ولكن مع هذا فإن هذا الجزء يبقى فقسماً خاصاً يُعرف بوسط إفريقية، يتساوى مع غربي إفريقيا، كما يتساوى مع شرقها. وله مزاياه الخاصة به.

إن الجزء الشمالي من هذا القسم وهو تشاد تشغل الصحراء مساحات واسعة منها، وإن كان الجزء الجنوبي يقع ضمن النطاق المداري، وهو جنوب خط عرض ١٢° شمالاً الذي يمرّ جنوب العاصمة نجامينا، فتكثر الأمطار في فصل الصيف، ويقلّ الشتاء جافاً، لذا تنتشر الزراعة، كما تكثر المراعي الطويلة، ولكن تبقى الحياة قليلة.

وأما الجزء الجنوبي، وهو جمهورية إفريقيا الوسطى فإن المناطق الشمالية فيها التي تقع شمال خط العرض ٨° شمالاً فهي مدارية، وإن كانت قليلة، فتنتشر فيها المراعي، وتكون مفتوحة، وأما المناطق التي تقع بين خطي عرض ٥° - ٨° شمالاً فهي شبه استوائية، وهي أغلب أجزاء البلاد، وتكثر فيها الأمطار. وتصبح المناطق استوائية جنوب خط العرض ٥° شمالاً، وتكون الأمطار دائمة، وتتجمع في أنهار، تلتقي في نهر «أوبانغي» الذي يُشكّل الحدود بين جمهورية إفريقيا الوسطى وزائير، وتقع عليه عاصمة البلاد «بانغي»، وأخيراً ينتهي في نهر الكونغو.

وإذا كانت تشاد تعدّ وسط العالم الإسلامي، وتزيد نسبة المسلمين فيها على ٨٥٪ من مجموع السكان، وصلتها وثيقة مع السودان، وليبيا،

ومصر، والجزائر، وتونس، والسنغال، وشمالي نيجيريا، وشمالي الكاميرون لذا فهي موضع اهتمام من أهالي هذا الأماص، وبالتالي تصل أخبارها إلى الأماص الإسلامية كافةً فإن جمهورية إفريقيا الوسطى تقع على هامش العالم الإسلامي، وتسود المناطق التي تحيط بها. حتى وإن كانت بلدان إسلامية - أجزاء غير مسلمة مثل جنوبي السودان، وجنوبي تشاد، وأقسام من الكاميرون، وكذلك فإن المسلمين فيها مسحوقون، ويعيدون عن مجال الاهتمام، وعن العلم، لذا لم يسع بهم المسلمون، ولم يعرفوا عنهم شيئاً، بل لم يعرفوا أن جمهورية إفريقيا الوسطى بلد إسلامي، ويصدقون ما يُشاع، وما تُدبّعه حكوماتهم من أن نسبة المسلمين فيها ٥٪ فقط، وهذا ما تنبأه الأسم المتحددة، والمنظمات التابعة لها، فتصبح الحقيقة بين الدعايات، والأقوال، والاتقادات، والمسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه فقد عاش المسلمون في تلك الجمهورية الثالثة بعيدين عن معرفة دينهم، حيث لم يعرفوا إلا قليلاً منها، زيادة على معرفة الانتماء إلى الإسلام، وهذا ما زاد في جهلهم، والجهل بهم، حيث لم يشاركوا إخوانهم في الأحداث الكبرى التي تتناهم.



باب الفوت

تشار



www.alkottob.com

## لمحة عن نشأة قبل إلغاء الخلافة

نشأت عدة ممالك على الأرض النشابة، ووصل إليها الإسلام من الشمال على مراحل مُتتابعة. لقد قامت مملكة كانم شمال شرقي بحيرة تشاد، وقد دخل إليها الإسلام في أواخر القرن الخامس الهجري، وأمنّت سلطاتها على مناطق واسعة.

وظهرت مملكة «وأدي» في الشرق، وبقيت على الوثنية حتى القرن العاشر الهجري، حيث انتشر الإسلام وعمّ، وحدث نزاع داخلي حتى جاء الفرنسيون، وانحازوا إلى طرف، ونصروه على خصمه، ومدّوا بعدها نفوذهم، وأعملوا مخالفيهم، وسيطروا على هذا الجزء.

وبرزت مملكة «ياغريمي» في الجنوب، وتأخر وصول الإسلام إليها لبعدها عن الشمال الذي جاء منه الإسلام، فبقيت على الوثنية حتى القرن العاشر الهجري، ثم دخل الإسلام.

وفي شمال بحيرة تشاد ظهرت مملكة «مانغا»، ووصل إليها الإسلام حوالي القرن السادس الهجري، وعمّ بعدها جهات المملكة كلها.

وإذا كان الإسلام قد ساد مناطق الشمال والوسط إلا أن الجنوب قد بقيت فيه جذور للوثنية، وعندما جاء الاستعمار تمكّن سلطانه وإرسالياته التصيرية أن يحوّل بعض الوثنيين في الجنوب إلى النصرانية، وهكذا أصبحت الأجزاء الجنوبية تشمل الإسلام، والنصرانية، والبدائين من الوثنيين.

وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م) وصل



المصور رقم [٩]

(الأول من أيار ١٨٩٠ م). وتسلم الزاوية من بعده ابنه «فضل الله».

قاتل فضل الله بن رايح الفرنسيين، وانتصر عليهم في بعض المعارك، واستعاد «ديكوا»، غير أن الفرنسيين قد تمكنوا من دخولها ثانية، واستشهد فضل الله - رحمه الله - في ميدان القتال حيث كانت قوات الفرنسيين كبيرة، ومجهزة بأسلحة لا يملكها المسلمون يومذاك، وأعدادهم ضخمة فلم يكن لسكان تلك المنطقة قبل بها، فتمكّن الفرنسيون من دخول البلاد عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، غير أن المقاومة استمرت، ولكنها كانت متفرقة القيادة، متوزعة بين المناطق، قليلة السلاح، تنطلق في أوقات متباعدة حتى استطاعت فرنسا الانتصار عليها بعد معركة «عين جلاء» التي جرت عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م). وما أن شعر الفرنسيون بالغبلة، واطمأنوا إلى أن البلاد أصبحت في قبضتهم، وصاروا أصحاب الكلمة، ولم تعد هناك مقاومة أمامهم حتى جمعوا العلماء من أنحاء البلاد، وساقوهم إلى مدينة «أيشة»، فكان عددهم أربعمائة عالم، وهناك قتلوهم بالسطور في مذبح رهيبة، عُرفت باسم «مذبح كيكب»، فرؤوا شيئاً من حقدهم الصليبي، وأطفأوا قليلاً من غيظهم على المسلمين، وأشعروا أنفسهم أنهم الأقوياء، وكان ذلك عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م). غير أن المناطق الشمالية لم يستطيعوا السيطرة عليها إلا عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، واتخذت هناك فرنسا لكتات عسكرية في «زوار» و«فور» و«أوزو». وأخذت بعدها تتبع أئمة المساجد، ومعلمي القرآن الكريم حتى أخرجتهم من البلاد خوفاً منهم، ومن أثرهم على الشعب، وأرواة لبعض غلها.

وجعل الفرنسيون المدينة التي قتل قائدهم «لامى» على أبوابها، وهي مدينة «قصيري» قاعدة لهم، وعاصمة لهذه المستعمرة الجديدة، وأطلقوا عليها اسم ذلك القائد الغائب، فلذا اسمها «فورت لامى» وتعني قلعة لامى تخليداً لقيتهم، وسجناً للإسلام الإسلامي، وفصلاً للحائس الاستعماري عن الماضي الإسلامي.

إلى نشاد الأمير رايح أحد قادة أمير إقليم دارفور في السودان سليمان بن الزبير، الذي قتله المستعمرون الصليبيون بعد أن استسلم لهم بناءً على نصيحة آية الزبير الذي كان بين أيدي أولئك المستعمرين الصليبيين الإنكليز في مصر. هرب الأمير رايح مع ألف فارس من أتباعه بعد مقتل الأمير سليمان، واستطاع أن يدخل منطقة «وادي» وسيطر عليها، وأن يصل إلى جنوب بحيرة تشاد، وأن يقيم في مدينة «ديكوا» حكومة إسلامية. ثم ضم إليه مملكة «باغريمي» عام ١٣١٠ هـ، ومملكة كاتيم، وبورنو في شمال شرقي نيجيريا.

رأست الحركة المهدية في السودان الأمير (رايح)، وطلبت من التعاون، فلم يتجاوب مع فادتها، إذ كان سيء الظن بأوضاع السودان، وإنما اكتفى بتأييد الحركة، ورفع شعارها.

وضع على المستعمرين الصليبيين أن يروا دولة إسلامية تقوم إلى جانب مناطق نفوذهم، وخاصة أنها ترفع شعار الإسلام، وتعمل على تطبيق أحكامه، وتجد تأييداً واسعاً من الرعية، وتجاوباً من الشعوب المسلمة المجاورة لها، بل والبعيدة عنها التي تصل إليها أخبارها.

أرسل الفرنسيون الحملة تلو الأخرى إلى تشاد للقضاء على دولة الأمير رايح غير أنها كلها كانت تيه بالفشل، وتعود خائبة، فلما رأى قوة رايح جهزوا قوة ضخمة كانت على ثلاث حملات، وجعلوها تحت قيادة «لامى» فتمكنت من التوغل في دولة الأمير رايح، وجرت معارك حامية بين الطرفين، قُتل في إحداها القائد الفرنسي «لامى»، وكانت على أبواب مدينة «قصيري»، كما أن الأمير رايح قد خرج في تلك المعركة، ثم فازق الحياة - رحمه الله - متأثراً بجراحه في ٣ رمضان ١٣٠٧ هـ (٢٢ نيسان ١٨٩٠ م) ودخل الفرنسيون قاعدة حكمه ديكوا في ١٢ رمضان ١٣٠٧ هـ.

(١) مدينة «ديكوا» تقع اليوم شمال شرقي نيجيريا، وعلى بعد مائتي كيلومتر من عاصمة تشاد.

وبموجب معاهدتي ٧ جمادى الأولى ١٣١١ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٨٩٣ م) و ٩ رمضان ١٣١١ هـ (١٥ آذار ١٨٩٤ م) أقيم الفرنسيون، والإنكليز، والألمان المناطق المحيطة ببحيرة تشاد. ثم ضمَّ الفرنسيون إقليم بوركو، عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م).

## الفصل الأول

تشاد من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٨ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١١ آب ١٩٦٠ م

ألغيت الخلافة، وانتقلت كل صلة كانت تربط المسلمين بعضهم مع بعض، ولو كانت واهية، وتوزع المسلمون في أقاليم منفصلة بعضها عن بعض، ومقسمة بين دول المستعمرين الصليبيين التي تفرض نفوذها، وتتحكم في شؤون مستعمراتها، وتحول دون التقاء بعضهم مع بعض، ودون نجدة بعضهم لبعض، وتضغط عليهم، وتطبق عليهم المناهج التي تريد، والنظام الذي تغي، وتُحاول أن تشفي بعض غليلها منهم ذلك الغليل الذي أورثتها إياه الحروب الصليبية، وشحتها به الكنيسة وبطارتها، والمسلمون ضعفاء يخضعون، أو أذلاء يخنعون، وينسلط عليهم قادة المستعمرين أو أجراءهم.

سارت فرنسا سياستها الاستعمارية الصليبية المعروفة حيث أبتت السكان على حالة كبيرة من الفقر، والجهل، يتأهبهم المرض، وتعتبرهم جاهلية العصبية، وعملت على نشر العقائد وكل ما يدعو إليها من موبقات من خلافة وفجور. كما نعت التشاديين من عمل التنظيمات الاجتماعية والسياسية خوفاً من انتشار الوعي بلقاء بعضهم مع بعض، وتذكير بعضهم بعضاً.

كانت منطقة تشاد جزءاً من الفرقة الاستوائية الفرنسية، وفي عام



١٣٥٣ هـ (١٩٣٢ م) عُذِلت الحدود بين تشاد وليبيا، فضمت ليبيا بموجب تلك المعاهدة الأجزاء الشمالية من جبال تيبستي، غير أن بنود هذه المعاهدة لم تُنفذ، بل لم يُصادق عليها.

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية وبحكم تشاد (غوادالوب)، ولم يلبث الألمان أن اجتاحت فرنسا، وتشكلت حكومة برئاسة الجنرال (بينان) مقرها مدينة (فيشي) توالي ألمانيا، غير أن بعض الفرنسيين لم يقبلوا بالاستسلام، ولم يعترفوا بحكومة بينان، وفر بعض القضاة إلى بريطانيا، ومنهم ديغول الذي شكّل هناك حكومة فرنسا الحرة، واستمرت في حربها لدول المحور، وبثاتها بجنايب الحلفاء، وأعلن حكام تشاد الفرنسيون تأييدهم لديغول، وهذا عكس بقية المستعمرات الفرنسية التي وقفت بجانب حكومة بينان، وهكذا توقّف مدّ دول المحور في قلب إفريقيا. وكانت تشاد خلال الحرب العالمية الثانية قاعدة لتسعين قوات الحلفاء في شمالي إفريقيا. وعُذت تشاد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) جزءاً من جمهورية فرنسا فيما وراء البحار. وشارك سكان تشاد في الحرب العالمية الثانية، وسبقوا إلى الجبهات، ومناهم ديغول بالألماني المعسولة، ومن تشاد انطلقت القوات التي دخلت ولاية قرّان في ليبيا، والقطعات القتالية التي سارت نحو طرابلس الغرب، وكذلك التي التجهت نحو تونس.

وقّعت في تشاد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) نظام بلاد جمهورية فرنسا لما وراء البحار، ووافقت فرنسا على تأسيس الأحزاب السياسية في تشاد على أن تكون فروعاً للأحزاب الفرنسية، لتُؤخّره من باريس، ما دامت تشاد جزءاً من فرنسا، وكان من هذه الأحزاب:

الحزب الراديكالي: ويتولّى رئاسته في تشاد (غبريل ليزيت) ومن أعضائه البارزين (فرانسوا نمبالاي).

الحزب الاشتراكي: وهو امتداد للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتزعمه (غي موليه)، وفقد هذا الحزب أهميته في تشاد، حيث لم يعد له

موالين أبدأ بعد عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) إلا الأحزاب المؤيدين لسياسة فرنسا.

حزب أوديت: ويتراء في تشاد (دبليس).

الحزب التشادي التقدمي: ونشأ من ائتلاف الحزب الراديكالي وحزب أوديت، ورئيسه في تشاد (غبريل ليزيت)، وهو من مواليد جزر الهند الغربية، وجاء إلى تشاد موظفاً إدارياً، ثم عمل بالسياسة.

الحزب الوطني التشادي: ويرأسه (أحمد أبا).

وجرت الانتخابات الأولى في تشاد لاختيار مجلس نيابي في عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وبعد عشر سنوات تألقت أول حكومة برئاسة (غبريل ليزيت) زعيم الحزب التشادي التقدمي.

وعرض ديغول دستوره عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وطلب من المستعمرات الفرنسية التصويت عليه، فإثني توافق عليه تصيح ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتحصل على الحكم الذاتي مباشرة، ويتساوى سكانها مع الفرنسيين في المجلس والقوانين، أما المستعمرات التي ترفض دستور ديغول، فتفصل عن فرنسا، وتخرج منها القوات الفرنسية، وتضطر الحكومة الفرنسية أن تقطع عنها المساعدات المالية، والاقتصادية، والفنية جميعها، وأجري الاستفتاء على الدستور في جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٥٨ م)، وكانت النتيجة لصالح فرنسا، وأصبحت تشاد حسب الدستور الديمقراطي دولة ذات استقلال ذاتي في عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٩ م)، وحلّ اتحاد إفريقيا الاستوائية الفرنسية، الذي كان يضمّ كلاً من: تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون.

أجريت الانتخابات في رمضان ١٣٧٨ هـ (أذار ١٩٥٩ م)، وفاز فيها الحزب الراديكالي، وحزب أوديت، وائتلف الحزبان فيما بينهما، وشكّلا حزباً واحداً، هو الحزب التشادي التقدمي، وتسلّم رئاسته (غبريل ليزيت)

زعيم الحزب الوندالي سابقاً، وحصل هذا الائتلاف على مقاعد الجمعية التأسيسية كلها، وعددها ٥٨ مقعداً. وتنازل (غبريل ليزيت) عن رئاسة الوزارة لـ (فرنسوا تمبالاي)، واحتفظ هو برئاسة الحزب إضافة إلى نيابة رئاسة الوزراء، وذلك بناء على توجيه من فرنسا. لأن (فرنسوا تمبالاي) من أبناء البلاد، وينتمي إلى إحدى القبائل الرئيسية، وهي قبيلة (سارا) فيكون أقوى. وحصل على دعم أكبر.

وضع دستور للبلاد، وفي ١٨ صفر ١٣٨٠ هـ (١١ آب ١٩٦٠ م) حصلت البلاد على الاستقلال التام، وأصبح (فرنسوا تمبالاي) رئيساً للجمهورية في اليوم التالي للاستقلال، واحتفظ أيضاً بمنصب رئاسة الوزراء.

## الفصل الثاني

### الاستقلال

قبلت تشاد عضواً في هيئة الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، وبعد شهرين عدل الدستور، وأصبحت بموجبه اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وغدت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، ويتخب من قبل الجمعية العمومية، وأغني (غبريل ليزيت) من المناصب كلها التي كان يشغلها من قبل، وبقي (فرنسوا تمبالاي) رئيساً للجمهورية، رئيساً للوزارة، رئيساً للحزب الحاكم (الحزب النشادي التقدمي). وأعيد تشكيل الوزارة من جديد فتمت ستة عشر وزيراً نصفهم من المسلمين والنصف الباقي من النصارى والوثنيين، وهذا إجحاف كبير بحق المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٨٥٪ من مجموع السكان، وهذا على الأقل، ولكن هذا التصرف لم يكن غريباً ما دام من الدخلاء والمستعمرون الصليبيون هم الذين سلموا هذه الحكومة السلطة، وهم الذين يوجهونها، ويشرفون على التنفيذ، ولكن سيكون لهذا في المستقبل الأثر السيء الكبير وذلك لتسلط أقلية على أكثرية، وتوجيه السياسة والثقافة كلها في هذا الاتجاه. ومن الوزراء المسلمين الذين شغلوا مناصب وزارية:

أبا نسرو: وزيراً للدخالية.  
 محمد عبد الكريم: وزيراً للدفاع.  
 أحمد كوكو: وزيراً للتربية والتعليم.  
 علي كوسو: للعدل.  
 جبريل خير الله: وزيراً للخارجية.  
 جاتباتيز: للمواصلات.

وتمن هوأي الشيخ ابن إبراهيم قاضياً للقضاء، وحصل تعارض بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، وخاصةً لجهل الناس بأحكام الشريعة

فاستحضر قاضي القضاة عدداً من النسخ من كتاب الرسالة على مذهب الإمام مالك مترجماً بالفرنسية من الجزائر، وكتباً إسلامية أخرى مترجمة أيضاً إلى الفرنسية، ووزعها على المحاكم والمدارس ليرجع إليها.

سارت الأمور في البداية سيراً حسناً حيث كان رئيس الجمهورية يُبدي المجاملة، وقبول النصيحة والتوجيه حتى يتمكن، ويجذب إليه بعض المسلمين الذي يُشكلون أكثرية السكان، حتى إذا تمكن، وشعر أن الوضع مستب له قلب ظهر المعلن، فألقى الأحزاب كلها بحجة أنها كانت قبل الاستقلال، واستثنى حزبه والحزب النشادي التقدمي، فأصبحت نشاد دولة ذات حزب واحد، وحاول إبعاد التكتل الإسلامي، وفلنك في شعبان ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م)، وأمر بإلقاء القبض على ثلاثة من زعماء المسلمين بتهمة تهديد أمن الدولة، ثم حلّ المجلس النيابي.

وقام بتعديل الدستور في ذي القعدة ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م)، وبغض الدستور الجديد على أن دولة نشاد جمهورية، لها رئيس، ومجلس نيابي واحد، يُنتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات، بينما ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس النيابي، ورؤساء البلديات، وزعماء القبائل، والوحدات الإدارية، ولا يمكن إقائه إلا بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس النيابي.

جرت انتخابات نيابية جديدة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) إثر صدور الدستور الجديد، وقبل مرور أقل من عام أُجريت انتخابات جديدة بديلة، وقسم المجلس النيابي خمسة وسبعين عضواً.

ويوجد حزب واحد في البلاد يشكل رسمي، هو الحزب الحاكم، الحزب النشادي التقدمي، وانضم إليه حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وغير الرسمي، والذي يضم عدداً من رؤساء الوحدات الإدارية، وزعماء قبائل الشمال، وكان أبرزهم عمدة منطقة (برداي) الذي يدعى (سوغومي)،

وهو من قبائل التيبو، وجرت محاولة لضمّ ملك تيسي إلى الحزب، ولكن فشلت المحاولة. وبدأ قوي الحزب النشادي التقدمي.

وتجمع كثير من المسلمين تحت لواء الحزب الوطني الإفريقي الذي تشكل عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، ولكنه حفر مع بقية الأحزاب، وبقي بشكل غير رسمي، وحصل على ٢٨ مقعداً في المجلس النيابي بالانتخابات الأخيرة، غير أن الحزب الحاكم قد استطاع من التضام مع أعضاء هذا الحزب، وتُعد اتفاق بين الحزبين، وقامت منهما ما عُرف باسم «كتلة الحزب النشادي التقدمي».

### بداية الأحداث:

وصل سفير دولة اليهود في فلسطين إلى نشاد في أواخر عام ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م) فأثار غضب المسلمين هناك، فاتصل قاضي القضاة بوزير الخارجية، ووزير العدل، وقابل أمين الحزب الحاكم (بأسا حسن) بصفتهم من المسلمين، وتكلم معهم بأنه لا يصح أن تفتل الحكومة سفيراً لليهود فإن هذا يتنافى مع علاقات وروابط مسلمي نشاد بإخوانهم من المسلمين في الأمصار الإسلامية الأخرى، لأن الكيان اليهودي دولة مُعتدية، وتاريخها، وتاريخ اليهود معروف بالنسبة للمسلمين منذ فجر الإسلام إلى اليوم، وإن قضية فلسطين إنما تخص كل مسلم ومسلمة في أنحاء العالم جميعها، وأنه زار القدس بنفسه أثناء اجتماع المؤتمر الإسلامي، ورأى الظلم الذي لحق المسلمين من اليهود. فوعده هؤلاء المسؤولون قاضي القضاة أن ينقلوا هذا لرئيس الجمهورية، وإن يعلنوا عدم رضاهم عن موضوع هذا السفير اليهودي.

وفي اليوم التالي قابل السفير اليهودي وزير الخارجية، فكانت مقابلة الوزير مقابلة جافة وليس فيها أية مجاملة أو لياقة سياسية، فقام السفير بمقابلة رئيس الجمهورية، ونقل له ما جرى من وزير الخارجية فأبدي الرئيس تأثراً بالغاً، وطمانته أن كل شيء يسير نحو الأحسن.

جرى تعديل وزارتي بعد أيام قليلة من مقابلة السفير اليهودي لرئيس الجمهورية الشاذلي خرج نتيجة الوزراء المسلمون جميعاً من مناصبهم، وعُين مكانهم وزراء غير مسلمين فقد نقل:

أما نسرو من منصب وزير الداخلية إلى وزير للدولة، ومحمد عبد الكريم وزير الدفاع نقل ليشغل منصب رئيس الجمعية الوطنية، أما بقية الوزراء المسلمين فقد تركوا مناصبهم دون أن يشغلوا أي منصب آخر. وبقي وزير التربية والتعليم خارج البلاد.

وفي اليوم نفسه أمر رئيس الجمهورية باعتقال وزير الدولة (أبا نسرو) ورئيس الجمعية الوطنية (محمد عبد الكريم) ووزير العدل السابق (علي كوس)، وأمين سر الدولة (الحاج عيسى)، وعضو مجلس النواب (برما مهدي)، وبعد خمسة وثلاثين يوماً أحضروا للاستجواب، وصدر القرار بإخراج قاضي القضاة من البلاد لأنه ليس من سكان تشاد الأصليين، وذلك بعد مصادرة أمواله جميعها، فعاد إلى موطنه في (مالي)، وبقي الآخرون رهن الاعتقال.

أخذ الزعماء المسلمون يُفكِّرون بإجراء تغيير في نظام الحكم، وعملوا على الاتصال بضباط الجيش، لكن عيسون رئيس الجمهورية استطاعت من كشف الحركة، وفي جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٢ م) أرسلت الحكومة كوكبة من ضباط الشرطة لاعتقال ثلاثة من زعماء الحركة، وهم:

- ١ - جاباتييز: وهو ابن رجل فرنسي، وأم نشادية، مسلم، كان يشغل منصب وزير المواصلات في الحكومة السابقة.
- ٢ - جبريل خير الله: وزير الخارجية السابق.
- ٣ - أحمد غلام: رئيس الوزراء قبل الاستقلال.

غير أن هؤلاء الزعماء قد رفضوا الانصياع للأمر، وأبوا الاستسلام، وقتلوا رجال الشرطة المكلفين بالاعتقال، فأرسلت الحكومة لهم قوة من

الجيش مسلحة سلاحاً كاملاً، وجرى تبادل إطلاق النار بين الزعماء الثلاثة والقوة العسكرية، وكان الشعب مهياً نسبياً للحركة فاشتعلت الثورة، وكان نتيجتها أن اعتقل عدد كبير من المسلمين، وقتل حوالي خمسمائة مسلم، وجرح الآلاف، توفي منهم خمسمائة متأثرين بجراحهم.

جرت محاكمة صورية لزعماء الحركة والوزراء المعتقلين سابقاً، وصدرت بحفهم الأحكام التالية:

- ١ - أبا نسرو: وزير الدولة، السجن المؤبد.
- ٢ - محمد عبد الكريم: وزير الدفاع السابق، السجن المؤبد.
- ٣ - علي كوسو: وزير العدل السابق، السجن ٢٠ عاماً.
- ٤ - الحاج عيسى: أمين سر الدولة، السجن ٢٠ عاماً.
- ٥ - بابا حسن: أمين سر الحزب الحاكم، السجن ٢٠ عاماً.
- ٦ - برما مهدي: عضو مجلس النواب، السجن ١٥ عاماً.

ويُمثل المعارضة حزب الاستقلال الوطني، والاتحاد الوطني الشاذلي، وكلاهما غير رسمي، حيث لا يوجد حزب رسمي سوى الحزب الحاكم الذي هو الحزب الشاذلي التقدمي.

تألفت حكومة جديدة من اثني عشر وزيراً، بينهم ثلاثة وزراء فقط من المسلمين الذين يمثلون ٨٥٪ من السكان على الأقل. وكانت الحركة السابقة في العاصمة على الأقل غير أن الثورة قد انتشرت على نطاق واسع عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

### الثورة:

قام رئيس الجمهورية الشاذلي باعتقال ثلاثة من وزراءه بتهمة محاولة اعتقاله، وأذاع أن هناك قائمة من الشخصيات المشتركة بالمؤامرة لم تكتمل بعد، وأن المعتقلين أعضاء في حزب الاستقلال الوطني. وفر بعض الرجال، وزار وفد منهم يُمثل حزب الاتحاد الوطني الشاذلي برئاسة

(إبراهيم أيثا) الأمين العام المساعد للحزب المذكور، و(أبو بكر عثمان) زار الخرطوم، والقاهرة، ودمشق، وبعض البلدان العربية الأخرى ليوضح للمسؤولين فيها حقيقة الوضع في تشاد.

بدأت حكومة تشاد باضطراد المسلمين، وفرض الضرائب، فانتفض السكان، غير أن هذه الانتفاضة لم تكن منظمة فقصي عليها بسرعة، ولكن يمكن اعتبارها بدءاً للثورة العامة التي كان مركزها الشمال حيث بقيت تلك المنطقة حتى ذلك العام تحت السيطرة العسكرية الفرنسية لتثبيت الوضع للحكم القائم.

تشكلت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد في السودان عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م)، واختير (أبو صديق) أميناً عاماً لها، وهو من مؤسسي الحزب التشادي التقدمي، الحزب الحاكم، مع (غرييل ليزبيت) و(فرانسوا تومبالي) عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وبقي من قادة الحزب حتى عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) حيث تمرد (فرانسوا تومبالي) بالأمر، ومع ذلك بقيا صديقين حتى عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

ولما انتشر خبر الثورة قام رئيس الجمهورية بالاعتمادات التي ذكرناها، والتي شملت الوزراء الثلاثة، وهم: (محمد بارود) الوزير المكلف بشؤون العدل، و(محمد غوني) وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء، ووزير الدولة، هذا إضافة إلى اعتقال رئيس الجمعية الوطنية (جلال)، ونائب مدينة بانغور (بول جرين)، ووقعت صدامات دموية في مدينة (مانغالم)، وأسفرت عن وقوع ثمانية قتلى.

ثم عادت الثورة فأندلعت من جديد عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، وشملت أكثر المناطق الإسلامية، وخاصة تيستي، وبلاد التيبو، وسيطر الثوار على المناطق الشمالية، فاستجد رئيس جمهورية تشاد بفرنسا فأمدته بشانماعة مظلي عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) غير أن هذه الوحدة لم تستطع دخول مدينة (أوزو)، فأرسلت له تجدة ثانية،

تفقد بمائتين وستين جندياً من الفرقة الأجنبية، ومشاة البحرية، ووصل هذا الدعم في مطلع عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، ومع هذا فلم تستطع حكومة تشاد من السيطرة على الوضع إلا بعد ثمانية أشهر، وكان يدير الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، والحركة (أبو صديق) من ليبيا.

تمكنت حكومة تشاد من تهدئة الوضع بعد أن اتخذ رئيس الجمهورية (فرانسوا تومبالي) سياسة المهادنة حيث طلب سحب القوات الفرنسية من المناطق الشمالية، فقبلت ليبيا هذا التصرف، ولكن الجبهة الوطنية لتحرير تشاد التي أصبحت في الجزائر لم تقنع بهذا التصرف، وكذلك لم يرض عنه زعيم قبائل التيبو الذي يعيش في مفاء في ليبيا، حيث كانت حكومة تشاد تظهر في كل مرة تضعف فيها الرغبة بالتعاون مع المسلمين، فإذا شعرت بالقوة أخذت باضطرادهم، وأعلنت عن محاولتهم تهديد أمن الدولة أو محاولتهم القيام بانقلاب، وتدعي هذا لتضربهم ضرباً قاسماً، وتتخذ ذلك حجة لها، دون أن يقوموا بأية حركة.

أعلن محمد الباقلاني الأمين العام للجبهة الوطنية لتحرير تشاد في مقابلة له مع جريدة (فتح) أهداف الجبهة، وكان مما قاله: إن عدد سكان تشاد ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، منهم ٨٥٪ من المسلمين، و ١٠٪ من الوثنيين، و ٥٪ من النصارى، وإن تشاد كانت مستعمرة فرنسية، وقد مُنحت بتاريخ ١١/٨/١٩٦٠ م استقلالاً شكلياً على أثر جهاد طويل ونضال مرير خاضه شعب تشاد ضد الاستعمار الفرنسي، واستبدل محمد الباقلاني على شكلية الاستقلال بالأمور الآتية:

١ - تزوير الانتخابات.

٢ - تسليم السلطة لعملاء الاستعمار برئاسة (فرانسوا تومبالي) وفرض وجوده بالحديد والنار.

٣ - فتح الباب أمام التغلغل الصهيوني، إذ أصبحت الشركات (الإسرائيلية) تسيطر على كل المرافق الموجودة في الدولة: المجالات

العسكرية والإعلامية والمدنية - وخاصة إدارة اللغة العربية - كما قدم الصهاينة بإقامة معسكرات للشباب والإشراف عليها، وإرسال القياديين من هؤلاء الشباب إلى فلسطين المحتلة لتدريبهم وإعدادهم كعملاء للصهاينة في المنطقة، كما قاموا بإنشاء ما يُسمى بالمستعمرات الزراعية، واحتكار الصيد البري والبحري، وافتتاح المراكز الثقافية، وتوزيع الكتب باللغة العربية، والفرنسية، والإنكليزية لتثبيت دعابة الصهاينة، وباختصار فإن (إسرائيل) أصبحت المحط والموجه لسياسة فرنساوتساليباي، مع العلم أنه لا يوجد يهودي واحد من أصل تشادي.

٤ - وجود القوات الفرنسية.

٥ - حل الأحزاب السياسية باستثناء الحزب التشادي التقدمي، الحاكم العميل، فقد كان هناك حزب الاستقلال الوطني الإفريقي، والاتحاد الوطني التشادي، وكانا يشكلان المعارضة في البلاد، ويمثلان الأغلبية، كما كان من العميل (تمبالي) إلا أن حل هذين الحزبين، وحل (البرلمان)، وعين بعض العملاء تعييناً تعسفياً، وقابل كل معارضيه، بقوة السلاح.

هذه الأوضاع جعلت الشعب يستكر هذه اللعبة الاستعمارية المسماة بالاستقلال، وابتدأت المعارضة بشكل نفاهات، وبدأ الاستعمار باستعمال وسائل القمع (البوليسية) الإرهابية، واعتقل كل الوزراء المسلمين المشتركين في حكومة تمبالي، وذلك على ضوء خطة تمزيق البلد بالطائفية، ومسح نضال الشعب بحيث يبدو وكأنه نضال أغلبية ضد أقلية مما يبعده عن الارتباط الصحيح بحركة التحرر العالمي.

هذه الأوضاع الشاذة هي التي جعلت الشعب يلجأ إلى حمل السلاح دفاعاً عن نفسه، وحماية عن كرامته وشعوره (القومى). وقد نشأ تنظيم سري تكتل فيه كل الزعماء المعارضين الذين بقوا خارج السجن، وخرج بعضهم إلى الدول الإفريقية والعربية لنقل القضية إلى المحيط الدولي، وبعد الإعداد والتكوين انطلقت الشرارة الأولى للثورة في حريف عام

(١٩٦٥ م) بقيادة الاتحاد الوطني التشادي، وبعد أن توسعت الحركة الثورية عقد مؤتمر شعبي في صيف (١٩٦٦ م) ونتج عنه تكوين الجبهة الوطنية لتحرير تشاد ومن ذلك الحين أصبحت الجبهة هي المنظمة الوحيدة التي تلود الحركة الثورية في تشاد، وأهداف الجبهة هي:

١ - القضاء على النظام (الديكتاتوري).

٢ - إجلاء القوات الفرنسية.

٣ - تكبير حكم (ديمقراطي) عادل، يكفل الحقوق لكل المواطنين.

٤ - مساندة حركات التحرر في البلدان الإفريقية والعربية وخاصة الثورة الفلسطينية.

٥ - تصفية الغزو الصهيوني.

٦ - بناء اقتصاد وطني مستقل.

٧ - إقامة علاقات (دبلوماسية) مع الجميع باستثناء إسرائيل وجنوبي إفريقيا.

٨ - جعل اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

والجبهة الوطنية لتحرير تشاد لها نشاط سياسي وعسكري، إلا أنها تولي النشاط العسكري الأهمية الأولى في هذه المرحلة، وقد تمكنت من السيطرة على ثلثي البلاد، وكادت تسيطر حكومة العميل (تيمبالي) لولا أنه استعان بالقوات الفرنسية التي تستعمل الطيران في محاولة منها لإبادة ثوارنا مما أعاق النصر القريب قليلاً، ولكن على الرغم من الصعوبات كلها فإن الثورة تتقدم والحكم العميل يخسر.

ويجدر بنا أن نقول: إن الثورة تعتمد على إمكاناتها الذاتية، وعلى بذل الشعب، واستعداده للشهادة، ونحن نأمل أن يتحرك الشعب الفرنسي للضغط على حكومته لإيقاف الاعتداء على شعبنا المناضل. لقد استطاعت الجبهة أن تفضي المظاهرات العسكرية الإسرائيلية التي

رسمية إلى الدول العربية والإفريقية لشرح تفاصيل المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وفي عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) تم سجن عدد من قادة الحكم الشاذلي، ومنهم رئيس الأركان (فيلكس مالوم) إثر اتهامات بالتآمر ألقيت وتحل الحزب الشاذلي التقدمي، وتأسس مكانه حزب سياسي جديد عُرف باسم الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية.

### التغيير:

لما رأت الأوساط السياسية الغربية ضعف الحكم في تشاد، وقوة المعارضة الإسلامية خشيت على الوضع فعملت على تغييره واستبداله بوضع يكون أقوى منه خوفاً من خروج الأمر من يدها، إذ أضعفت الحكم الثورات وأنهكته المعارضة.

في عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) استولى الجيش على السلطة بقيادة نائب رئيس الأركان (عبد القادر كاموغا)، وهو نصراني من الجنوب أيضاً، فأطلق سراح رئيس الأركان (فيلكس مالوم) وقبته رئيساً للجمهورية، ورأساً للمجلس العسكري الأعلى. وقامت الحكومة المؤقتة بحل الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية، وأطلقت نداءاتها بالمصالحة الوطنية، وهذا ما شجع بعض قادة المعارضة على التحالف مع النظام الجديد.

والواقع أن الوضع لم يتغير فيه شيء، فالرئيس السابق، والرئيس الذي وصل إلى السلطة حديثاً، ورئيس الأركان كلهم من الجنوب، ومن النصارى، ومن القبيلة نفسها، وهي قبيلة (سارا)، وقد شكّل (فيلكس مالوم) حكومة أكثرها من الجنوب النصارى. وقتل الرئيس السابق (فرانسوا تومبالباي) أثناء حركة الانقلاب.

### انقسام المسلمين:

عمل الأعداء على تجزئة المعارضة المسلمة، وقد تمكّنوا من ذلك،

أقيمت في تشاد على الحدود المشتركة بين السودان من جهة، وبين ليبيا من جهة أخرى. كما أنها صوّتت كل المستعمرات الزراعية التي أقامها الصهاينة في تشاد- المناطق المحررة- وكذلك أماكن الصيد التي تبلغ مساحتها مائتي كيلومتر مربع، كما صوّتت مراكز تدريب الشباب في منطقة (كوكو نغراتا) وكل هذا على سبيل المثال لا أكثر.

وتريد بهذه المناسبة أن نتجه إلى رجال الثورة الفلسطينية لتؤمدهم برفض المشروعات التصفوية مثل مشروع مجلس الأمن الصادر في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م) ومشروع ووجرز الأخير لأن أية ثورة لا تكسب ثورتها إلا من رفضها للتخاذل وأنصاف الحثول، فليس مجلس الأمن هو الذي يضمن حق شعب فلسطين.

واعتقد أن الصحيح والأمثل هو ما رفعت فتح (ثورة حتى النصر). وهذه المناسبة فنحن نتجه إلى الدول العربية لتعتبر كفاحنا ضد الصهيونية والاستعمار امتداداً لكفاحها، وكم كان شعبنا يشعر بمرارة عندما لم يجد من يستنكر العدوان الفرنسي علينا، ونحن نسأل الإعلام العربي لماذا يستنكر العدوان على فيتنام ويتجاهل العدوان الفرنسي على تشاد وغيرها<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) أعلن عن قيام محاولة انقلاب بقيادة أحمد عبدالله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة، وقيل في انتحاره أنه يريد إخفاء تفاصيل العملية والذين اشتركوا معه فيها، وتوترت العلاقة من جديد بين ليبيا وتشاد، حيث أذعت حكومة تشاد أن ليبيا من وراء العملية، فقطعت العلاقات السياسية بينهما، وصرح رئيس جمهورية تشاد في مؤتمر صحفي له عقبه بعد عشرة أيام مضت على محاولة الانقلاب بأنه على استعداد للتعاون مع أي ليبيا يرغب في استخدام أرض تشاد منطلقاً لمحاربة الرئيس الليبي معمر القذافي. وقامت حكومة تشاد بإرسال بعثات

(١) جريدة فتح بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢ م.

إذ انقسمت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد التي كانت تضم في صفوفها القوات المسلحة، ورجال القبائل، والزعماء السياسيين، وظهر عدد من التجمعات ومنها:

- ١ - قوات الشمال ويقودها (حسين حبري)
- ٢ - الحركة الشعبية لتحرير تشاد وبراها (أبو بكر عبد الرحمن)
- ٣ - الجبهة الوطنية لتحرير تشاد برئاسة (غوكوني عويدي)، وتعرف كما كانت باسم (فرولينا).

ومع أن هذه التجمعات كلها تُصنّف ضمن المعارضة، إلا أن الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، وهي الأم، بقيت على صلتها مع ليبيا، وتلقى مسانئها بشكلٍ مسري، وكانت ليبيا قد احتلت منذ عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) شريط (أوزو) في شمالي تشاد، وتبلغ مساحة ١١٤.٠٠٠ كيلومتر مربع، ويعتقد أنه يحتوي على كميات من اليورانيوم، وتبني ليبيا حبتها على الاتفاقية التي جرت بين فرنسا وإيطاليا عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) والتي لم تصدّق كما أسلفنا.

### المصالحة والاختلاف:

عُقد مؤتمر في الخرطوم للمصالحة، وشاركت فيه الحكومة التشادية، وممثلو الجبهات الثلاث، ومندوبون عن الدول المحيطة بتشاد، وهي: ليبيا، النيجر، نيجيريا، الكاميرون، السودان، ولم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق، ولكنه أسفر عن تقارب بين الحكومة التشادية وجبهة قوات الشمال التي يرأسها حسين حبري. وواصلت الحكومة السودانية رعاية هذا التقارب فتم الاتفاق بين الطرفين بعد خمسة أشهر من بدء انعقاد المؤتمر، ونصّ الاتفاق على:

- ١ - إعلان العفو العام عن السجناء والمعتقلين السياسيين جميعاً بدءاً من ٢٣ صفر ١٣٩٨ هـ (الأول من شباط ١٩٧٨ م).
- ٢ - إعلان وقف إطلاق النار.

٣ - إقامة حكومة مصالحة في مدّة أقصاها شهران.

واعترف برئاسة (فيلكس مالوم) للجمهورية، وأصبح (حسين حبري) رئيساً للوزراء، ولكن لم يلتزم أن وقع الخلاف بينهما، واقسما السلطة.

وفي مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الثاني ١٩٧٨ م) قامت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) بتوحيد قيادتها في مجلس مؤقت تحت قيادة (غوكوني عويدي)، واستولت على مساحة واسعة من المنطقة أخذتها من القوات الحكومية قبل أن تصل التجدات القرنية.

وفي الوقت نفسه خرج (أحمد الأصيل) من الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) فزاد ذلك في انقسامها وأصبح أحمد الأصيل يُقاوم قوات (غوكوني عويدي) الذي بدأ بدوره بتقرب من ليبيا التي سعت للتقارب بين (غوكوني عويدي) والحكومة التشادية حيث عقد الطرفان مؤتمراً في مدينة (سها) في ليبيا أسفر عنه وقف إطلاق النار الشامل في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (أذار ١٩٧٨ م).

وفي مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) انهارت السلطة المركزية تماماً في تشاد نتيجة الخلاف بين رئيس الجمهورية (فيلكس مالوم) ورئيس الوزراء (حسين حبري)، وتقدّمت قوات الشمال التابعة لرئيس الوزراء نحو العاصمة (نجامينا)، وبعد معارك بين الطرفين دخل حسين حبري العاصمة، واضطر فيليكس مالوم على الاستقالة والفرار من البلاد متجهاً إلى نيجيريا تاركاً المسؤولية لقائد الدرك المقدم (وادال عبد القادر كاموغا).

وصار (غوكوني عويدي) بقواته أيضاً نحو العاصمة نجامينا، ودخلها أيضاً بعد ساعات من دخول حسين حبري إليها، وعقد مؤتمر للمصالحة في نيجيريا في مدينة «كانو» غير أنه فشل، وتشكل مجلس وطني حكم البلاد حوالي ثلاثة أشهر، ثم تشكلت حكومة مؤقتة ضمت أعضاء من الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا)، وقوات الشمال، والحركة الشعبية لتحرير



تشاد والمعروفة أيضاً بأنها الجيش الثالث، وقوات جيش الحكومة التشادية، وقبّل الملازم الأول (محمد شوا) رئيساً للجمهورية، وهو من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير تشاد، وأما غوكوني عويدي فقد تسلّم منصب وزارة الداخلية على حين تسلّم حسين حبري منصب وزارة الدفاع. وأبعد عن الوزارة الحزاب وعصابات الجنوب التي كان يقودها المقدم عبد القادر كاموغا، ولكن هذه الحكومة كانت موضع استنكار الدول الإفريقية النصرانية.

استمرت حروب متقطعة، وكان هناك شقاق داخل الحكومة بين (حسين حبري) و(غوكوني عويدي) ولم يطل عمر الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر أيضاً. وعقد مؤتمر في (لاغوس) عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) وتم فيه الوصول إلى اتفاقية بين إحدى عشرة جماعةً وحزباً، وتشكلت حكومة في ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م) تمثل الأحزاب الأحد عشرة. ولكن لم يمض على هذه الاتفاقية أكثر من ثلاثة أشهر حتى نُقضت، وتسلم (غوكوني عويدي) رئاسة الجمهورية.

اختلف (غوكوني عويدي) مع ليبيا ثم رجع الوثام بينهما بعد زيارة وزير الخارجية الليبية (علي التريكي) إلى نجامينا عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م)، ثم اشتد الخلاف بين (حسين حبري) و(غوكوني عويدي) بسبب احتلال ليبيا لإقليم أوزو. وضعفت سلطة (غوكوني عويدي) نتيجة الاختلافات المستمرة، وفي ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ (آذار ١٩٨٠ م) أصبحت الاتفاقية الهشة غير معمول بها، وبدأ القتال مرة ثانية في العاصمة نجامينا ورغم المحاولات المتعددة لإيجاد تسوية وحلّ، واتفاقٍ لوقف إطلاق النار، ولكن دون نتيجة.

استمرت الصراعات، والسحت القوات الفرنسية جميعها من تشاد في جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (أيار ١٩٨٠ م) لتضع المجال أمام المتنازعين للقتال، ويسحق بعضهم بعضاً ما داموا قد أصبحوا كلهم من المسلمين.

وعقدت معاهدة صداقة ودفاع مشترك في رجب ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م) بين الرئيس الليبي معمر القذافي وبين ممثل حكومة (غوكوني عويدي) دون أن تكون هناك موافقة مسبقة من حكومة الوحدة الوطنية للفرحلة الانتقالية. وفي ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠ م) تدخلت القوات الليبية مباشرة في الصراعات الدائرة في العاصمة التشادية نجامينا، وكانت النتيجة هزيمة حسين حبري، وتقهقر قواته المسلحة (قوات الشمال) وانسحابه مع قواته شرقاً نحو الحدود مع السودان، وأبدته يومذاك كل من مصر والسودان لخلاف تلك الدولتين يومذاك مع ليبيا، وأصبح حصر جوي بين (القاهرة) و(الجنينة) في غربي السودان لدعم الموقف. واستقرت قوة ليبية في تشاد قوامها خمسة عشر ألف مقاتل. وانحاز (أحمد الأصيل) إلى جانب (حسين حبري) في هذا الصراع، وانضم (مصطفى مانيشي) إلى جانب (غوكوني عويدي).

وهاجمت كل من السنغال، وغامبيا، والنيجر، ونيجيريا وجود القوات الليبية في تشاد.

وقدّمت اقتراحات لقيام وحدة بين ليبيا وتشاد، غير أن القوات الليبية في تشاد لم يكن مرغوب فيها، وذلك خلال شهر ربيع الأول ١٤٠١ هـ (كانون الثاني ١٩٨١ م)، واستمرت حرب العصابات، وصدر حكم غيابي على حسين حبري وعلى قادة آخرين من قوات الشمال، وبفضي الحكم بالموت عليهم وذلك في شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م). وأخيراً وفي ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) عدل غوكوني عويدي عن فكرة الاندماج مع ليبيا. ثم طلب سحب القوات الليبية من تشاد إذ أن وجودها غير مرغوب فيه فاستجابت ليبيا لهذا الطلب وسحبت قواتها في مطلع عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م)، ووضعت قوة حفظ سلام مكانها من دول إفريقية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية التي افرحت ووقف إطلاق النار، والإشراف على إجراء انتخابات نيابية، فأبدت الحكومة التشادية موافقتها على هذين الاقتراحين، ثم تخلّت عنهما بعد أن رفض

(غوكوي عويدي) فكرة المفاوضات مع حسين حبري في ربيع الأول  
١٤٠٢ هـ (كانون الثاني ١٩٨٢ م).

حاول (غوكوي عويدي) تقوية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي  
أنهكتها الصراعات فقام بتشكيل مجلس رئاسي وتعيين رئيس للوزراء،  
وأجرى تعديلاً وزارياً في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م).

بعد أن انسحبت القوات الليبية من تشاد، تحرك حسين حبري بقواته  
من الشرق نحو العاصمة النشادية نجامينا، واستطاع أن يدخلها في ١٥  
شعبان ١٤٠٢ هـ (٧ حزيران ١٩٨٢ م)، وتم اختيار مجلس رئاسة جديد برئاسة  
حسين حبري في ٢٧ شعبان ١٤٠٢ هـ (١٩ حزيران ١٩٨٢ م)، وفي نهاية  
الأسبوع الأول من رمضان (أواخر حزيران) انسحبت قوات منظمة الوحدة  
الإفريقية من تشاد. وفي ذي القعدة ١٤٠٢ هـ (أيلول ١٩٨٢ م) أعلن  
مستور مؤقت، وفي الشهر التالي أقسم حسين حبري اليمين كرئيس  
لجمهورية، وشكل حكومة جديدة. أما (غوكوي عويدي) فقد فر إلى  
الكامبرون، ومنها انتقل إلى الجزائر، ثم استقر في ليبيا في مدينة (سهل)  
ليكون على مقربة من الحدود مع تشاد، وبدعم من ليبيا تمكن من السيطرة  
على أجزاء من شمالي تشاد، وفي ٥ رمضان ١٤٠٣ هـ (١٥ حزيران  
١٩٨٣ م) تمكن من احتلال مدينة (لارغو) وهي مدينة (فاها) سابقاً.

وشكل أعوان حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حكومة وخلص وطنية  
منافسة في (بارداي). ونجح نظام حسين حبري بالحصول على اعتراف  
دولي بعد أن حصل على مساندة معظم الدول الإفريقية، وليبيا - طبعاً - لم  
تعترف بنظام الحكم الجديد في نجامينا.

في أوائل ربيع الثاني عام ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م) التحق  
بعض أعضاء القوات المسلحة النشادية التابعة للعقيد عبد القادر كاموغا  
بالقوات المسلحة التابعة للقوات الشمالية لتشكل معاً جيشاً وطنياً جديداً هو  
القوات المسلحة النشادية الشمالية.

حصل نظام حسين حبري على عشرة ملايين دولار كمساعدات  
عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى فرقة مظليين من زائير،  
وعلى مساعدات من فرنسا. وقامت قوات الحكومة بهجوم على مدينة  
(لارغو) لطرد قوات (غوكوي عويدي) منها، وتمكنت فعلاً من احتلالها في  
منتصف شوال ١٤٠٣ هـ (أواخر تموز ١٩٨٣ م)، غير أن قوات (غوكوي  
عويدي) قد تمكنت من استعادة المدينة في الشهر التالي بعد مساعدات  
سلاح الجو الليبي الذي فصف المدينة وقوات الحكومة.

وتدخلت فرنسا في الخلافات القائمة بناء على طلب من حسين  
حبري، وأرسلت إليه قوة تضم ثلاثة آلاف جندي، واقترح الرئيس الفرنسي  
ميران إقامة اتحاد في تشاد، ويبقى كل زعيم رئيساً على منطقته نفوذه،  
وذلك كحل للتزاوج، غير أن المتكلم الرسمي باسم (غوكوي عويدي) قد  
رفض هذا الاقتراح.

وتم عمل خط من قبل فرنسا يفصل بين الأحزاب والقوات  
المتصارعة، ويسير هذا الخط مع درجة العرض ١٥ شمالاً، وأعلن في ٨ ذي  
الحجة ١٤٠٣ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٣ م) أن الحرب قد توقفت.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) عقد اجتماع بين  
ممثلي الأحزاب جميعها في (أديس أبابا) تحت رعاية منظمة الوحدة  
الإفريقية، غير أن المحادثات قد أخفقت نتيجة الاختلاف في طريقة أصول  
التشكيل والحضور. وتجددت الحرب، وسقطت طائرة فرنسية وقتل قائدها،  
وبعد ما قررت فرنسا زيادة دفع الخط الفاصل بين الفئات المتصارعة ١١٠  
كيلومترات نحو الشمال أي ليصبح مسابراً لخط العرض ١٦ شمالاً بعد أن  
كان مسابراً لخط العرض ١٥ شمالاً.

ومن المعلوم أن المناطق الشرقية وهي: إقليم (وآدي) وإقليم (بيلتن)  
والقسم الشرقي من إقليم (بالا) تعد هذه المناطق مراكز لحسين حبري  
وتعرف قواته بـ (قوات الشمال). وتعد المناطق التي تُشرف على بحيرة

تشاد، وهي (كانم) و(الحيرة) وكذلك مناطق الشمال مراكز دعم لغوكوي عويدي، وتعرف قواته بالقوات الشعبية ويهيمن عبد القادر كاموغا على الجنوب التصري، وتسمى قواته بالقوات الثشادية المسلحة.

وفي محاولة لتقوية السلطة السياسية قام حسين حبري بحل حزب و«حزب جبهة التحرير الوطني لتشاد» في رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) وأنشأ حزباً رسمياً جديداً باسم «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة» وتبع ذلك تعديل وزارى بعد شهر من ذلك.

وحدث انشقاق في القوات المناهضة لحسين حبري إذ تشكلت مجموعات منشقة جديدة، وحركة مناهضة لغوكوي عويدي من طريق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

اقترح الرئيس الليبي معمر القذافي انسحاباً متزامناً لعناصره المساندة لليبية والجنود الفرنسيين، وتم في أواخر عام ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٤ م) اتفاق بين ليبيا وفرنسا لانسحاب القوات العسكرية لكلا البلدين من تشاد، وأعلن في ٢١ صفر ١٤٠٥ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٤ م) أن جيوش كلا البلدين قد تمّ جلاؤها تماماً عن أرض تشاد، غير أن المخابرات الأمريكية والثشادية قد زعمت أن هناك ثلاثة آلاف جندي ليبي لا يزالون على الأرض الثشادية، وهذا ما تعارض ويتناقى مع الانتقالية.

وأعلن الرئيس الفرنسي ميتران في مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية الذي عُقد في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) أن فرنسا لن تستعمل القوة لطرده لليبيين من شمالي تشاد، ولكنها ستتدخل فيما إذا تحركت القوات الليبية جنوب خط العرض ١٦ شمالاً.

زادت الحرب المدنية في الجزء الجنوبي من تشاد بين قوات الشمال التابعة لحسين حبري وبين الفئات المشاركة في حرب العصابات، وبلغت الأوج في الشهرين الأولين من عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول وتشرين الثاني من ١٩٨٤ م)، وقدر عدد الذين غادروا ديارهم متجهين إلى السودان،

والرفيقة الوسطى، والكاميرون بخمسين ألف لاجئ. وفي محاولة لتخفيف الأزمة قام حسين حبري برحلات في المنطقة في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، وتمكّن بالإغراءات أن يكسب إلى صف حكومته ألف ومائتين من المشردين الذين كانوا يشتون الغارات على قواته.

عقد اجتماع قَمَّ في (نين) في شهر ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (أب ١٩٨٥ م) شكّلت فيه الأحزاب الموالية إلى (غوكوي عويدي) مجلساً أعلى للشورة يشتمل على أعضاء من سبع تجمعات مناهضة لحكومة حسين حبري، وفي الوقت نفسه أعلنت عدة تجمعات كانت معارضة للحكومة تأييدها لها، ومن هذه التجمعات الجبهة الديمقراطية الثشادية، ومجموعة من أربعة أحزاب معادية لكل من حسين حبري، وغوكوي عويدي، وكانت قد ظهرت في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م) تحت قيادة العميد (جبريل بنجوجوجو)، ولجنة العمل والتخطيط التي انشقت عن المجلس الديمقراطي الثوري المناهض لغوكوي عويدي في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، واستجابة لهذا أعلن حسين حبري الإفراج عن ١٢٢ سجيناً سياسياً في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م).

استؤنفت الصدامات بدعم من ليبيا في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م)، وتسللها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وأخذت الهجمات تتكرر على المواقع الحكومية جنوب خط العرض ١٦ شمالاً، فاستجد حسين حبري بالحكومة الفرنسية طالباً زيادة المساعدات العسكرية، فانطلقت طائرة فرنسية من جمهورية إفريقيا الوسطى وقذفت مهبط طائرات أنشأته ليبيا عند (وادي دوم) شمال شرقي مدينة (لارغو)، وقامت القوات المعادية بصفريّة ثأرية على مطار (نجامينا) العاصمة الثشادية.

وضعت فرنسا قوة جوية دفاعية في نجامينا للتدخل في الوقت المناسب، غير أن القوات الحكومية استطاعت وحدها أن تصدّ غارات عند خط العرض ١٦ شمالاً في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م). وأمت

الولايات المتحدة للحكومة الليبية عشرة ملايين دولار في تلك السنة.  
توقفت الاعتداءات في ٥ رجب ١٤٠٦ هـ (١٥ آذار ١٩٨٦ م) بعد  
الدمار الذي أحدثته القوات الحكومية في قاعدة الثوار في (شيشا) شمال خط  
العرض ١٦ شمالاً.

دعت منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف المتنازعة في نشاد لحضور  
مباحثات تعقد في الكونغو في مدينة (لوبومو)، وحُظِّط لها أن تبدأ في  
رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، ولكنها فشلت حيث رفض غوكوني  
عويدي الحضور.

أجرى حسين حبري تعديلاً وزارياً في حكومته، وأدخل عدداً من  
خصومه السياسيين في الوزارة الجديدة. ومن ناحية ثانية فإن رفض غوكوني  
عويدي لحضور مؤتمر المصالحة الذي كان مقرراً أن يتم في (لوبومو) قد  
أثار نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عبد القادر كامبوشا عدداً  
غوكوني عويدي فتقدم باستقالته من منصبه الاسمي (نائب الرئيس) في  
شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) بل التحاز إلى حسين حبري، وأسرع  
لنجدته في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م)، والتحق بالحكومة  
في أواخر عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م).

وفي ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) سحب الشيخ ابن عمر من  
المجلس الديمقراطي الثوري مساندة لغوكوني عويدي. ودارت مناوشات  
مُسلَّحة في إقليم (تيسي) في شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول  
١٩٨٦ م) بين المجلس الديمقراطي الثوري بدعم لبيبي وقواته المسلحة  
الشعبية، وأعلن غوكوني عويدي أنه راجب شخصياً بالبحث عن طريق  
للوصول إلى المصالحة مع حسين حبري.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) تشكلت  
حكومة وحدوية وطنية انتقالية جديدة برئاسة غوكوني عويدي شملت سبعة  
أعضاء من أحد عشر حزباً يدعمون هذه الحكومة إثر اجتماع عقد في

(بنين) في مدينة (كوتونو) بتأييد من ليبيا، وجهود الشيخ ابن عمر.

وسدات مناوشات في إقليم (تيسي) بين الجنود الليبيين والقوات  
العسكرية الشعبية وبين القوات الموالية لحسين حبري وذلك في ربيع الثاني  
١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، فتحركت القوات المسلحة الشمالية في شمالي  
نشاد، غير أنها حوصرت هناك. وعملت فرنسا والولايات المتحدة على  
مساندة القوات الحكومية المحاصرة، وإزالة المؤن لها عن طريق الجو.  
وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) استطاعت قوات  
حسين حبري أن تستولي على عددٍ من الأهداف المهمة في شمالي نشاد،  
وأغارت الطائرات الليبية على مراكز قوات حكومة نشاد في شمالي البلاد،  
وقامت فرنسا بدورها بهجوم جوي على (واي دوم)، وصرَّحت فرنسا أنها  
قد وضعت عدداً من جنودها جنوب خط العرض ١٦ شمالاً.

تمكَّنت قوات الحكومة النشادية من السيطرة على (واي دوم) في  
رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) والقاعدة الجوية فيه، وتراجعت القوات  
الليبية، وأعلنت (لارغو)، وفي رمضان سلَّمت مواقعها على شريط (أوزو)  
إلى قوات (غوكوني عويدي)، وانسحبت من الميدان، وتوسَّع دعم فرنسا  
حتى شمل شمالي نشاد، بينما احتفظت بقوة لها في الجنوب.

وفي أشهر الصيف قام حسين حبري بزيارة كل من فرنسا والولايات  
المتحدة وتعهد كلا البلدين بمساعدة مالية وعسكرية إضافية، وتسلَّمت نشاد  
من الولايات المتحدة أسلحةً عند الدروع. وطلبت فرنسا من نشاد ألا تجرَّ  
إلى صراع مع ليبيا حول منطقة (أوزو)، وأن الأمر يجب أن يحلَّ عن  
طريق التحكيم الدولي.

وفي أواخر عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) احتلَّت نشاد مدينة (أوزو)  
المركز الإداري للإقليم المتنازع عليه، ولكن استطاعت القوات الليبية  
استعادتها بعد عشرين يوماً، وانتقلت القوات النشادية منها إلى مراكز أخرى  
في إقليم (تيسي).

(٢٥ أيار ١٩٨٨ م) أي في اليوم التالي للموعد الذي كان مقرراً، وبمناسبة الاحتفال بذكرى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية الخامسة والعشرين أعلن الرئيس الليبي وغبته بالاعتراف بنظام الحكم القائم في تشاد.

وقام الرئيس الليبي بدعوة كل من (حسين حبري) و(غوكوتوني عويدي) لعقد محادثات مصالحة في ليبيا، وعرض تقديم مساعدة مالية لإعادة إعمار المدن التشادية التي أصابها القنابل في شمالي تشاد، وكان في رة حسين حبري شيء من الحذر ولكنه أعلن أن تشاد مستعدة لإعادة العلاقات السياسية مع ليبيا، والتي كانت قد انقطعت منذ عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م).

تمت مفاوضات بين وزراء خارجية البلدين في الغابون في الأول من ذي الحجة سنة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) وتم التوصل إلى اتفاقية نصت على إعادة العلاقات السياسية، ولكن لم يتوصل إلى الاتفاق على مسألة السيادة على إقليم (أوزو)، ومسائل مصير أسرى الحرب الليبيين في تشاد، ومستقبل أمن الحدود العامة.

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) أصدر البلدان بلاغاً مشتركاً عبّراً فيه عن رغبتهما بالوصول إلى حل سلمي للتزاع الإقليمي القائم، وللتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الإفريقية المعنية لذلك الهدف.

تأكدت اتفاقية وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، وتم استئناف العلاقات السياسية، وتم تبادل السفراء في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م)، ومع هذا بقيت تشاد تنهك ليبيا بين الأوتة والأخرى بانتهاك اتفاقية وقف إطلاق النار. وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أسقطت القوات التشادية طائرة ليبية، وزعمت أن الطائرة كانت قد دخلت المجال الجوي التشادي. وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أذيع عن

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) قامت القوات التشادية بمحاولة لتطويق مدينة (أوزو) عن طريق هجوم داخل ليبيا بضرب القاعدة الجوية في (ماتنس سارة) والتي يعتقد أنها كانت مراكز انطلاق الطيران الليبي للإغارة على المواقع التشادية. وبالمقابل فقد أغارت طائرة ليبية على العاصمة التشادية نجامينا، ولكن الدفاع الجوي الفرنسي قد أسقط تلك الطائرة، فذلف سلاح الجو الليبي المواقع الفرنسية في مدينة (أبيشة)، فاحتجت فرنسا على هذا الاعتداء، وأوقفت مذ تشاد بالأسلحة حتى رجوع الرئيس الفرنسي ميتران إلى مسانده للحكومة التشادية برئاسة حسين حبري في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م).

أتت جهود وساطة للتسوية قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية أيام تصاعد الصراع إلى وقف إطلاق النار في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، ولكن لم تلبث تشاد أن أعلنت في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أن قوات الحكومة قد اصطدمت مع أفراد من الجيش الليبي بالقرب من الحدود السودانية، وإن وجود عدد من الجنود الليبيين في منطقة دارفور السودانية أتى إلى تدوير العلاقات خلال عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٧ و ١٩٨٨ م)، وأعلنت أيضاً أن السلاح الجوي الليبي كان ينتهك المجال الجوي التشادي، وحدثت عدة اشتباكات بالقرب من (جوزة البيضاء) في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) وفي شرق منطقة (عبيدي) في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م).

رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) مناقشة مسألة السيادة على إقليم (أوزو) بحجة أن هذا النزاع إنما هو من مسؤولية منظمة الوحدة الإفريقية. وتم تحديد اجتماع بين رئيسي البلدين في ٨ شوال ١٤٠٨ هـ (٢٤ أيار ١٩٨٨ م) عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن تأجل عدة مرات، وعشية ليلة اللقاء أعلن أن الرئيس الليبي لن يحضر احتجاجاً على المعاملة التشادية للأسرى الليبيين، ورغم هذا وفي خطاب ألقاه في طرابلس يوم ٩ شوال ١٤٠٨ هـ

وقوع اشتباكات بين القوات النشادية، وبين القوات الموالية لليبيا قرب الحدود مع السودان.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أُعلن عن فشل محادثات المصالحة بين الحكومة النشادية وبين غوكوتني عويدي، وكان حزب حسين حيري (الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة) قد طالب في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) باعتراف عالمي بحكومة حسين حيري الشرعية. وكانت بالفعل قد ضعفت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) نتيجة نزاع حدث بين الشيخ ابن عمر وبين غوكوتني عويدي على قيادة الحركة، كما أن عدة تجمعات كانت في السابق في صف المعارضة قد أعلنت مساندتها للحكم القائم في تشاد وتركتها معارضة.

أعيد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تحت قيادة غوكوتني عويدي. وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٨ م) عقد الشيخ ابن عمر معاهدة سلام مع الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة، ورجع مع أهوانه إلى تشاد.

عادت العلاقات فتدهورت من جديد بين ليبيا وتشاد في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) عندما اتهمت الحكومة النشادية ليبيا أنها تعمل مع السودان للاعتداء على تشاد، وقد نشرت بعض قواتها في (بيلتين) شرقي تشاد، وأدعت أن قوات ليبيا وسودانية قد حشدت في إقليم (دارفور) في السودان لشن هجوم على تشاد. وتوقفت جلسة لجنة (أدهوك) من منظمة الوحدة الإفريقية المكلفة بالعمل على حسم النزاع بين ليبيا وتشاد لأن مشالي البلدين لم يتفقوا على جدول أعمال اللجنة.

وقابل الرئيس الليبي (معمر القذافي) والنشادي (حسين حيري) لأول مرة في العاصمة المالية (باماكو) في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م)، وعلى الرغم من أن اللقاء كان ودياً إلا أن الاتفاق بينهما لم يكن حاسماً وذلك لأن الرئيس النشادي رفض اقتراح الرئيس الجزائري

(الشاذلي بن جديد) والذي يقضي بانسحاب القوات العسكرية الفرنسية المرابطة في تشاد. ورغم هذا فقد التقى في الجزائر ٢٩ محرم ١٤١٠ هـ (٣١ آب ١٩٨٩ م) وزير الخارجية النشادي الشيخ ابن عمر الذي كان قد تسلّم هذا المنصب في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) مع نظيره مع وزير الخارجية الليبي جاد الله عزوز الطائي حيث قاما بتوقيع خطوط أساسية لاتفاقية سلام، ورواها أن النزاع إذا لم يحلّ خلال عام فإنه من الضروري إحاطته لمحكمة العدل الدولية للتحكيم، وانطلاقاً من حسن النوايا لحلّ النزاع فإنه يجب سحب القوات جميعها من منطقة (أوزو) تحت إشراف مراقبين إفريقيين حياديين، وإطلاق سراح أسرى الحرب جميعاً، وأعاد البلدان التأكيد على التزامهما بمبادئ اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، وتمّ إعلان سياسة عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لكل منهما، وتشكيل لجنة لترعى تنفيذ هذه الاتفاقية.

أطلقت الحكومة النشادية سراح عددٍ غير مُحدّد من الأسرى الليبيين، ولكن رغم توقيع اتفاقية ٢٩ محرم ١٤١٠ هـ (٣١ آب ١٩٨٩ م) فقد تمّ الإبلاغ عن اشتباكات عسكرية بين القوات المسلحة النشادية الشمالية وبين القوات المؤيدة لليبيا في شهري ربيعين من العام نفسه (نشرين الأول والثاني من عام ١٩٨٩ م) ومع ذلك عُقدت جلسة اللجنة المشتركة في (نجمانيا) في أول جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ م) وتوصلت إلى توقيع اتفاقية صداقة.

كان الشيخ ابن عمر قد رجع وأهوانه إلى تشاد، وتسلّم منصب وزارة الخارجية في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م)، وهذا ما أبدى وحدة وطنية سياسية داخل تشاد، غير أنه لم يلبث أن أُعلن في ٢٥ شعبان ١٤٠٩ هـ (الأول من نيسان ١٩٨٩ م) أنه قد تمّ القبض على وزير الداخلية والإدارة المحلية (محمد إتنو) وذلك عقب محاولة عمل انقلاب، وهو من أبرز الذين

عادوا مع الشيخ ابن عمر إلى تشاد، وفي الوقت نفسه هرب إلى السودان قائد القوات المسلحة (حسن جاموس)، والقائد السابق (إدريس دبيي) وكلاهما كان مشاركاً في تلك المحاولة، ولكن أعلن بعد ذلك عن مقتل حسن جاموس متأثراً بجراحه التي أصيب بها أثناء الصراع مع القوات التشادية الحكومية المؤيدة للرئيس حسين حبري.

شكل إدريس دبيي حركة معارضة جديدة في السودان في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) تحت إمرته، وعُرفت باسم «عملية الأول من نيسان»، وقد شاركت قوات هذه الحركة في المعارك التي دارت في شمالي تشاد في شهري ربيع الأول والثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الأول والثاني ١٩٨٩ م). وكان بعض الأعضاء المتعيين قد أعلنوا انسحابهم من حزب «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة» على حين أصحرب بعض تجمعات المعارضة عن ولائها لذلك الحزب الحاكم في تشاد، وأيدت الحكم القائم. أعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديد في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) بعد موت وزير التخطيط والتعاون (صوماليلا ماعينات) في الشهر السابق، وكان قد قُتل في حادث انفجار طائرة فرنسية فوق دولة النيجر مع ١٧١ راكباً كانوا على متنها بعد مغادرتها العاصمة التشادية (نجامينا) بدمية وحيزة.

وتشكلت لجنة لوضع دستور جديد للبلاد في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م)، وجرى استفتاء عام شعبي في ١٢ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٠ كانون الأول ١٩٨٩ م) على تجديد انتخاب الرئيس حسين حبري لمدة سبع سنوات أخرى، وقد حصل على التأييد المطلوب، كما مُنح سلطات واسعة. وبالتالي أعلن العفو العام عن ١٢٢ رجلاً منهماً بمخالفة القانون العام.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) تم الإعلان عن سحب جهاز الرادار الفرنسي في (موسورو) في شمال شرقي العاصمة

نجامينا، وعلى بعد ٢٥٠ كيلومتراً منها. وأن يتم تخفيض عدد الجنود الفرنسيين على دفعات تشمل كل دفعة من ٢٠٠ - ١٥٠٠ جندي. وفي صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) تم الإعلان عن تخفيض آخر، ومع ذلك فقد كرّرت الحكومة الفرنسية مساندتها لجهود تشاد في العمل على محافظتها على وحدة أرضها.

وفي ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩ م) رحبت حكومة الرئيس حسين حبري بالإطاحة بحكومة الصادق المهدي في السودان، واعترفت بحكم عمر الشير الجديد.

كان رئيس أركان الجيش التشادي (إدريس دبيي) وفي الوقت نفسه كان مستشار الرئيس حسين حبري للشؤون العسكرية والأمنية. ولما كان الخلاف مستحكماً بين ليبيا والنظام في تشاد، فقد عمل على كسب الأسرى الليبيين في تشاد إلى صفّ المعارضة الليبية، فجمعهم، وحاطبهم، ومنّاهم في ٥ شعبان ١٤٠٨ هـ (٢٣ آذار ١٩٨٨ م) بأنهم سيعاملون معاملة طيبة جداً، وعلى أنهم ليسوا أسرى فيما إذا انضموا إلى صفوف المعارضة الليبية وبالتحديد الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي يرأسها (محمد المقرئ).

والتحق (إدريس دبيي) عن حسين حبري في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بعد أن اتهم بتدبير محاولة انقلاب، وفرّ إلى السودان، ومنها انتقل إلى العاصمة الليبية، والتقى بالرئيس الليبي الذي لم ينس الماضي، ولكن أسرّه في نفسه، وعمل على دعوته ما دام يلتقي معه على محاربة النظام القائم في تشاد.

وأخذ الخلاف يظهر بين الرئيس التشادي حسين حبري وفرنسا، بعد أن طلب الرئيس التشادي في ذي القعدة ١٤١٠ هـ (حزيران ١٩٩٠ م) إبعاد قائد القوات الفرنسية المرابطة في تشاد نتيجة اختلافه معه، كما رأت فرنسا

أن نشاء أصبحت تترب من الولايات المتحدة الأمريكية لتُعادِل بين  
القوتين، ونحلت فرنسا عن الرئيس حسين حبري.

اشتد الصراع بين الحكومة النشادية وبين الحركة الوطنية للإنتفاذ  
برئاسة إدريس ديبى، ووقع القتال في المناطق الشرقية، ولما احتدم توجه  
الرئيس حسين حبري في 5 جمادى الأولى ١٤١١ هـ (٢٢ تشرين الثاني  
١٩٩٠ م) ليكون بنفسه على رأسه الجيش للقضاء على المتطرفين، ولما  
وصل إلى الساحة أعطى تعليماته باللامسكي بضرورة تحريك فرقة من الجيش  
إلى قرب الحدود السودانية كي لا تنسج المجال للمتطرفين بالفرار، غير أن  
إدريس ديبى التفتظ بالإشارة، وتمكّن من حلّ رموزها واتخذ إجراءات  
مضادة إلى ضرب الفرقة الحكومية المنجبهة شرقاً، ثم عاد إلى الجيش الذي  
يقوده حسين حبري بنفسه، والذي كاد أن يقع بالأسر، ولكنه أفلت وهرب  
بطائرة إلى نجامينا، ثم غادرها هارباً إلى الكاميرون، ومنها انتقل إلى  
السنغال.

ودخل إدريس ديبى على رأس قواته العاصمة النشادية نجامينا في ١٤  
جمادى الأولى ١٤١١ هـ (الأول من كانون الأول ١٩٩٠ م)، وسيطر على  
الوضع. وطالب السنغال بتسليم حسين حبري.

أيد غوكوتو عويدي نظام الحكم الجديد برئاسة إدريس ديبى الذي  
شكّل حكومة جديدة فسّمت خمسة وزراء سابقين في وزارة حسين حبري  
التي كانت بالسلطة يوم دخول إدريس ديبى العاصمة نجامينا.

وأطلق سراح الأسرى الليبيين بعد سقوط نظام حسين حبري، فعاد  
نجامينا أربعمائة وخمسون أسيراً.

ونقل عدد من الأسرى الليبيين إلى بلدان إفريقية أخرى أو إلى أماكن  
مجهولة بناءً على رغبتهم - على حدّ ادّعاء النظام -، وكانت الولايات  
المتحدة وزراء هذا الإجراء، واحتجت ليبيا رسمياً.

ولم تظَل الأيام بالنظام الجديد حتى ظهرت المعارضة، وبدأت

المعبات تظهور من جديد، وكانت الادّعاءات أن قبيلة زغاوة في الشمال التي  
ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبى قد غدت صاحبة النفوذ والمتسلطة.

ووجد ما يقرب من تسعة عشر حزباً معارضاً. وكان من أكبرها اتحاد  
القوى الديمقراطية بزعامة (جالي جانا نجوني)، والحزب الجمهوري، وقوى  
العمل من أجل الجمهورية والديمقراطية والعدالة برئاسة (نجارليجي  
بورونجار)، وحركة الديمقراطية والتنمية التي تتبّع حسين حبري.

جرت محاولة انقلاب قام بها وزير الداخلية السابق (مالدوم بادامباس)  
في ربيع الثاني ١٤١٢ هـ (تشرين الأول ١٩٩١ م).

وجرت محاولة انقلاب أخرى قام بها وزير الأشغال العامة السابق  
(عباس كوتي يعقوب) في ذي الحجة ١٤١٢ هـ (حزيران ١٩٩٢ م)، وهو  
من أعضاء الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للإنتفاذ) البارزين، غير أنه  
اعترض على قبول فكرة التعددية الحزبية، وعلى اشتراك غير حزبيين في  
الوزارة، فاتفصل عن إدريس ديبى، وأخذ يعارض نظامه، ويعمل على  
تقويضه.

كما أن سكان الجنوب لم يكونوا راضين على الحكم، ويدعون أن  
الجيش متسلط عليهم، وأكثر القبائل هناك معارضة قبيلة (هجيري).

كما أن بعض القبائل الشمالية كانت ضمن المعارضة، وأبرزها قبيلة  
(جورانز) التي ينتمي إليها حسين حبري، والتي تعيش حول مدينة فايا  
(لارغو) مسقط رأس حسين حبري.



وأكثر مناطق البحيرة عمقاً لا يزيد على أربعة أمتار ونصف، والغالب هو المتران.

ويبلغ عدد سكان تشاد حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ٤.٩٥٠.٠٠٠. ويبلغ معدل زيادة السكان السنوية ٢.٣٪، وتكون الكثافة للسكان حوالي أربعة أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وإن كانت تختلف بين منطقة وأخرى.

### الصراع العنصري:

كانت منطقة تشاد ملقاة للأجناس من العرب، والبربر، والزنج. فمن الشمال جاء العرب والبربر يحملون رسالة الإسلام، واللغة العربية، ومن الجنوب جاء الزنج ينتشرون نحو الشمال، وهكذا فالشعب التشادي مزيج من الساميين والحاميين، وتخلط من البيض والسود. كما التقى على هذه البقعة المسلمون الوثنيين، ثم جاء المستعمرون النصارى، وساهمت التجارة في زيادة الاحتكاك حيث كانت تشاد مركزاً للتقاء القوافل، والطرق التجارية من الشمال والجنوب، ومن الشرق والغرب.

تزداد نسبة العرب والبربر في الشمال، وتقل في الجنوب حيث يكثر الزنج جنوب خط العرض ١٢° شمالاً، ولا تزال الحياة القبلية تلعب دورها، وأشهر القبائل التي قد يصل عددها إلى مائتي قبيلة هي:

١ - ييلي: وتعيش في الشمال الشرقي في إقليم «عندي».

٢ - تيدا: ومنازلها في الشمال في بلاد «نيسي».

٣ - السيو: ويبارهم في الشمال، وهم رعاة إبل، ويصلون في ترحالهم إلى ليبيا.

٤ - البودوما: وتعيش في الجهات الشمالية والشرقية من البحيرة.

٥ - شوا: وتعيش وسط تشاد، وجنوب شرقي البحيرة، ويعمل أفرادها في رعي الأغنام والأبقار.

## الفصل الثالث

### الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة تشاد ١.٢٨٤.٠٠٠ كيلومتر مربع، وهي دولة قارية، ويبلغ طول حدودها ٥.٩٦٨ كيلومتراً، منها ١.٠٥٥ كيلومتراً مع ليبيا، و١.٣٦٠ كيلومتراً مع السودان، و١.١٩٧ كيلومتراً مع إفريقيا الوسطى، و١.٠٩٤ كيلومتراً مع الكاميرون، جزء منها وسط بحيرة تشاد، و٨٧ كيلومتراً مع نيجيريا وهي حدود مائية وسط بحيرة تشاد، و١.١٧٥ كيلومتراً مع النيجر، وجزء منها مائي داخل بحيرة تشاد، ولا تزيد على ٨٥ كيلومتراً.

وبحيرة تشاد التي تبلغ مساحتها ١٥.٠٠٠ كيلومتراً مربعاً في حالة الفيضان، وتنقص عن ذلك في الأحوال العادية، ونجد أنه في صيف عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) لم تكن مساحة البحيرة لتزيد على عشرة آلاف كيلومتر مربع، بينما السعت فوصلت مساحتها عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م) إلى ١٨.٠٠٠ كيلومتر مربع، وأكثر الضفاف تعرجاً هي الضفة الشمالية الشرقية أي سواحل منطقة (كاسم). وكثيراً ما تخفي البحيرة عن الأنظار بسبب النبات الذي ينتشر على أطرافها، وخاصة الذي يصل ارتفاعه إلى سبعة أمتار، وتغطي هذه النباتات ١٠/٤ من مساحة البحيرة، والتي هي عرضة للانزطار والتقطع بسبب كثرة اللحقيات التي تحملها إليها الأنهار أثناء فيضاناتها، وسبب مهاجمة الرمال التي تحملها الرياح الشمالية الشرقية، والتي كانت فيما مضى سبباً في تقطع البحيرة، كما أن هناك عاملاً مهماً آخر، وهو ذهاب مياه نهر (لوفون) نحو نيجيريا عن طريق نهر (بينوي)،

٦- كوتوكو: وهم مزيج من الزوج والعرب، وإن كانت تغلب عليهم الصفة الزنوجية، وهي الظاهرة في ملامحهم، ويعملون في صيد السمك وتجارتهم، ويصنعون السفن لذلك، وتعمل سائرهم في تحفيف السمك على ضفاف الأنهار، وإضافة إلى ذلك يعملون في الزراعة، ويعيشون في الجنوب على ضفاف نهري «شاري» و«لونغون» وروافدهما.

٧- الكاتوري: وهم من الزوج، اختلطوا بالعرب، ويعملون بالزراعة في منطقة «باغريمي»، كما يعملون بالتجارة التي هي بأيديهم، وأيدي الهاوسا، ويعيشون في الجنوب إلى الجنوب الشرقي من منازل قبائل «الكوتوكو».

٨- الهاوسا: ويتشرون في وسط البلاد، وتعدّ التجارة مهنتهم الرئيسية، ولغتهم هي السائدة في التجارة.

٩- الفولاني أو الهل: ويعيشون في الوسط، ويدعون أنهم من أصل عربي، ويعملون في الرعي.

١٠- السارا: ويعيشون في الجنوب، ويتشرون في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهم خليط من الساميين والحاميين، ويتصفون بطول القامة، ويعملون في الزراعة.

١١- الزوج: لم يختلط بعضهم مع غيرهم، فاحتفظوا بصفتهم الزنوجية نتيجة العزلة التي فرضوها على أنفسهم، في جبال «ملي» و«أبو صيا» في الجنوب.

ثم هناك القبائل القديمة مثل «البولالا» و«الأرجاء» و«الموسجوه» و«الفرغان» وغيرهم كثير.

ولم يكن هناك صراع قبلي خاص، وإنما كان ضمن الصراع الواسع العقيدي، والإقليمي، والحزبي، حيث كانت بعض القبائل تؤيد فرداً أو نجماً أو حزباً لانتقامه إليها، أو لعقيدتها، أو تعصباً إلى أحد الجوانب

العقيدية، أو القبيلة أو الإقليمية مثل قبيلة «ساراه» التي كان منها الرئيس النشادي الأسبق (فرانسوا تسانباتي)، وعقله (فيلكس مالوم)، وكذا (عبد القادر كاموغا) فقد كانت دائماً بجانب هؤلاء الزعماء على أنهم يتمون إليها، ويدعون بالنصرانية ديانة أكثر أبنائها، وهم من أبناء الجنوب.

### الصراع الإقليمي:

كان الصراع الإقليمي واضحاً، وإن كان مرتبطاً بالعقيدة والحزبية أيضاً، فالجنوب تكثر فيه الوثنية، والنصرانية، والزوج، على حين يكثر العرب، والبربر في الشمال، كما ينتشر الإسلام، ومن هناك كان الصراع بين الشمال والجنوب، وكان للشمال أحزابه وتجمعاته، وللجنوب أحزابه وفئاته، ومن هنا كان الصراع عقدياً، إقليمياً، حزبياً، ومن ناحية ثانية فقد كان لحسين حبري وحزبه قوة في المناطق الشرقية، وأغوكوني عويدي وحزبه قوة في المنطقة الغربية الوسطى، ولكلاهما تأييد في الشمال، ولعبد القادر كاموغا قوة في الجنوب.

### الصراع العقيدي:

يشكل المسلمون ٨٥٪ من مجموع سكان تشاد، وإن قبائل بيلي، وتيدا، والتيبو، والبودوما، والكوتوكو، وشوا هي قبائل مسلمة، وإن أغلبية قبائل الهاوسا، والفولاني هي مسلمة، وإن قسماً من قبائل الكاتوري، والسارا قد اعتنق الإسلام. وهناك قبائل صغيرة مسلمة كلها أو بعضها.

ويشكل الوثنيون ١٠٪، وهم من الزوج ونسبة عشيرة من الفولاني.

أما النصارى فلا يزيدون على ٥٪، وهم الذين تنصروا تحت تأثير المستعمرين الصليبيين والإرساليات التنصيرية بالإغراء بالمنصب، والمال، والجنس، والدعم في النفوذ.

(تستري). كما أن بعض السجون كانت خاصة بالمسلمين، فسجن (برداي) وهو في الشمال لم يعرف سجناً من غير المسلمين.

ولما قوي المسلمون، وتسلموا السلطة، غدا الصراع حزبياً، ووقع الخلاف فيما بينهم على حين بقي النصارى خارج حلبة الصراع، يدعمون القوي ليستفيدوا، ويثيرون جماعة من المسلمين على أخرى، وكذا تعمل فرنسا، ودول أوروبا النصرانية، وبعض دول المنطقة.

### الصراع الحزبي:

سمحت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل الأحزاب السياسية على أن تكون فروعاً للأحزاب الفرنسية، وكانت فرنسا تهدف إلى معرفة النشاط وتمسك بخيوطها، وتعرف على الزعماء الذين يقبلون التوجيه، ولا يعانعون في السير على النهج الأوربي، وبالتالي يقبلون السياسة الفرنسية، وتعليماتها سواء أكانت تحكم تشاد وتستعمرها أم بعد جلاتها واستقلال البلاد.

وقد وجد الحزب الراديكالي، والاشتراكي، والوطني الشاذي، وحزب أوديت، وظهر من الانتخابات ونتيجة الدعم الفرنسي تقدم الحزب الراديكالي وحزب أوديت على غيرهما، فالتلفا وشكلاً حزباً واحداً هو الحزب الشاذي التقدمي، وتسلم الحكم، وحصلت البلاد على الاستقلال، وتسلم زعيمه (فرانسوا نمالباي) رئاسة الجمهورية، فالقى الأحزاب جميعها عدا حزبه الشاذي التقدمي.

ورأى المسلمون التعصب العقدي المنتمل في الإقليم والحزب، فتجمع بعضهم فيما تحرف بالتجمع الديمقراطي الإفريقي الذي لم تكن له الصفة الرسمية حيث أن الأحزاب كلها محظورة، غير أن رجال الحكم قد تمكنوا بالمناورة من ضم أكثر رجالات هذا التجمع إليهم، وبقي الحزب الحاكم منفرداً بالسلطة، منفرداً بالتنظيم السياسي.

برزت قرون العصية الصليبية، فرجع المسلمون ينظّمون أنفسهم كي يمكنهم الوقوف بوجه التيارات النصرانية الواضح والذي لا يخفي نفسه،

٤٢٠٨,٠٠٠	المسلمون	ويشكلون	٨٥%
٤٩٥,٠٠٠	الوثيون	ويشكلون	١٠%
٢٤٧,٠٠٠	النصارى	ويشكلون	٥%
٤٩٥٠,٠٠٠			١٠٠%

ولم يكن هناك صراع عقدي واسع قبل مجيء المستعمرين الصليبيين لأن الغالبية العظمى من المسلمين، وإن كان يوجد صراع على نطاق ضيق ومحلي بين القبائل التي أسلم قسم منها وبقي القسم الآخر على وثنيته. فلما جاء المستعمرون الصليبيون، ووجدت النصرانية، وأصبح لها دور بحكم أن أصحاب السلطة والنفوذ من أتباعها أخذ الصراع يظهر بين المسلمين والنصارى، وخاصة داخل القبائل التي تنصرت بعض أفرادها، لم توسع حتى غدا بين الشمال والجنوب فكان إقليمياً وقبلياً.

ولما ارتحل المستعمرون الصليبيون وسلموا السلطة لاتباع عقيدتهم أحسن المسلمون بالخطر، وأخذوا في تنظيم أنفسهم، ولما اتخذ الحكام الجدد الضغط على المسلمين، ومدت الروح الصليبية تقهقراً، بدأ الاحتكاك، وتجلّى الصراع العقدي بأجلى صورته. ويظهر هذا الصراع بين أتباع عقيدتين في قبيلة واحدة، فقبيلة السارا التي كانت هي الحاكمة، ويسمى إليها رئيس الجمهورية (فرانسوا نومالباي)، ومن جاء بعده مباشرة من النصارى، كان بعض أتباعها يعتنقون الإسلام، ويتبع بعضهم الآخر النصرانية، وظهر التمييز واضحاً بين المسلمين والنصارى منها فمثلاً كان حاكم منطقة (ذوار) وهو (اللافي) من مسلمي قبيلة السارا لم يرق إلى رتبة أعلى من رتبة ملازم أول، بينما كان حاكم منطقة (برداي) من نصارى القبيلة نفسها قد وصل إلى رتبة رائد، وما ذلك إلا لكونه من النصارى.

ولم يكن يسمح للمسلمين بحمل السلاح أبداً على حين كان يسمح لغيرهم، وكل من يسمح له من المسلمين بحمل السلاح هو ملك

وشرف تنظيمهم باسم الوطني الإفريقي، ولكنه أيضاً لا يحمل الصفة الرسمية، وبمناورة من الحاكم أيضاً فقد جرت السلطة هذا التنظيم إلى اتفاقية للعمل معاً فزاد التنظيم، واستمرت الصليبية تابع مخططها.

وعندما أخذ اليهود يخططون لتسلل إلى تشاد، وجاء السفير اليهودي إلى البلاد، وتصريح الرئيس التشادي له بما يثير حفيظة المسلمين شعر بالخطر من لم يشعر من قبل من المسلمين، فنشأ حزب الاستقلال الوطني الإفريقي، وحزب الاتحاد الوطني التشادي، وإن لم يحمل هذان التنظيمان الصفة الرسمية إلا أنهما كانا يُمثلان المعارضة، وقد قاد حزب الاتحاد الوطني التشادي الثورة التي توسعت عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، وكان إبراهيم أبشا وأبو بكر عثمان من جملة المسؤولين عن تلك الحركة.

فشلت الثورة، وتمكنت الحكومة من القضاء عليها، فشكّلت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد في السودان عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) برئاسة أبي صديق أحد السياسيين القدماء، والدلعت الثورة من جديد عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، واستولت على الشمال حتى اضطر الرئيس التشادي (فرانسوا نمالباي) إلى الاستجاء بفرنسا.

حلّ رئيس الجمهورية حزيه، الحزب الحاكم، الحزب التشادي التقدمي، وحلّ مكانه والحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) غير أنها أُلغيت بعد حركة الانقلاب الذي تمّ عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، وجرت المصالحة مع المعارضة.

انقسمت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فروليتا) إلى أجنحة وأحزاب، وبرزت منها:

- ١ - قوات الشمال برئاسة حسين حبري.
- ٢ - الجبهة الشعبية لتحرير تشاد برئاسة أبي بكر عبد الرحمن.
- ٣ - واحتفظ غوكوني عويدي برئاسة القسم الذي احتفظ بالاسم الأصلي والجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فروليتا).

وجرى مؤتمر في الخرطوم وأمكن لرئيس قوات الشمال أن يتفاهم مع الحكومة، وشارك في السلطة، وتسلم رئاسة الوزارة. كما أن لها بكر عبد الرحمن قد تفاهم مع الحكومة بواسطة ليبيا في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (أذار ١٩٧٨ م)، وهكذا بقي غوكوني عويدي يُمثل المعارضة.

عاد الخلاف فوقع بين رئيس الجمهورية (فيلكس مالوم) وبين رئيس الوزراء (حسين حبري)، واشتدّ الصراع بينهما، وحدثت الصدام، وفرّ فيلكس مالوم، وسيطر على العاصمة حسين حبري، ثم لم يلبث غوكوني عويدي أن دخلها أيضاً.

جرى مؤتمر للمصالحة في (كانو) في نيجيريا، وتسلم إثره محمد الشوا رئاسة الجمهورية، وهو من الجبهة الشعبية، وتسلم غوكوني عويدي وزارة الداخلية، وحسين حبري وزارة الدفاع، وأبعد الجنوبيون أحزاباً وجماعات عن السلطة، فانشدت معارضتهم.

عُقد مؤتمر في (لاغوس) عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، ومثل فيه أحد عشر حزباً، وانفض عن استلام غوكوني عويدي رئاسة الجمهورية.

وقع الخلاف بين غوكوني عويدي وحسين حبري، بسبب احتلال ليبيا لإقليم (أوزو) ودعمت ليبيا غوكوني عويدي فانتصر، واضطر حسين حبري أن يتقهقر، وانسحب بقواته إلى المناطق الشرقية. ولما انسحبت القوات الليبية التي دعمت غوكوني عويدي تقدم حسين حبري ودخل نجامينا في ١٥ شعبان ١٤٠٢ هـ (٧ حزيران ١٩٨٢ م)، وتسلم رئاسة الجمهورية، وانسحب غوكوني عويدي من الساحة نحو الشمال، واتخذ صفة المقاومة، وتمثيل الحكومة الوطنية الانتقالية التي انبثقت عن مؤتمر لاغوس.

تقرّب الجنوبيون من حسين حبري، ما دام قد أصبح سيد الموقف. وكان للأحزاب كلها قوات مسلحة، لكن الرئيسية منها هي القوية، والتي يمكنها التغيير والمقاومة، فقد كانت قوات حزب جبهة التحرير الوطني

لتشاد الذي يرأسه حسين حبري تُعرف باسم «قوات الشمال». وكانت القوات التابعة لغوكوني عويدي، أو لحزبه الجبهة الوطنية لتحرير تشاد وفولينا، تعرف باسم القوات الشعبية. وكانت قوات الجنوب التي يرأسها عبد القادر كاموغا تعرف باسم «القوات التشادية المسلحة».

وكانت هناك الجبهة الديمقراطية التشادية، والمجلس الديمقراطي الثوري برئاسة الشيخ ابن عمر.

وفي رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) حلّ حسين حبري حزبه، وأنشأ حزياً رسمياً جديداً أعطاه اسم «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة».

كانت مصر وفرنسا تدعمان حسين حبري، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، على حين تدعم ليبيا غوكوني عويدي، ويتلقى عبد القادر كاموغا مساعدات من نصارى الدول الإفريقية المجاورة، والحكومات النصرانية أيضاً.

## الباب الثاني

### جمهورية إفريقيا الوسطى

## لمحة عن جمهورية إفريقيا الوسطى قبل إلغاء الخلافة

سكن شعب البانتو منطقة جمهورية إفريقيا الوسطى، وعاش على شكل قبائل بطرق بدائية، وكانت لها عقائدها الوثنية المختلفة.

تأثر وصول الإسلام إلى هذه المنطقة نتيجة الموقع البعيد عن المؤثرات الإسلامية، ولضعف المسلمين بعد مراحلهم الأولى، وضعف الدول الإسلامية الذي أدى إلى توقف الجهاد، وتوقف الدعوة.

بدأ الإسلام يصل إلى سكان جمهورية إفريقيا الوسطى في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) عندما بدأ الدعاة يقدون إلى المنطقة، ومن أشهرهم محمد عبد الكريم المغيلي الذي جاء من شمالي إفريقيا، ولم يكن هناك من يقف في وجه الدعوة، وإن كان تقوقع الزنوج، وانعزالهم، وهربهم من الآخرين، والخوف منهم أو سوء الظن بهم، وطبيعة الأرض، والغابات، وسوء المواصلات كل هذا كان عقبات في وجه انتشار الإسلام.

وخضعت الأجزاء الشمالية، والشمالية الشرقية للممالك الإسلامية التي قامت في تشاد، وفي غربي السودان، ولكن تلك الممالك كانت صغيرة، وذات إمكانيات قليلة، ولا تحمل الدعوة، وفكرة الجهاد على عائقها بالشكل المطلوب لذا كان أثرها ضعيفاً مع ذلك فقد زاد انتشار الإسلام.

وأرسل السنوسيون بعض دعاةهم إلى تلك الجهات، كما بعثت الحركة المهدية بعض أتباعها، وأوفد الزبير بعض رسله، وذلك كله في نهاية



مصور رقم [١٠]

القرن الثالث عشر الهجري، وبداية الرابع عشر (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي).

ومع تسلي الاستعمار الصليبي إلى وسط القارة الإفريقية، وتغلغل الإرساليات التنصيرية مع الاستعمار وقعت منطقة إفريقيا الوسطى فريسة بين مغالب وأنياب القادمين فوققوا في وجه انتشار الإسلام، وحالوا دون قدوم مسلمين من الخارج، وعملوا على القضاء على من أسلم، فمنعوا عنهم ما استطاعوا من وسائل الحياة.

وفي الوقت الذي كان فيه الإنكليز يتقدمون في السودان للقضاء على الحركة المهدية، كان الفرنسيون يتقدمون في أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى، ووصلت طلائعهم إلى العاصمة (بانغي) عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م)، ولم يلبثوا أن حولوا المنطقة التي كانت تعرف آنذاك (أو بانغي - شاري) إلى إقليم خاص تحت سلطنتهم.

فتم هذا الإقليم (أو بانغي - شاري) إلى تشاد عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) ليشكل معها وحدة إدارية تحت الاستعمار الفرنسي وبعد أربع سنوات تشكلت إفريقيا الاستوائية الفرنسية من (تشاد، أو بانغي - شاري، الكونغو، الغابون)، واستمر الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.

## الفصل الأول من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وبخلاف الجو للمستعمرين الصليبيين فلم يعد من يمثل المسلمين، ولا من يعترض على التسلط على أراضيهم، ولا من يتصد السطو على أملاكهم، ولا من يذافع عن إبادتهم، ولم تعد هناك قوة بحسب لها حساب، وإن كان هذا رمزاً قبل ذلك، ولكن رمز له معناه.

وشُغل المسلمون بقضابهم، حيث عمل المستعمرون الصليبيون على إضعافهم، والضغط عليهم، وإذلالهم، بل وسحقهم، فأصبحوا أشتاتاً، وتفرقت كلمتهم، وطاب المقدم للدخلاء، وأخذوا يصطفون من السكان أصحاب الإمكانيات ممن يقبلون التبعية والعيش على نهج الحياة الأوربية، والبعد عن العقيدة، ويسلمونهم السلطة.

وفي الحرب العالمية الثانية كان سكان (أوبانغي - شاري) من وقود تلك الحرب إذ ساقتهم فرنسا إلى الجبهات كقواتي سكان المستعمرات الأخرى، ولم يكن هناك من يستطيع أن يرفع رأسه، فالمسلمون قد سحقهم المستعمرون الصليبيون، والتصارى أوجدتهم الدخلاء فهم تبع لهم، والوثنيون يذابون.

واختارت فرنسا أحوالها خلال المرحلة التي قضتها في هذه المنطقة، فظهر (برتلومي بونغا) كزعيم سياسي في البلاد بعد الحرب العالمية

الثانية، أو هكذا أظهرته فرنسا، وأخذ يُعلن أنه يرغب بالاستقلال، وتولّى رئاسة أول سلطة تنفيذية في البلاد عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م).

وصوت السكان عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) لصالح مشروع ديفنول، وبهذا حصلت البلاد على الاستقلال الذاتي في حضانة الأخيرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م)، وتغيّن (برتلومي بوغندا) زعيم حركة التطور الاجتماعي لإفريقية) والمعروفة باسم (ميسان) كأول رئيس للوزراء، وبدا صاحب الدور الرئيس في النضال من أجل الاستقلال، وأبرزته فرنسا بشكل جيد، ولعب اسمه، غير أنه قُتل في حادث طائرة في رمضان ١٣٧٨ هـ (أذار ١٩٥٩ م).

خلف (برتلومي بوغندا) في رئاسة الوزراء ابن أخيه (دافيد داي)، ولعب الدور نفسه الذي لعبه عنه من قبل، ودعمت فرنسا، وجعلت حوله بطاقة تعمل لصالحها، ثم منحت البلاد الاستقلال في ١٩ محرم ١٣٨٠ هـ (١٣ تموز ١٩٦٠ م).

## الفصل الثاني الاستقلال

أسس الرئيس دافيد دايو حزباً للدولة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، وكان هو الحزب الوحيد، فلا منافسة، ولا معارضة، ولكن هذا الحزب كان ضمن حركة التطور الاجتماعي لإفريقية.

### الانقلاب الأول:

وقع انقلاب عسكري في ٩ رمضان ١٣٨٥ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٦٥ م) بقيادة رئيس الأركان العامة (جان بيدال بوكاسا) وأسّس حكومة جديدة، وأزاح الرئيس السابق دافيد دايو، وعلّق الدستور، وحلّ المجلس الوطني.

وقد وقعت عدة محاولات انقلابية صحيحة ومزعومة، فالتخلت إجراءات قمعية ضدّ خصوم الرئيس، واتّهم في حادثتين بعض المقرّبين من الرئيس. ففي مطلع عام ١٣٨٩ هـ (نيسان ١٩٦٩ م) تمّ سجن ثمّ إعدام وزير الصحة العامة (الكسندر بونزا) بتهمة محاولة لتغيير انقلاب.

وفي مطلع عام ١٣٩٢ هـ (أذار ١٩٧٢ م) تمّ انتخاب المارشال بوكاسا رئيساً للجمهورية مدى الحياة. وفي مطلع عام ١٣٩٣ هـ (نيسان ١٩٧٣ م) اتهم وزير الدولة للإسكان والمواصلات (أوغست م - بونغو) بمحاولة القيام بانقلاب، وتأييده للمحاولة السابقة.

وأعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديد في مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م) وكُلفت برئاسة الوزراء (اليزابيت دوميتان) وهي نائبة



رئيس حركة (ميسان)، وكانت أول امرأة في الدول الإفريقية تشغل هذا المنصب، لكن تم عزلها في ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ (نيسان ١٩٧٦ م) ونسّم الرئيس بوكاسا نفسه رئاسة الوزراء.

وحلّ مجلس الوزراء وألغيت هذه السلطة التنفيذية. وحلّ مكانها المجلس المركزي الثوري الإفريقي في رمضان ١٣٩٦ هـ (أيلول ١٩٧٦ م) وعين الرئيس السابق (دافيد داكو) مستشاراً شخصياً للرئيس بوكاسا. ثم في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م) تمّ تغيير اسم جمهورية إفريقيا الوسطى وأصبح اسم البلاد «إمبراطورية إفريقيا الوسطى». ووضع دستور جديد، ونصّب بوكاسا نفسه إمبراطوراً، واتخذ من (دافيد داكو) مستشاراً خاصاً له. وقد أعطى الدستور الإمبراطور صلاحية تعيين مجلس ناهي دون الرجوع إلى رأي الشعب، وإجراء انتخابات خاصة بذلك. وتمّ تنويع بوكاسا إمبراطوراً في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، وأعدّ لذلك الحفل إعداداً كبيراً حتى قيل إنه كلف ربع ميزانية الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) أهدت ترتيب قيادات الجيش لدعم سلطة الإمبراطور، وفي شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) أقيمت الوزارة، وعيّن (هنري ميديو) رئيساً للوزارة الجديدة، وكان من قبل يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

واندلعت مظاهرات الطلاب في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٩ م)، وتمّ إخمادها بمساعدة قوات زائيرية. وقامت مظاهرات لأطفال المدارس في جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) احتجاجاً على إخبار الطلاب على ليس زعيم معين نصنعه شركة تملكها عائلة بوكاسا، فألقي القبض على عدد كبير من الأطفال، وقتل عدد منهم، وأُشيع أن الأطفال قد قتل منهم مائة طفل، وأن الإمبراطور بوكاسا نفسه قد ساهم في هذه الجريمة بل أشيع أنه قد أكل عدداً من هؤلاء الأطفال الذين قُتدوا.

## الانقلاب الثاني:

استقال السفير الإمبراطوري في باريس (سلفستر بانغوي) في جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ (أيار ١٩٧٩ م)، ووقف في وجه الحكم، وأصبح في شهر شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩ م) زعيماً لحكومة المنفى، والتي تألفت مع أربع جماعات معارضة. وقام مستشار الإمبراطور الشخصي (دافيد داكو) بالانقلاب أبيض على سيده عندما كان الإمبراطور في زيارة لليبيا في ٢٨ شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩ م). وتولّى (دافيد داكو) منصب الرئاسة، وعيّن (هنري ميديو) نائباً له. وعادت البلاد إلى الحكم الجمهوري ثانية وكان (هنري ميديو)، رئيساً للوزراء من قبل، وتعاون مع دافيد داكو في القيام بالحركة الانقلابية.

لم يقبل الشعب وخاصة الطلاب في بقاء رجال العهد السابق بالسلطة، فقام الرئيس (دافيد داكو) بإقالة نائب الرئيس (هنري ميديو)، ورئيس الوزراء (برناردو كريستيان أماندو) في شوال ١٤٠٠ هـ (أب ١٩٨٠ م)، وشكّل وزارةً جديدةً برئاسة (جان بيير لوبودر) وزير التخطيط السابق.

وأما بوكاسا فكان قد فرّ إلى ساحل العاج، ثم انتقل إلى باريس، وقُدّم في بلده للمحاكمة، وتمّ الحكم عليه بالإعدام غيابياً في صفر ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م).

وفي ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) وُضع دستور جديد للبلاد، وتضمن حرية تعدد الأحزاب، وعُرض على الشعب لإبداء الرأي، وأقر من قبل الرئيس (دافيد داكو)، الذي فاز بانتخابات الرئاسة التي تمت في جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (أذار ١٩٨١ م)، وأقسم اليمين الدستورية في جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ (نيسان ١٩٨١ م) لمدة ست سنوات رئاسية.

انهتجت المعارضة الرئيس بتزوير الانتخابات، وانفجرت قبيلة في إحدى دور الصور المتحركة في العاصمة (بانغي) وذهب ضحية ذلك ثلاثة

والنشاطات السياسية، وشكّلت أحزاب المعارضة الثلاثة تلاحقاً فيما بينها في شوال ١٤٠٣ هـ (أب ١٩٨٣ م).

أعلن الرئيس (أندريه كولنغيا) العفو عن زعماء أحزاب المعارضة الذين كانوا يعيشون تحت الإقامة الجبرية، وخُفّف مدة حكم السجن عن الوزراء السابقين الذين اتهموا بتنظيم محاولة انقلاب. ثم قام الرئيس الفرنسي (ميتران) بزيارة أخرى لجمهورية إفريقيا الوسطى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ م) فنجّم عنها إطلاق سراح ٨٩ سجيناً سياسياً في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م).

وتحطمت طائرة فرنسية عسكرية قتل ٣٥ شخصاً بينهم عدد من الطلاب. فقامت مظاهرات طلابية ضدّ الفرنسيين في رجب ١٤٠٦ هـ (أذار ١٩٨٦ م). ثم انفجرت قبلة في طريق مطار (باتغي) فتم طرد عددٍ من السياسيين الليبيين حيث اتهموا بمسؤوليتهم عن حادث انفجار القبلة، غير أنه في مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) تمّ إطلاق سراح الطلاب، وعددٍ من السجناء السياسيين بما فيهم الوزيران (كاستون أودان) و(جيروم ألان).

كان الحكم العسكري يخفّف ضغطة وينتج نحو الحياة المدنية تدريجياً فتمنح ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) تمّين عدد من المدنيين في وظائف ملحقة بمجلس الوزراء إثر تعديل وزاري حدث، وشكّلت لجنة (المجلس الثوري العسكري) في مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م). وقسم مجلس الوزراء أعضاء من المدنيين لأول مرة منذ أن تولّى (أندريه كولنغيا) السلطة في ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) أي قبل أربع سنوات.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) أعلن عن مسودة للدستور، وتضمن إنشاء حزب سياسي وحيد للدولة، وهو التجمع الديمقراطي لإفريقيا الوسطى. وأعطى الدستور سلطة كبيرة للرئيس حيث

قلّص. وادعت الحركة الوطنية لإفريقيا الوسطى من أجل الحرية بمسؤولياتها عن الحادث، وهذا ما أتى إلى حظرها، وتمّ إعلان حالة الطوارئ. واستعانت الحكومة بالجيش لإقرار النظام.

### الانقلاب الثالث:

قام الجنرال (أندريه كولنغيا) بانقلاب أبيض تخفي فيه الرئيس (دافيد دافي) عن منصبه بحجة الاعتداء الكير على (الديمقراطية). وذلك في ٣ ذي القعدة ١٤٠١ هـ (الأول من أيلول ١٩٨١ م). واستولى الجيش على السلطة، ووضعت السلطة بيد ثلاثة وعشرين عضواً من اللجنة العسكرية للخلاص الوطنية، ومنع النشاط السياسي، وتمّ تشكيل حكومة عسكرية وعاد إلى العاصمة (باتغي) رئيس حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى (أنجي باتان) في جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (أذار ١٩٨٢ م). وكان (أنجي باتان) رئيس الوزراء في عهد (بوكاسا) لمدة ستين شهراً (١٩٧٦ - ١٩٧٨ م). واشترك في انتخابات جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (أذار ١٩٨١ م). وفشل، واضطر إلى طلب اللجوء السياسي في السفارة الفرنسية في (باتغي) حيث لجأ إليها، وتمّ ترحيله من السفارة ليقيم في المنفى في الكونغو، وأدت المساعدة الفرنسية له إلى توتر العلاقة بين فرنسا وبين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى العسكرية، ولكن زيارة الرئيس الفرنسي (ميتران) لجمهورية إفريقيا الوسطى قد أزلت سوء التفاهم، وعادت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية، وكانت تلك الزيارة في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (نشرين الأول ١٩٨٢ م). وأُشيع أن (أنجي باتان) كان وراء محاولة الانقلاب الفاشلة.

وأذيع في ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (أب ١٩٨٤ م) عن اكتشاف تنظيم محاولة انقلاب، واتهم بعض الوزراء السابقين بالإعداد لذلك ومنهم (كاستون أودان) و(جيروم ألان)، وحكم كل منهم بالسجن لمدة عشر سنوات، واستمرت المعارضة لنظام (أندريه كولنغيا) رغم منع الأحزاب

لم يكن للسلطة التشريعية من دور إلا الاستشارة فقط، وطُرح الدستور للاستفتاء، وتم إقراره بسبة ٩١,١٧٪ بالاستفتاء الذي جرى في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م)، كما تم انتخاب (أندريه كولنغا) رئيساً لمدة ست سنواتٍ أخرى. وجرى تعديل على مجلس الوزراء فأصبح أغلب أعضائه من المدنيين، وتسلم الرئيس (أندريه كولنغا) وزارة الدفاع إضافة إلى سدة الرئاسة.

وظهر الحزب والنجم الديمقراطي لإفريقية الوسطى، بشكلٍ رسمي في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) وعيّن الرئيس (أندريه كولنغا) رئيساً له، وجرى انتخابات المجلس الوطني في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وتنافس على مقاعده (٥٨) مائة وأثنان وأربعون مرشحاً، ولم يشارك الشعب في هذه الانتخابات بشكلٍ جيد حيث لم تتعد نسبة الاقتراع ٥٠٪ من مجموع الناخبين، وعقد المجلس أولى جلساته في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م). وتلا ذلك اضطرابات طلابية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، فجرى تعديل وزارى، أبعاد فيه وزيراً التعليم السوطني، والتعليم العالي والبحث العلمي، ودعمت الوزارتان في وزارةٍ واحدةٍ.

عاد الإمبراطور السابق (بوكاسا) بصورة مفاجئةٍ إلى البلاد في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) فألقي عليه القبض مباشرةً، وأودع السجن، وأعيدت محاكمته، ووجهت إليه أربع عشرة تهمةً، واستمرت محاكمته ثمانية أشهر، وأدين، وصدر الحكم عليه بالموت للجرائم التي اقترفها، والاحتجاج غير القانوني، فاستأنف بوكاسا الحكم، ولكن رُفِّس طلبه من قبل المحكمة العليا في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م)، ولكن الرئيس (أندريه كولنغا) قد أصدر أمراً بتخفيف الحكم إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة (ومن المعروف أن الأشغال الشاقة غير قائمة في سجون جمهورية إفريقية الوسطى)، وكان تصرف الرئيس هذا

رغبةً منه في ظهوره أنه رجلٌ إنساني، ولكن في الوقت نفسه كان يخشى من احتجاجاتٍ يقوم بها أعوان بوكاسا.

وقام الرئيس (أندريه كولنغا) عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) بتعيين الرئيس السابق (دافيد داتكو) ورئيس الوزراء السابق (أنجي باتلس) في مناصب عليا، وكذلك تعين رئيس الوزراء السابق (هتري ميندو) رئيساً للاتحاد المعصرفي لإفريقية الوسطى، وهذه محاولة من الرئيس لدعم الوحدة الوطنية. كما جرى تعديل وزارى في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) فدخل الوزارة الجديدة عدد من رجالات العهد السابق، غير أنه لم يلبث أن تم احتجاز اثني عشر معارضاً للنظام القائم بما فيهم الجنرال (فرانسوا بوزيه) الذي كان يعيش في المنفى فاستدعاه الرئيس (أندريه كولنغا) عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) في محاولة لإعادته للوطن، وأعلن في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) أنه قد تم إلقاء القبض على المعارضين بعد عودتهم من دولة (بنين).

وانتخب (ميشيل داتكو) رئيساً للمجلس الوطني في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بعد استقالة سلفه (موريس ميثوت) الذي بُشبه أنه كان متورطاً باستيراد وتخزين نفاهات خطيرة منذ بضع سنوات، ولكن ثبت أنه لا توجد في جمهورية إفريقية الوسطى أية نفاهات من هذا النوع.

ومنذ أن تولّى (أندريه كولنغا) السلطة في ٣ ذي القعدة ١٤٠١ هـ (الأول من أيلول ١٩٨٩ م) كان حريصاً على تأمين دعم دولي لنظامه، وخاصةً فرنسا التي بقيت المصدر الرئيسي للميزانية والمساعدات.

وإن القوات الفرنسية المرابطة في جمهورية إفريقية الوسطى كانت تُستخدم لدعم العمليات لحكومة تشاد، والدول التي تكون بينها وبين ليبيا صراعات.

وقام (أندريه كولنغا) بزيارة لفرنسا وألمانيا الاتحادية عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م)، وأعلن في العام نفسه عن إقامة علاقاتٍ سياسيةٍ مع

الإمبراطورية الروسية، والتي كانت قد قطعت سابقاً، كما أُقيمت علاقات سياسية مع أنغولا، وتم تبادل السفراء بين الدولتين لأول مرة.

وبعد أن أعلنت حكومة اتحاد جنوبي إفريقيا اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، وأقيمت دولة فلسطينية، استأنفت حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى علاقاتها مع دولة اليهود، وكانت قد قطعت عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

وقطعت جمهورية إفريقيا الوسطى علاقاتها مع السودان في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م)، وتم إغلاق الحدود بينهما بموجب المقاطعة العربية لدولة اليهود، حيث رفضت السودان السماح لطائرة الرئيس (أندريه كولتغا) بالمرور فوق أراضي السودان في طريقه لزيارة رسمية لدولة اليهود يقوم بها، مما اضطر إلى تأجيل الزيارة حتى ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) حيث سافر إلى دولة اليهود عن طريق زائير فأوريا. ثم عادت العلاقات مع السودان إلى حالتها الطبيعية في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م).

## الفصل الثالث الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية إفريقيا الوسطى ٦٢٢,٩٨٤ كيلومتراً مربعاً، وهي دولة قارية، تُحيط بها كبرى دول القارة الإفريقية مساحةً، ويبلغ مجموع طول حدودها ٥,٢٠٣ كيلومتراً، منها ١,١٦٥ كيلومتراً مع السودان، و١,١٩٧ كيلومتراً مع تشاد، و٧٩٧ كيلومتراً مع الكاميرون، و٤٦٧ كيلومتراً مع الكونغو، و١,٥٧٧ كيلومتراً مع زائير.

إنها تحُدُّ ثلاث دول إسلامية وهي: السودان، وتشاد، والكاميرون، وهذا يعني أنها تقع على هامش العالم الإسلامي.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) مليونين وثمانمائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة حوالي ٤,٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة قليلة جداً نتيجة تغطية الغابات لجزء واسع من أراضيها.

### الصراع العنصري:

يتبعي أكثر السكان إلى شعب البانتو، وأهم قبائل هذا الشعب: (الباندا) وشُكُلون ثلث السكان، و(الابا) في الغرب، وهم ثلث السكان أيضاً، و(المانغا) في الوسط، و(اللسدا) في الشرق، و(الزاندني) في الجنوب الشرقي، وتوجد في الشمال قبائل (الساوا) وتصل إلى جنوب تشاد. كما تعيش قبائل (البيبل) و(البورورو) في المرتفعات الغربية، وهناك

قبائل (سوم) و (امباتا)، ولا تزال ترتع في غاباتها بعض مجموعات الأقزام التي تحيا حياة بدائية.

ويعيش في جمهورية إقليمية الوسطى ما يقرب من سبعة آلاف أوروبي أكثر من نصفهم من القرنين.

واللغة الفرنسية هي الرسمية، وهناك لغات شائعة مثل لغة (سانتوا) و(هوسا) و(السواحلية) و(العربية) لدى الأوساط الإسلامية، كما أن لكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

لم يكن هناك صراع عرقي على مستوى واسع، وإنما صراعات قبلية محلية على النديار، كما وجدت صراعات إقليمية بين الشمال المداري ذي المناطق المفتوحة والأعشاب الطويلة وبين الجنوب الاستوائي ذي الغابات الكثيفة والمناطق المعزولة، والمقاتل البدائية، والصراعات فيها على سلب المنتجات وأخذ الحاجات.

### الصراع العنقدي:

تبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ من مجموع السكان، وأكثرهم يعيش في المناطق الشمالية، ويعملون بالرعي، وتبلغ نسبة الوثنيين ٢٠٪، وأكثرهم يعيش في الجنوب حياة بدائية إضافة إلى الذين يحيون في الشمال بشكل معتبر، وتبلغ نسبة النصارى ٢٥٪ نصفهم من الكاثوليك ونصفهم الآخر من البروتستانت، وأكثرهم يعيش في المدن ممن اصطفاهم المستعمرون الصليبيون، ومن جاء بعدهم على السلطة الذين اختاروهم لها.

لم يكن هناك صراع عنقدي في السابق حتى جاء القرن العاشر حيث دخل الإسلام، ولم يحدث صراع بين المسلمين الوافدين وبين السكان الأصليين، وإنما يقبل بعض الأهالي على الإسلام يهدوون دون خلاف مع ذويهم ومن غير ثقة عليهم من قبائلهم، ولذا انتشر الإسلام، ووجد فيه السكان حضارة وتقدراً، ورأوا فيه نظرة شاملة للحياة، ومفهوماً صحيحاً

لواقع الإنسان، ولم يُجبر المسلمون الآخريين على اعتناق دينهم، ولم يُعزقوا في النظرة الإنسانية بين البشر.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون وقسوا قبل كل شيء في وجه المسلمين، وعملوا على إذابتهم، وقربوا من يقبل النصرانية عقيدة له، فوجدت لها طريقاً بين الوثنيين، وأخذت الضربات تتوالى على المسلمين، ولا يواكي لهم، وليس هناك من يعرفهم، فأخوانهم في غفلة لا هون، أو في مصيبة مشغولون، أو أنهم جاهلون، وليس هناك من يُنبههم أو يُوقظهم، فالمستعمرون الصليبيون أو من وضعوهم فوق رؤوس المسلمين متفلقون أو في لهوهم عمون، لذا أخذت المفاهيم الإسلامية تضعف لدى أتباعها هناك، والعلماء ندرة، حتى لم يبق من معرفة الإسلام سوى الانتماء إليه مع الفخر، إلا من رحم ربك. وأخذ المستعمرون الصليبيون، والحكومات الوطنية التي جاءت على أثرهم، وتنهجت نهجهم تعطي نسبة ضئيلة للمسلمين في بياناتها فتدعي أنهم يُشكّلون ٥٪، وربما رفعها بعضهم إلى ١٤٪ من مجموع السكان مخالفة للواقع.

وعندما جاء بوكاسا إلى السلطة، ورأى نسبة المسلمين تزيد على النصف، ويريد الدعم، ووجد في الإسلام كذلك ما ينجم مع الفطرة اعتنقه، وثارت نائرة الدنيا عليه، ولحق به الغضب، ووجهت إليه كل التهم، وغدا يأكل أطفال خصومه، ويقتل بتلامذة المدارس، وحملت ذلك وسائل الإعلام، وانتفض الناس عليه خارج بلاده، وليس هناك من أحيد يعرف الحقيقة، وانتفض خصومه عليه حتى أزاحوه، وفر من البلاد، وشعر بعد مدة أنه غير مدب، فلماذا لا يعود؟ وظن بالقضاء العدالة فرجع قائله القبض عليه، وسجن، وحُكم عليه بالإعدام، ورفضت المحكمة العليا طلب استئنافه الحكم. ولكن الرئيس القائم (أندريه كولنجبا) خفف عنه حكم الإعدام إلى السجن المؤبد خوفاً من أعوانه - وكيف يكون له أعوان أصحاب قوة وهو يأكل الأطفال -، وكفي يبقى عنواناً ظاهراً لكل من يريد أن يعتنق الإسلام من أصحاب السلطة، وهو لا يزال قابلاً في السجن.

لم تكن هناك تنظيمات سياسية قوية بل إن المفهوم التنظيمي ضعيف، ولم تكن منافسة حزبية نشطة، ولا معارضة عنيفة، وليس هناك من أفكار متباينة تقوم عليها التنظيمات إذ ليست الأحزاب السياسية سوى تجمعات تسمى للمصلحة، أو تؤسسها السلطة لدعم مركزها، وأكثر من هذا فإن فرنسا تُشرف وتوجه التنظيمات الحاكمة والمعارضة على حدٍ سواء، ولا تتحلى فرنسا عن أعوانها بالأمس إذا ما أقصوا وأبعدوا، حيث تتوسط لهم بالعودة، فيرجعون، ويسلمون مناصب عليا. وكان المعارضة ليست سوى تهديد للسلطة الحاكمة كي لا تخرج عن التوجيه الفرنسي، ولا عن الإرادة، وكي لا يأخذ أحدهم الغرور فيسير برأيه كما بهوى، أو كما يقوده لتغييره، أو يدخل في الإسلام، وإن لم يكن له فكر واضح، وإن ذا المصلحة ليخاف يخشى على منصبه إن لم يكن له فكر واضح، وإن ذا المصلحة ليخاف على مصلحته إن لم يكن له مبدأ.

لقد وجدت أول الأمر حركة التطور الاجتماعي لإفريقية كمنظمة سياسية، واصطفى الفرنسيون منها (برتلومي بونغندا) فقاد المنظمة، وتسلم السلطة، ولكن لم يلبث أن قُتل بحادث طائرة.

وعُلف القائد السابق ابن أخيه (دافيد داکو) فسار على نهج سلفه، وأسس حزبا ضمن الحركة ليعتمد عليه في دعم حكمه. وأخذ شيء من الغرور فأبعد بانقلاب عسكري قاده رئيس أركان القوات المسلحة (بوكاسا).

أسس (بوكاسا) المجلس المركزي الثوري ليعتمد عليه في الحكم. وأعاد سلفه (دافيد داکو) نعتَه مستشاراً برأي فرنسا، وفتحت عيناه للنور فاعتنق الإسلام، فوجهت إليه الاتهامات الغربية، وتناقلتها وكالات الأنباء، وغدت شغلها الشاغل، ورجع (دافيد داکو) إلى السلطة ثانية، ولكنه لم يأخذ الدرس الأول بوعي كامل، فزبح عن السلطة.

وجاء (أندريه كولنغيا) فاعتمد على الجيش، ومنع النشاط السياسي، وحلّ المجلس الوطني، وبدأ يعود تدريجياً إلى الحكم المدني، وأنشأ حزب «التجمع الديمقراطي لإفريقية الوسطى» ليدعم حكمه. ووقفت المعارضة في وجهه، وهي تنظيمات ضعيفة مثل: «الحركة الوطنية لإفريقية الوسطى»، و«حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى» برئاسة (أنجي باتاس)، والتلت التنظيمات الرئيسية الثلاثة لتشكل قوة معارضة واحدة، ولكن لم يكن لها أثرها. وقرب الرئيس (أندريه كولنغيا) الرئيس الأسبق (دافيد داکو)، ورووس ورجال القوات المسلحة السابقة كلها، حيث تلف فرنسا وراءهم جميعاً. وفرنسا لها قوة عسكرية في البلاد، وهي توجه، وتولي السلطة، وتبعد عنها، وتعيد، وتقرب.

وليس للمسلمين تنظيم خاص بهم إذ يُعد هذا من الجرائم، وليس لهم كذلك أثر في التنظيمات القائمة حيث لا يصح تقدّمهم، بل يجب أن يغتوا في آخر الركب، ويسحقوا، ومن يبغي الرفعة فعليه الارتداد عن دينه وقبول النصرانية، وبعدها يحصل على ما يريد. ومن أراد العبوة (بوكاسا) أمامه. وليس للمسلمين من يواكي يتفضون أخبارهم، يعزّونهم، ويواسونهم إذ انقطعت الأواصر والرعاة أجراء عند غيرهم، وهم أعداء لأغنامهم.

جرى حوار وطني كبير حول الديمقراطية، وفي نهاية شهر صفر ١٤١٣ هـ (نهاية آب ١٩٩٢ م) وافقت الجمعية الوطنية على سنّ قوانين طبقاً للقرارات التي اتخذتها لجنة الحوار، وتم إدخال تعديلات دستورية بشأن الفصل التام بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، كما منح الرئيس (كولنغيا) صلاحيات مؤقتة للحكم بمرسوم وربما يتم انتخاب هيئة تشريعية متعددة الأحزاب.

وفي مطلع شهر ربيع الأول ١٤١٣ هـ (مطلع شهر أيلول ١٩٩٣ م) أعلن الرئيس عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسة مترامنة في الشهر القادم. وبدأت الانتخابات ولكن لم تلبث أن عُلقت بمرسوم من

الرئيس، ثم ألغيت بقرار من المحكمة العليا بحجة تخريب مزعم  
للعملية الانتحارية.

وفي مطلع جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ (مطلع كانون الأول ١٩٩٣ م)  
استقال رئيس الوزراء (فرانك)، وعين الجنرال (تيموثي مالبندوما) زعيم  
البرنامج المدني، والذي انسحب من التجمع الديمقراطي لإفريقية  
الوسطى في مطلع عام ١٤١٣ هـ (منتصف عام ١٩٩٣ م) للاشتراك في  
الحوار الوطني.

وفي شهر شعبان ١٤١٣ هـ (شباط ١٩٩٣ م) طرد (تيموثي  
مالبندوما) من رئاسة الوزارة، وحلّ مكانه (أنوتش لافو) زعيم الحزب  
الديمقراطي الاجتماعي.

أعلن الرئيس (كولتيا) في ٢٥ ذي الحجة ١٤١٣ هـ (١٥ حزيران  
١٩٩٣ م) تحت ضغط المعارضة، والضغط الفرنسي للتيسير نحو  
الديمقراطية عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية متزامتين بين أواخر  
شهر آب ومنتصف أيلول. وجرت الانتخابات فعلاً، وحصلت المعارضة  
على ٣٤ مقعداً من ٨٥ مقعداً على حين حصل الحزب الديمقراطي  
الاجتماعي على ١٣ مقعداً، وجاء في المركز الثاني. وفاز (أنجي فيلكس  
باناس) زعيم الحركة الوطنية لإفريقية الوسطى، ورئيس الوزراء السابق،  
وقد حصل على ٥٢,٤٧٪ من أصوات الناخبين في الجولة الثانية، وبذلك  
أصبح (أنجي فيلكس باناس) رئيساً للجمهورية، وكان المرشحون سبعة  
رجال منهم: (أندريه كولتيا)، و(دافيد دافو) و(أبل غاومبا).

وحاول الرئيس السابق (أندريه كولتيا) تأخير إعلان نتائج  
الانتخابات بإعلان مرسومين لتعديل قانون الانتخابات، كما عدّل تشكيل  
المحكمة العليا. ولكن تدخلت الحكومة الفرنسية فوراً وهددت بوقف  
كل تعاون مع جمهورية إفريقية الوسطى احتجاجاً على الإجراءات التي  
قام بها الرئيس (كولتيا)، فتم إلغاء المرسومين.

في منتصف شهر ربيع الأول ١٤١٤ هـ (مطلع أيلول ١٩٩٣ م)

أخرج عن الأمبراطور السابق (بوكاسا) وأخرج من السجن بموجب عفو  
عام عن المحكومين للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية عشرة لتسلم الرئيس  
الراحل (أندريه كولتيا) السلطة، ولكن الأمبراطور السابق قد حرم من  
الاشتراك في الانتخابات مدى الحياة، وحُفقت رتبته العسكرية التي كان  
يحملها، وهي مارشال.

تولى (أنجي فيلكس باناس) رئاسة الجمهورية في تشرين الأول  
١٩٩٣ م، واختار (جون لوك ماندابا) رئيساً للوزراء فشكّل حكومةً ائتلافية،  
وكان للائتلاف ٥٣ مقعداً في الجمعية الوطنية. وبعد شهرين من استلام  
السلطة شكّلت الحكومة لجنة تحقيق في إدارة الرئيس السابق (أندريه  
كولتيا) والتي دامت اثني عشر عاماً، وقد شمل التحقيق التدقيق في مالية  
الدولة. وألقي القبض على اثنين من الأعضاء البارزين في حزب التجمع  
الديمقراطي لإفريقية الوسطى، وجرّد (أندريه كولتيا) من رتبته العسكرية.

وفي شهر ربيع الأول ١٤١٥ هـ (آب ١٩٩٤ م) بدأت الحكومة  
بإعداد دستور جديد يستلزم تضمين مواد تتعلق باللامركزية، وتخصيص  
أقاليم من خلال إنشاء الجمعيات المحلية. ورغم معارضة مجموعات من  
الائتلاف الحاكم هذه، أبدت هذه المجموعات قلقها من الصلاحيات  
الواسعة التي منحت للرئيس إذا سمح له بإعادة انتخابه ثلاث دورات،  
وأعطى صلاحيات تعيين كبار العسكريين، والمسؤولين المدنيين،  
وموظفي القضاء، ورغم هذه المعارضة فإن المشتركين في الاستفتاء قد  
صوّت ٨٠٪ منهم لصالح هذا المشروع، وقد جرى الاستفتاء في ٢٧  
رجب ١٤١٥ هـ (٢٩ كانون أول ١٩٩٤ م). وقد تمّ إقرار الدستور في  
١٥ رجب ١٤١٦ هـ (٧ كانون أول ١٩٩٥ م).

تبقى فرنسا الدولة المستعمرة سابقاً المصدر الرئيس لشؤون الميزانية.  
والقوات الفرنسية المتمركزة في جمهورية إفريقية الوسطى استخدمت في  
دعم العمليات العسكرية لحكومة تشاد أثناء نزاعها مع ليبيا.

أعاد الرئيس كولتيا العلاقات السياسية مع جنوبي إفريقية قبل  
مغادرته السلطة في تشرين الأول ١٩٩٣ م.

## فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

شرقي إفريقيا ..... ٥

### القسم الأول

#### الحبشة

- لمحة عن الحبشة قبل إلغاء الخلافة ..... ١٩  
الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال ..... ٢٩  
الفصل الثاني: الاستقلال ..... ٣١  
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية ..... ٨٠

### القسم الثاني (الأوسط)

#### الصومال وجيبوتي

#### الباب الأول

#### الصومال

- لمحة عن الصومال قبل إلغاء الخلافة ..... ١٠٣  
الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال ..... ١١١  
الفصل الثاني: الاستقلال ..... ١١٧  
الفصل الثالث: الصراعات الداخلية ..... ١٣٥



## الباب الثاني

## جيبوتي

١٤٣	لمحة عن جيبوتي قبل إلغاء الخلافة
١٤٥	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
١٤٨	الفصل الثاني: الاستقلال
١٥٥	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية

## القسم الثالث (الجنوبي)

## تانزانيا وجزر القمر

## الباب الأول

## تانزانيا

١٦٧	لمحة عن تانزانيا قبل إلغاء الخلافة
١٧٢	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
١٧٦	الفصل الثاني: الاستقلال
١٨٧	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية

## الباب الثاني

## جزر القمر

٢٠١	لمحة عن جزر القمر قبل إلغاء الخلافة
٢٠٦	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢١٠	الفصل الثاني: الاستقلال
٢١٩	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية

## القسم الرابع

## تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى

## الباب الأول

## تشاد

٢٢٣	لمحة عن تشاد قبل إلغاء الخلافة
٢٢٧	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٤١	الفصل الثاني: الاستقلال
٢٧٠	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية

## الباب الثاني

## جمهورية إفريقيا الوسطى

٢٨١	لمحة عن جمهورية إفريقيا الوسطى قبل إلغاء الخلافة
٢٨٢	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٨٥	الفصل الثاني: الاستقلال
٢٩٢	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٣٠١	فهرس الموضوعات



www.alkottob.com